

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

(نموذج رقم 14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سعيد سالم علي رعتيت الموسومة بـ:

تقييم أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في سلطنة عُمان للسنوات

2004-1980

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة.

القسم: الإدارة العامة.

التاريخ	التوقيع	
2006/4/19		د. نضال الحوامدة
2006/4/19		أ.د. حلمي شحادة
2006/4/19		أ.د. علي محمد العضايلة
2006/4/19		د. موفق الخليل

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي: 5328-5330

فاكس: 03/2 375694

البريد الإلكتروني

الصفحة الإلكترونية

الاسم : سعيد سالم علي رفيف

الكلية : إدارة الأعمال

التخصص : إدارة عامة

السنة 2006

العنوان البريدي : 200 الرمز البريدي 115

الهاتف الأرضي : 009682458886

الهاتف النقال : 0096899891455

الفاكس : 0096824588855

البريد الإلكتروني : almahrysaeed@yahoo.com



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تقييم أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في سلطنة عُمان
للسنوات (1980-2004)

إعداد الطالب:
سعيد بن سالم بن علي ر عفيت

إشراف الدكتور :
نضال الحوامده

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الإدارة العامة قسم الإدارة العامة

جامعة مؤتة, 2006م

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة ، رحمه الله ، الذي انتقل إلى جوار ربه في هذا البلد الطيب ، وسكن ثراها .

إلى والدتي الغالية ، منبّع العطف والحنان ، أطال الله في عمرها وامتّعها بالصحة.

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾
[الإسراء : الآية 24]

إلى أخواني الأعزّاء .. الذين هم ذخري وسندي في الحياة " علي ، محمد ، عوض ، أحمد ، منى " ، فما كنت لأصل إلى هذه المرحلة لولا أن وفقني الله أولاً ومساندتهم لي طيلة هذه المرحلة .

إلى أم محمد الكريمة التي تحمّلت الكثير في رعاية الأبناء طيلة فترة غيابي .

إلى أبنائي ، أميرة ، منى ، محمد ، يوسف ، أسماء ، ثامر .

إلى كل الأصدقاء الأعزاء والأقارب الأوفياء .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع .

سعيد بن سالم علي رعفيت

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين ، أحمده كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور نضال صالح الحوامده الذي
أشرف على هذه الرسالة وتحملّ عناء التدقيق والمراجعة ، وحرص على قراءتها
مراراً وتكراراً ، ومناقشة جميع ما ورد فيها ، وأسهم بتوجيهاته السديدة في إخراج
هذه الرسالة إلى حيّز الوجود .

والشكر كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور علي محمد العضايلة،
والأستاذ الدكتور حلمي شحاده والدكتور موفق الخليل من قسم الاقتصاد الذين
شرّفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة ومما لا شك فيه سيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم
النيرة أثراً هاماً لما يبدونه من آراء ، وسوف تجد مني كل العناية والاهتمام ، فلكم
مني كل التقدير والاحترام .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة مؤتة الموقرة رئيساً وأساتذة وإداريين
وأخص جميع العاملين في كلية إدارة الأعمال الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي طيلة
مدة الدراسة ، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى معالي وزير السياحة الموقر وسعادة
وكيل الوزارة وإلى جميع الزملاء العاملين في وزارة السياحة العُمانية الذين ساهموا
في حصولي على جميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بهذه الرسالة، وكذلك
وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة والصناعة، والبنك المركزي العُماني ،
وبنك التنمية العُماني ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى مركز الجنوب للخدمات
الطلابية .

والشكر موصول أيضاً لجميع الأصدقاء الذين أعانوني في اجتياز مرحلة
صعبة من الزمن الطويل الذي استغرقه إعداد هذه الرسالة ، وأعتذر لكل من لم
يذكر اسمه رغم مساهمته .

والله ولي التوفيق،،،

سعيد بن سالم علي رعفيت

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء.....
ب	شكر وتقدير.....
ج	فهرس المحتويات
هـ	قائمة الجداول.....
ز	قائمة الأشكال
ح	الملخص باللغة العربية.....
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها.....
1	1.1 مقدمة الرسالة.....
3	2.1 مشكلة الدراسة.....
3	3.1 أهمية الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
4	5.1 أسئلة الدراسة
5	6.1 فرضيات الدراسة
	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
6	1.2 الإطار النظري
47	2.2 الدراسات السابقة
	الفصل الثالث : المنهجية والتصميم.....
60	1.3 أسلوب الدراسة.....
60	2.3 النموذج الافتراضي للدراسة
61	3.3 أسلوب تحليل البيانات
61	4.3 التعريفات الإجرائية

الصفحة	الموضوع
62	5.3 محددات الدراسة
63	6.3 نموذج الدراسة
	الفصل الرابع : عرض النتائج
64	1.4 الإجابة على أسئلة الدراسة
65	2.4 اختبار فرضيات الدراسة
	الفصل الخامس: الخاتمة والمناقشة والتوصيات
80	1.5 الخاتمة
80	2.5 المناقشة
89	3.5 التوصيات
91	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	ترتيب الدول حسب العوائد السياحية	1
20	معدل النمو السنوي في عدد الزوار الدوليين (1950 - 2010)	2
39	عدد المتاحف والقلاع والحصون والزائرين	3
44	مساهمة السياحة في الناتج القومي خلال الفترة (2000-2004)	4
65	مدى مساهمة الحكومة من القروض المقدمة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004)	5
68	مستوى الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004)	6
70	مستوى تطوير الفنادق وأماكن الإيواء السياحية للسنوات (1980-2004)	7
72	مستوى تطور الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة للسنوات (1980-2004)	8
74	مستوى تطور أعداد إصدار التأشيرات في النشاط السياحي للسنوات (1980-2004)	9
76	أختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء	10
76	نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة	11
77	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل (التسهيلات والقروض، الاعتمادات المالية، عدد الفنادق ووسائل الإيواء، الوكلاء السياحيين، التأشيرات السياحية) في (الدخل السياحي).	12

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	عناصر النظام السياحي	1
14	جانب العرض في صناعة السياحة	2
24	مستويات العرض السياحي الذي يشكل في مجموعه صناعة السياحة بشكل متكامل	3
63	نموذج الدراسة	4
65	التسهيلات والقروض الممنوحة لقطاع السياحة	5
67	الاعتمادات الاستثمارية والقروض الممنوحة لقطاع السياحة	6
69	تطور الفنادق ووسائل الإيواء	7
71	الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر	8
75	إصدار التأشيرات في النشاط السياحي	9

المُلخَص

تقييم أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في سلطنة عُمان للسنوات (1980-2004)

سعيد بن سالم بن علي رعفيت، 2006

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات العامة في النشاط السياحي خلال الفترة (1980 - 2004) وإلقاء الضوء على مدى تطور النشاط السياحي وسلامة السياسات السياحية في السلطنة. وقد تم الاعتماد على الوثائق الحكومية، والتقارير الرسمية، والإحصاءات المنشورة، وغير المنشورة. واستخدمت النسب المئوية؛ وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) والبسيط (Simple Regression Analysis) لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1- أشارت النتائج أن للسياسات العامة أثر على النشاط السياحي في سلطنة عمان، وأن السياسات العامة تُفسر ما مقداره (93.7%) من التباين في (النشاط السياحي).

2- أشارت النتائج أن مساهمة الحكومة العُمانية في إجمالي القروض المقدمة للنشاط السياحي للسنوات (1988-2004م) قد بلغت (37.94) مليون ريال عُماني. وإجمالي الاعتمادات المالية بلغت (65.324) مليون ريال عُماني، وبلغ عدد الفنادق (147) فندقاً، وبلغ عدد الوكالات ومكاتب السفر (175) مكتباً. وعدد التأشيرات السياحية (441411) تأشيرة.

وتوصي الدراسة بضرورة تحديد سياسة واضحة ومحددة للعمل السياحي في السلطنة، ووضع خطة تنمية سياحية شاملة بالتعاون مع المجالس القومية للتخطيط، وإدراجها ضمن خطط التنمية العامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. والعمل على زيادة أشكال القروض والحوافز والمساعدات الفنية، لدعم القطاع السياحي لرفع مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني.

Abstract

Evaluating the Effect of Public Policies Upon Tourism Industry at Sultanate Of Oman for the period (1980-2004)

Saeed Salim Ali Rafeet Mutah

University , 2006

The Study aims at introducing the effect of public policies upon tourism activities for the period (1980-2004). The study depends on different sources of government data such as documents, formal pamphlets and published statistical reports. To achieve the goal of the study, descriptive statistics such as percentages, and analytical statistic like multiple regression analysis are used to answer the questions of the study and to test its hypotheses. The findings of this study are the following:

- 1- The results indicate that there is an effect of public polices upon tourism activities, and the policies explained (93,7%) of the variances of tourism activities.
- 2- The results indicate that the total financial resources allocated to the tourism activities for the years (1980-2004) was (65.324) million Omani Rial.
- 3- The Omani government granted (37.94) million Omani rail as a loans to' support tourism activities for the year ('1980-2004).
- 4- The number of hotels for the same years are (147) hotels.
- 5- The numbers of tourism agencies for the same years are (175) agencies.
- 6- The number of the issued visas for the same years was (44141 l) visas

The recommendation of the study can be summarized as follows:

- 1- Adoption of a clearly defined policy for tourism.
- 2- Designing a Comprehensive plan which is integrated into the economic and social national plan.
- 3- Various kinds of motivations should support the tourism activities in order to False its contribution for national economy.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

يتميز السوق السياحي العالمي بازدياد الطلب عليه وكبر حجمه وتنوعه، كما يتميز بعرض مماثل تتسع فيه المنافسة بين المناطق السياحية لاستقطاب المزيد من حجم السياحة العالمية تعظيماً للعوائد الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل جديدة وتحسين المرافق الأساسية بالمناطق السياحي خاصة والارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي بصفة عامة، ومن هذا المنطلق حظي قطاع السياحة في السنوات الأخيرة باهتمام بالغ من دول العالم سواء الدول السياحية التي انتبعت لهذا القطاع منذ مدة طويلة وتحاول المحافظة على نصيبها من عوائد السياحة نظراً لاعتمادها في اقتصادياتها على هذا المورد، أو دولاً اتجهت حديثاً إلى هذا القطاع باعتباره الخيار الناجع والبدل الجديد لبعض الموارد الاقتصادية التي بدأت تتعرض لهزات وتقلبات السوق العالمية نظراً للتطورات المتلاحقة والمتسارعة والتي تؤثر سلباً على مواردها المعتادة (حجاب، 2003: 25).

وتعتبر السياحة من أهم الصناعات العالمية التي تدر أكثر من (200) مليار دولار أمريكي على اقتصاديات الدول التي تتواجد فيها الإمكانات السياحية وعلى اختلاف أنواعها، وتوفر السياحة الملايين من فرص العمل للمواطنين في كل بلد، فعلى سبيل المثال توفر السياحة في الولايات المتحدة أكثر من (5) ملايين فرصة عمل وأكثر منها بقليل في أوروبا وما يقارب المليون فرصة عمل في البلدان العربية، وبناءً عليه فإن من الأهمية بمكان أن تتمتع مختلف المؤسسات السياحية الرسمية منها والأهلية بعلاقات جيدة ومحددة وذلك لضمان سير عملية تطوير السياحة حسب الأهداف المنشودة، وذلك بعد أن أثبت قطاع السياحة أنه قطاعاً واعداً وقادراً على تحسين اقتصاديات الدول ورافداً هاماً للاقتصاد القومي، الأمر الذي جعل هذه القطاع يتبوأ مكانه في السياسات الحكومية والخطط التنموية المختلفة. (عبيدات، 2005: 17)

ولم يعد ينظر إلى القطاع السياحي من منظور اقتصادي فحسب فقد دخلت اعتبارات لا تقل أهمية، حيث أن السياحة توفر مناخاً ملائماً للتواصل الثقافي بين الشعوب وتساعد على التفاهم الدولي الذي يحقق السلام والاستقرار بينها كما تعمل السياحة على تعزيز وحفظ التراث والتقاليد وحماية البيئة وتذليل الحواجز اللغوية والثقافية والاجتماعية والعرقية السياسية والدينية وتروج لفكرة المجتمع العالمي الواحد والتفاهم الدولي وهذا ما تحاول أن تطرحه بقوة منظمة السياحة العالمية التي بدأت فعلاً تدعيم هذه الأفكار ولدى كل القائمين على السياسة السياحية(الحوري والدباغ، 2000).

وتقوم الرؤية المستقبلية لقطاع السياحة في سلطنة عُمان كما جاء في الملخص التنفيذي للخطة الخمسية السادسة على جعل سلطنة عُمان محطة رئيسة للسياح، وأن تقوم الحكومة بتنفيذ الأجهزة المعنية للوصول إلى الأهداف المتوخاة والتي أهمها المساهمة بفاعلية أكبر في عملية تنمية الاقتصاد الوطني وفي خلق فرص وظيفية جديدة للشباب العُماني وأن يضطلع القطاع الخاص بدور إيجابي فيما يتعلق بأخذ زمام المبادرة في الإقدام على استثمار وإدارة القطاع السياحي وقد تمكن قطاع السياحة خلال الخطة الخمسية الخامسة من تحقيق عدد من الإنجازات كما جاء في هذا التقرير أهمها :

1. زيادة عدد المرافق السياحية.
2. استحداث التمويل الذاتي لأنشطة قطاع السياحة من خلال الرسم السياحي المحدد 4%.
3. تخصيص عدد من قطع الأراضي والمخططات للاستثمار السياحي.
4. استحداث تسهيلات في مجال التأشيرات السياحية.
5. زيادة نسبة العاملين العُمانيين في قطاع السياحة.
6. زيادة المشاركة في المعارض السياحية والمهرجانات.
7. زيادة حركة السياحة الداخلية.
8. الاهتمام والمحافظة على النواحي البيئية عند تنفيذ المشاريع(تقارير الرؤية المستقبلية، 2004).

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في سلطنة عُمان وتقييم خطوات وجهود القطاع العام في تطوير السياحة في السلطنة وفقاً للمراحل الزمنية، خاصة بعد أن توجت هذه الجهود بصدور المرسوم السلطاني رقم 2004/61م بتاريخ 2004/6/9م بإنشاء وزارة للسياحة في سلطنة عُمان لأول مرة في تاريخ السلطنة (وزارة الإعلام، كتاب عُمان ، 2005) .

1. 2 مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في إغفال الحكومة لأهمية النشاط السياحي، وعدم إعطائها المكانة التي تستحقها ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يتضح من خلال الخطط الخمسية التي وضعت، والتي لم تولي اهتماماً كافياً تجاه هذا القطاع، على الرغم من المقومات السياحية الهامة التي تتمتع بها السلطنة، والتي يمكن أن تشكل مورداً اقتصادياً هاماً يساهم مساهمة إيجابية في الدخل القومي، وبالرغم من صدور المرسوم السلطاني رقم (97/17) الذي ينص على تقديم القروض والتسهيلات السياحية وتشجيع الاستثمار في النشاط السياحي إلا أن الدخل السياحي ظل منخفضاً لم يتجاوز (1%) من الدخل القومي للسلطنة (وزارة السياحة، 2004)، لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في تقييم أثر السياسات العامة التي تتبناها الحكومة في السلطنة على معدل النشاط السياحي، وتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي (ما هو تقييم أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في سلطنة عُمان للسنوات (1980-2004م) .

1. 3 أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها أحد أهم القطاعات الحكومية وهو إدارة القطاع السياحي خاصة بعد أن زاد اهتمام الحكومة في السنوات الأخيرة على تحسين وتطوير إدارة هذا القطاع وتوج ذلك بإنشاء وزارة للسياحة لأول مرة في تاريخ سلطنة عُمان وعليه فإن نتائج هذه الدراسة قد تكون رافداً علمياً لصانعي السياسات العامة ومتخذي القرار في هذا المجال ومرجعاً هاماً للدارسين والمهتمين كما تنبثق أهمية الدراسة من كونها من الدراسات الأولى التي تعرضت لقطاع

السياحة في سلطنة عُمان وتضع الحجر الأساس للدراسات الأكاديمية والتطبيقية اللاحقة .

1. 4 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- (1) التعرف على مؤشرات المستقبل السياحي في سلطنة عُمان من خلال النشاط السياحي للسنوات (1980-2004) .
- (2) التعرف على مدى مساهمة الحكومة في دعم النشاط السياحي من خلال القروض والاعتمادات المالية والتسهيلات التي تقدمها للنشاط السياحي في سلطنة عُمان.
- (3) تحليل أثر السياسات العامة في النشاط السياحي خلال الفترة (1980 - 2004) في سلطنة عُمان .
- (4) محاولة التعرف على المعوقات السياحية التي تحول دون تطور النشاط السياحي في سلطنة عُمان.
- (5) محاولة التعرف على مدى تطور النشاط السياحي وسلامة السياسات السياحية في السلطنة من خلال الإحصائيات والبيانات الرسمية المنشورة.

1. 5 أسئلة الدراسة :

- 1- ما مدى مساهمة الحكومة من القروض المقدمة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004) في سلطنة عُمان.
- 2- ما مستوى الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004) في سلطنة عُمان.
- 3- ما مستوى تطوير الفنادق وأماكن الإيواء السياحية للسنوات (1980-2004) في سلطنة عُمان.
- 4- ما مستوى تطور الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة للسنوات (1980-2004) في سلطنة عُمان.

5- ما مستوى تطور أعداد إصدار التأشيرات السياحية للسنوات (1980-2004) في سلطنة عُمان.

1. 6 فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية :

1- لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للسياسات العامة في النشاط السياحي للسنوات (1980-2004) .

وتتضمن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية :

أ. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للقروض والتسهيلات في النشاط السياحي .

ب- لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة في النشاط السياحي في سلطنة عُمان.

ج- لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لتطوير الفنادق وأماكن الإيواء في النشاط السياحي في سلطنة عُمان .

د- لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة في النشاط السياحي في سلطنة عُمان.

هـ- لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للسياسة المتبعة في إصدار التأشيرات في النشاط السياحي في سلطنة عُمان.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1 الإطار النظري:

لقد عرفت ظاهرة السياحة منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان إلى آخر لأسباب متعددة. وكانت ظاهرة السفر في فجر التاريخ بسيطة وبدائية في مظاهرها وأسبابها، ووسائلها وثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت تشكل أهمية بالغة ونشاطا له أسسه ومبادئه وقواعده وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف شؤون الحياة . ومن هنا يمكن القول أن السياحة :

1. ظاهرة قديمة نشأت منذ خلق الله الأرض وما عليها .
 2. تحولت من ظاهرة لتحقيق رغبات الإنسان وحاجاته إلى قاعدة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والاستجمام .
 3. كانت ظاهرة السياحة في القدم مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية وسرعان ما تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث بحيث أصبح ينظر على أنها صناعة مركبة وهادفة إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي:(الظاهر، والياس2001: 11).
- وقد شهدت صناعة السياحة والسفر العالمية تطورا هائلا في نهاية القرن العشرين إلى حد أن الخبراء يعتبرونها الآن أكبر الصناعات في العالم من حيث رأس المال المستثمر والأيدي العاملة في الصناعة . ولم يعد معظم الناس يعتبرون السياحة والسفر من الكماليات الترفيهية المقتصرة على طبقة الأغنياء كما كان مفهوماً، بل أصبحت من المتطلبات الأساسية للخروج من وقت إلى آخر من الأجواء السائدة، لأهداف متعددة كالهروب من ضغوط العمل ، والتمتع بالراحة والاستجمام، واكتشاف الجديد، وإشباع الفضول المعرفي.(مقابلة ، 2000: 15)

السياحة في العصر الحديث:

تعد ظاهرة السياحة كسلوك بشري وحركة سفر ظاهرة قديمة ارتبطت بوجود الإنسان في تحركاته منذ فجر التاريخ ، أما سعيًا للبحث عن أوطان جديدة أو الكشف عن المجهول في بيئات جغرافية أفضل تتوافر فيها سبل الحياة أو لتبادل المعارف والتجارب مع الجماعات البشرية الأخرى لإقامة علاقات تجارية وسياسية مع الآخرين من هنا يتضح أن تحركات الإنسان وسياحته خلال المراحل الأولى للحضارة البشرية ارتبطت بأهداف تراوحت بين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتهدف في الغالب إلى تحقيق المصلحة أو المنفعة المادية بالدرجة الأولى ، ومع تقدم الإنسان وتطور احتياجاته تحولت السياحة كظاهرة بشرية من حيث الأسلوب والهدف والنتيجة من مرحلة بدائية (الأهداف المادية) إلى المرحلة الحديثة (الأهداف المعنوية) وهذا جعلها تقترب من مفهومها الحديث .

وقد بدأ هذا العصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام(1945م) وحتى الوقت الحاضر ، واتسمت هذه المرحلة بأن جعلت السياحة ممكنة للجميع خاصة بعد تكوين النقابات والاتحاديات العمالية وصدور التشريعات المتعلقة بالأجازات السنوية وزاد في هذه المرحلة دخل الفرد وارتفع عدد السكان وتطورت العلاقات بين البلدان، وتطور النقل الجوي وبالتالي تميزت هذه المرحلة بعدة أمور منها عدم اقتصار السفر على طبقة الأغنياء، وعملت الأجهزة السياحية على استقطاب الطبقة العاملة وانخفضت تكاليف السفر نسبيًا كذلك تطور أماكن الأيواء وتعددها وتنوعها وتزايد البرامج السياحية الجماعية وتزايد اهتمام البلدان المختلفة بقطاع السياحة والنظر إليه ضمن القطاعات الاقتصادية الهامة .

وفي هذه الفترة وتحديدًا بداية عقد الستينيات ظهر لأول مرة علم السياحة إلى الوجود بوصفه علماً مستقلاً ومتكاملاً ومعترفاً به وأقيمت المدارس والمعاهد والجامعات المتخصصة لتدريس هذا العلم وظهرت منظمات سياحية عالمية تشرف على النشاط السياحي وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية W.T.O التابعة لهيئة الأمم المتحدة(مكية، 2000: 96) .

واليوم تساهم السياحة العالمية بنمو ثلث التجارة في الخدمات في العالم كما تساهم بنحو (12%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي ويعمل فيها أكثر من (192) مليون عامل حول العالم، وتعد مصدرا هاما للضرائب في أي دولة سواء كانت ضرائب على الشركات أو المنشآت العاملة في مجال السياحة والسفر أو ضرائب على العاملين في هذا المجال أو ضرائب المسافرين وضرائب المبيعات ويعد أسهل قطاع بالنسبة لتحصيل الضرائب وتلعب السياحة من جانب آخر دورا مهما في حماية البيئة وإحداث التنمية المستدامة وتعمل السياحة على تشغيل العديد من الأنشطة مثل النقل البري والجوي والتجاري والمطاعم السياحية، ويأتي قطاع السياحة والسفر ضمن العديد من القطاعات التي يشملها الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات المعروف بالجات فهي أحد الاتفاقيات الجديدة المتعددة الأطراف. (رضوان ، 2001).

تعريف السياحة وتحليل عناصرها :

أولا تعريف السياحة :

لا يزال مفهوم السياحة غير محدد وذلك بسبب التعقيد وعدم وضوح النشاطات التي تقوم بها لذا فقد تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم السياحة، فمنهم من ينظر إليها على أنها ظاهرة إنسانية وهناك من يرى أنها ظاهرة اجتماعية ، تشمل جميع الناس الذين ليس لهم علاقة دائمة مع المجتمع الذي يزورونه والبعض ربط السياحة بالمساحة المقطوعة والزمن الذي تم قضاءه، وهو ما جاء في إحصاءات مركز بيانات السفر الأمريكي، "حيث يعتبر كل من يسافر (100) ميل من مكانه الأصلي أو يقضي (24) ساعة خارج مكان إقامته يعتبر سائحا" (النوافلة، 1999 : 18).

ومن وجهة نظر البعض يعتبر المسافر سائحا إذا كان يبحث عن الابتعاد عن منزله من أجل التغيير بينما المسافر هو كل من يقوم برحلة بعيدا عن مقر إقامته الدائمة ولأي سبب ويستثنى من ذلك رحلة العمل اليومية ، أما الزائر فهو أي فرد يسافر إلى مكان غير مكان بيئته المعتادة لمدة تقل عن (12) شهرا ولا يكون الهدف من هذه الرحلة بقصد ممارسة نشاط أو البحث عن مكسب تجاري، بينما السائح هو المسافر من أجل المتعة، أو قضاء الأعمال، أو لقضاء إجازة أو لأسباب أخرى على أن

يقضي ليلة مبيت واحدة على الأقل في المكان المقصود.

وقد عرّفها منظمة السياحة العالمية بأنها "تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة ويقيمون فيها لمدة لا تتجاوز سنة واحدة متصلة لأغراض الاستجمام أو العمل أو لأغراض أخرى" (هدى، 1994: 16) .

وهكذا تعددت التعريفات لظاهرة السياحة بقدر اختلاف الزاوية التي ينفذ منها الباحث إلى السياحة، وقد بدأت المحاولات الأولى في الثمانينات من القرن التاسع عشر بيد أن أول تعريف محدد للسياحة يعود إلى العالم الألماني جيرى (- Guyer 1905) فقد أعطى تعريفا مطولا للسياحة على أنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة، وإلى تغيير الهواء ، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، ونمو هذا الإحساس ، وإلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة ، وأيضاً إلى نمو الاتصالات ؛ وعلى الأخص بين الشعوب ، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة ، كبيرة أو متوسطة أو صغيرة ، وثمره تقدم وسائل النقل " (توفيق، 1997 : 22) .

وعرفها هيرمن (Herman, 1910)، هذا العالم النمساوي الذي كان من الرواد الأوائل الذين حاولوا تقديم تعريفات منطقية للسياحة حيث قال " السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات التالية وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب داخل منطقة معينة أو خارج أية بلدة أو دولة ويرتبط بهم ارتباطاً مباشراً " (عبد الوهاب، 1992 : 23) .

أما تعريف هنزكر وكرافت (Hunziker, Kraft, 1981): " السياحة " هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين شريطة أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملاً دائماً أو عملاً مؤقتاً" (HolloWay, 1989)

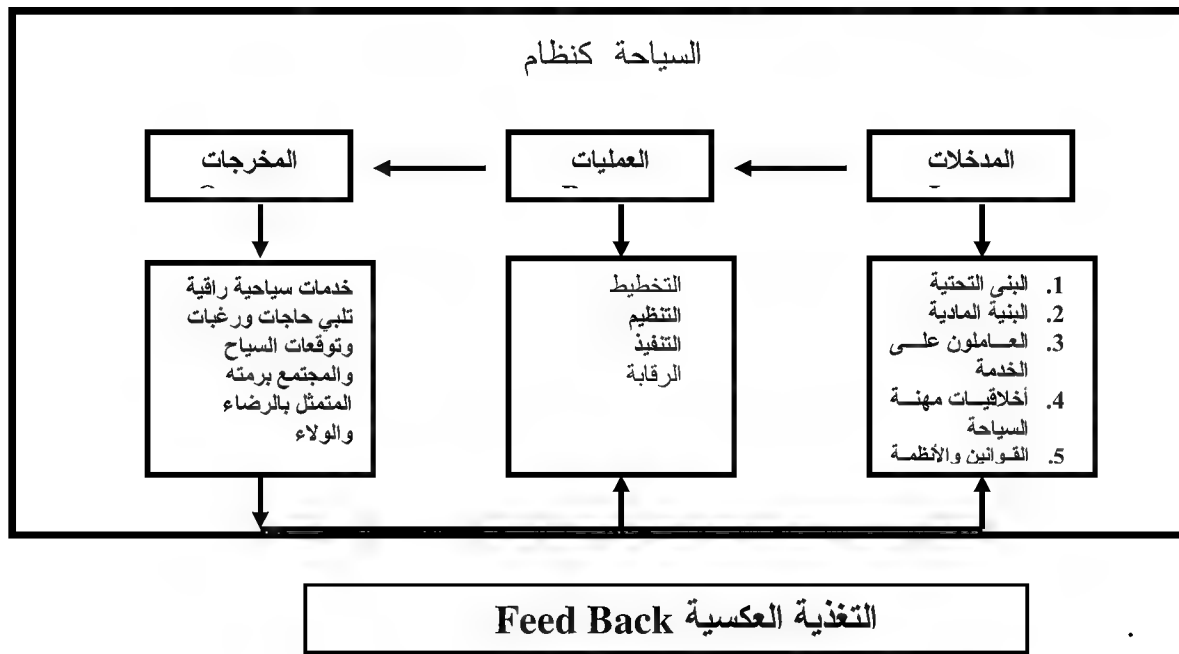
الاتجاهات الفكرية للسياحة :

لم تعد أهمية السياحة تقف عند الجوانب الاقتصادية بل تعدت ذلك إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية، وهذا ما جعل المدارس السياحية تتناولها من زوايا متعددة تعكس طبيعة واختلاف اهتماماتها المتعلقة بالبيئة والمجتمع والثقافة والجانب العلمي،

صحيح أن المدرسة السياحية الاقتصادية (Economic Tourism School) تركز على الفوائد التي تجنى من قطاع السياحة بالنسبة للعديد من الدول التي استثمرت السياحة الاستثمار الأمتل، ويظهر ذلك جليا في الناتج القومي لهذه البلدان غير أن هناك جوانب ثقافية وسياسية وحضارية وبيئية تعمل السياحة على تعزيزها وترسيخها خاصة مع التطور التكنولوجي وثورة المواصلات والاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، وإذا كان ينظر إلى السياحة على أنها من الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالبيئة بيد أن هناك من يرى العكس فلو لا السياحة التي وجهت الأنظار إلى أهمية البيئة الطبيعية وحماية الغابات والاهتمام باستخدامات الأرض عند إقامة المنتجعات السياحية لما احتل الجانب البيئي هذه الأهمية الكبيرة التي توليها تجاه حماية البحيرات ومناطق الجذب السياحي ناهيك عن مساهمة السياحة في التقريب بين الشعوب وإيجاد أرضية تساعد على التفاهم والتعرف على العادات والتقاليد والمعتقدات المختلفة من خلال كسر الحواجز وبناء جسور المحبة وإزالة معوقات العرق والجنس واللغة لدرجة أن المفكر (ليفارنوس) وصف السياحة بأنها غذاء الروح والنفس. (الطائي، 2003)

والمدرسة الثقافية (Cultural School) ترى أن رقي الحضارات إنما يتعزز من خلال التبادل الاجتماعي والثقافي (Socio - Cultural Exchange) ليس داخل البلد الواحد باختلاف أقليته وإنما من خلال انتقال الناس على الحدود في إطار عالم واحد تتراوح فيه الثقافات وتتنامى خدمة للبشرية برمتها . بيد أن السياحة لم تعفى من الانتقادات فقد أخذ عليها العديد من المآخذ خاصة إذا كان منظمو هذه الصناعة لم يضعوا في اعتبارهم أهمية وضع الخطط والاستراتيجيات التي يمكن أن تخفف من الآثار السلبية لهذا النشاط على البيئة والمجتمع والثقافة بمعنى ينبغي أن يأخذ هذا القطاع الاهتمام الكافي للاستفادة منه أقصى استفادة والحيلولة دون أن تكون هذه المنافع على حساب جوانب أخرى ايجابية في المجتمع ، لذا فإن جميع مساوئ السياحة هي أخطاء تتجم عن سوء الإدارة والتنظيم وعدم الاكتراث ، فالسياحة هي صناعة متقدمة وراقية ينبغي التعامل معها وفقا لرؤية واضحة وأهداف محددة بدءا من المدخلات (Inputs) إلى المخرجات (Outputs) والتغذية العكسية التي تعمل على

تصحيح ومتابعة هذا النشاط . فالمدخلات هي البنى التحتية والبيئة لمادية التي توليها الصناعة اهتماما بالغا وتحاول الحفاظ عليها وتطويرها كذلك العاملين على تقديم هذه الخدمات وما يحملون من كفاءة ومهارات سلوكية ذاتية تجاه الغير وأخلاقيات مهنة السياحة (Tourism Code Of Ethics) التي تلتزم بها هذه الصناعة وتفاخر بها . بينما المخرجات تتمثل في المسافرين والسياح والراضين عن الخدمات، والموالين لمؤسسة الصناعة والخدمات السياحية، ويشير الشكل رقم (1) إلى عناصر النظام السياحي كما تراها المدرسة الثقافية (الطائي، 2003).



شكل رقم (1)

عناصر النظام السياحي

(الطائي ، 2003 ، مغل السياحة والسفر والطيران، مكتبة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 28)

ويتفق جارتنر (Gartner, 1996) مع مدرسة التكيف السياحي (Tourism Adaptation) التي تقر بأهمية السياحة كصناعة هامة وترى وجود إخفاقات في العمل السياحي ولكنها تسعى جاهدة إلى التغلب على هذه المشكلات وإبراز الإيجابيات ومحاولة استئصال أي جزء فاسد ووضع الحلول الناجعة والسليمة. (الطائي، 2003)

وهناك المدرسة التحذيرية (Cautionary School) التي تذهب في مخاوفها بعيدا مستندة إلى ما يجري من خراب للطبيعة والبيئة خاصة في الدول النامية التي لم تلفت النظر لما يمكن أن يحدثه هذا القطاع من آثار سلبية على البيئة والمجتمع بيد أن المدرسة الواقعية (Pragmatism School) تعتبر هذه الإشكالية مؤكدة على أن هذا التأثير السلبي للسياحة ما كان لولا إهمال الدول المتقدمة للدول النامية وإنهائهم ثرواتها وخيراتها.

ويوجد من ينادي بأخذ قطاع السياحة وتحقيق منه فائدة ممكنة من خلال تطوير القاعدة العلمية للمعرفة السياحية (Scientific Body Of Knowledge On Tourism) باعتبار أن السياحة علما وينبغي دراسته على هذه الأسس وبذلك يمكن أن يتم خلق توازن بين السياحة وكافة حلقات المجتمع سواء كان المجتمع المحلي أو العالمي، وهذا يتطلب قناعة راسخة بهذا القطاع باعتباره مولد لكل الموال والثقافات والحضارات ولا تقتصر مساهمته في الجانب الاقتصادي وحده ، ويرى أنصار هذه المدرسة أن الدول غير السياحية لا تستطيع التواصل مع الدول الأخرى لذا يبقى شعبها معزولا عن الثقافات والحضارات الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى تأخرها اقتصاديا وحضاريا وثقافيا.

أما السياحة المجتمعية فلها مدرستها وأنصارها وهذه المدرسة تؤمن بأن التطوير السياحي يجب أن يكون موجها لخدمة المجتمع وأن تكون السياسات والاستراتيجيات السياحية تلبي احتياجات المجتمع والبيئة وتشغل الأيدي العاملة المحلية وتدريبها .

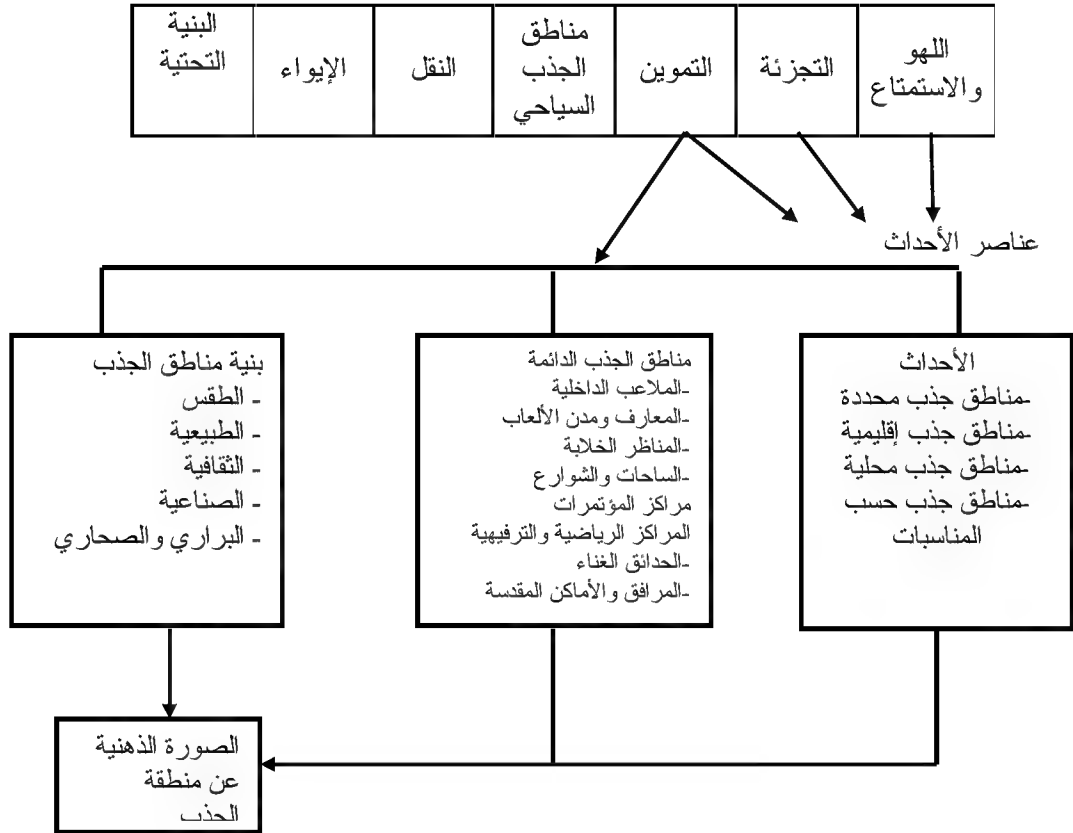
وتضيف المدرسة الشمولية للسياحة (Holistic Tourism School) بأن السياحة: هي ظاهرة عالمية ذات تأثير شمولي على البلدان السياحية، ورغم تباين الاتجاهات الفكرية والمنطلقات التي يتبناها كل اتجاه، فإن صناعة تتوقف على مدى ما تخلفه هذه الصناعات على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياحية وتباين أنواعها، وأنشطتها المختلفة، وتشير الدلائل العلمية وتجارب الدول إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، وقد ترجم الاهتمام الشديد لقطاع السياحة في كثير من دول العالم في شكل تشجيع الاستثمارات وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة

الأنشطة المختلفة وإنشاء المشروعات السياحية، إضافةً إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية والجمركية على واردات قطاع السياحة، وبالتالي فإن شروط الضرورة والكفاية بمحددات أساسية لطلب السياحة يتوقف على مدى تطور خطوط الاتصال والمواصلات الدولية بين الدولة المعنية ودول العالم الأخرى، والعلاقات السياحية بين الدولة ودول العالم الأخرى، والاستقرار السياسي أو السلام الاجتماعي في الدولة وغيرها وذلك لإرساء صناعة سياحة قادرة. (الدباس، 2002: 14)

مقومات السياحة وأبعاد الجذب

تعتبر مناطق الجذب السياحي العمود الفقري لبقاء وتطوير السياحة في أي بلد، فبدون هذه المقومات الجاذبة لن يكون لأي جهود تبذل لتطوير السياحة نتائج مثمرة ومن هنا فإن القدرة على استثمار وإبراز هذه المقومات داخليا وخارجيا يعد حجر الأساس لنجاح العملية السياحية برمتها فالسياحة هي عبارة عن عرض المغريات السياحية أمام السائح الذي يقرر بعدها السفر وقبول العرض الذي قدم له وبالتأكيد فإن السائح لديه عملية حسابية تقارن بين ما يصرفه من جهد ومال ووقت مقابل ما سيلقاه من رضاء وإشباع لحاجاته ورغباته، ومناطق الجذب قد تختلف بين سائح وآخر فقد تكون منطقة لا تعني شيئا ذا قيمة بالنسبة لسائح بينما تأتي في أولويات وأمنيات سائح آخر، لذا تعددت مناطق الجذب السياحي تبعا لتعدد الأنواع والاتجاهات لدى السياح الذين يأتون من مختلف العالم بثقافات وخبرات وخلفيات متعددة ومتباينة ومن هنا فإن من الصعوبة بمكان تحديد بدقة أنواع مناطق الجذب السياحي وحصرها جميعا إضافة إلى أنه قد لا يكفي واحدا منها، فهي في الأغلب تشكل منظومة متكاملة تخدم بعضها الآخر (أبو عياش والطائي، 2004: 157).

وقد طرح جتزر (Getz1991)، نموذجا يفسر جانب العرض السياحي ويفسر الأسباب الرئيسية التي تدعو إلى السفر وبالتالي فإنه في ظل عدم توفر هذه المقومات السياحية يتعذر تقدم وازدهار صناعة السياحة ، ويوضح الشكل رقم (2) جانب العرض في صناعة السياحة .



الشكل رقم (2)
(جانب العرض في صناعة السياحة)

المصدر: أبو عياش ، عبدالاله والطائي ، حميد (2004). التخطيط السياحي مدخل استراتيجي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عُمان ، ص158.

تم حصر مناطق الجذب السياحي في إحدى عشر فئة مختلفة ويتم أحيانا تجميع أكثر من نوع في فئة واحدة أو مجموعة على النحو التالي:

1. المناطق الطبيعية

وتتمثل هذه المناطق في المناطق الطبيعية مثل الصحاري الرملية والوديان والمناطق الجبلية والشلالات والشواطئ والأنهار والبحيرات فهذه الموارد الطبيعية هي هبة من هبات الله سبحانه وتعالى ليس للإنسان أي دور في إيجادها بيد أن الإنسان يمكن أن يستحدث فيها التسهيلات التي تساعد على الاستفادة منها .

2. المناطق التاريخية الأثرية :

وهي المناطق الأثرية التاريخية التي خلفتها الحقبات والحضارات القديمة التي نشأت والمباني التراثية والمعمار التقليدي والمناطق القديمة وهذه المناطق تحتاج إلى صيانة مستمرة ويتم الاهتمام فيها على الصعيد المحلي والدولي من قبل منظمة اليونسكو ومثال الأهرامات في مصر، وبعثك في لبنان، وبابل في العراق، والبتراء في الأردن وغيرها.

3. المؤسسات الثقافية والحضارية :

وهي طبيعة العادات والتقاليد والأعراف الموجودة لدى الشعوب المختلفة وطريقة العيش والعبادة واللهو والاستمتاع الألعاب واللباس ونوعية الأطعمة.

4. مناطق الأعمال :

وهي سياسة المؤتمرات والندوات والمناطق التجارية والصناعية والمؤسسات الحكومية والبنوك والمصارف وأسواق المال والشركات الاستثمارية.

5. المناطق الطبيعية والعلاجية :

وهي المياه العلاجية والحارة والحمامات والمساح والتي يرتادها العديد من الناس ومثال على ذلك حمامات ماعين ومياه البراكين وحمامات باث في بريطانيا والعمل على تهيئة هذه المناطق ورفدها بالتسهيلات والخدمات المناسبة يزيد من الإقبال عليها.

6. الأصدقاء والأقارب

يذهب العديد من السياح لزيارة الأصدقاء والأقارب والذين تعرفوا بهم في مناسبات وكذلك طلاب الجامعات الذين تنشأ بينهم علاقات الصداقة أثناء الحياة الجامعية وغالبا ما يكونوا من بلدان مختلفة ويبقى الاتصال بينهم غالبا امتثالا لحياة الدراسة وبلدان ذات الحدود المشتركة التي يكون بين سكانها علاقات عشائرية وصلة قرابة ومثال ذلك محلياً دول الجزيرة العربية وبلاد الشام وغيرها.

7. الأحداث والمناسبات الخاصة

يلاحظ سنوياً قيام المهرجانات والاحتفالات السنوية والمناسبات الرياضية (الأولمبياد) والمؤتمرات الدولية... الخ وأصبحت معظم الدول العربية تحرص على

إقامة مثل هذه المناسبات على أراضيها نظرا لما تشكله من رواج واستقطاب للسياح والمهتمين بهذا المجال من خلال ما يسخر لها من تغطية إعلامية واسعة وأشهرها على المستوى العربي مهرجان جرش في الأردن ومهرجان قرطاج في المغرب والجنادرية في السعودية ومهرجان هلا فبراير في الكويت ومهرجان التسوق في الإمارات ومهرجان مسقط ومهرجان خريف صلالة في سلطنة عُمان .

8. الحداثق والملاعب

تعد هذه المناطق من ضمن مناطق الجذب السياحي بعضها تكون مناطق طبيعية والبعض الآخر تقوم السلطات بإنشائها وإحاقها بالتسهيلات والخدمات الضرورية التي يحتاجها السياح فحداثق(الهيد بارك) في لندن تعد معلما شهيرا على مستوى العالم كذلك ملاعب(والد دزني) تدر على الشركة التي تديرها أموالاً طائلة نظرا لكثرة مرتاديه وفي اليابان توجد مجموعة من الحداثق التي يرتادها أعداد هائلة من الزوار.

9. المزارات الدينية :

هذه المزارات يرتادها الناس حسب أديانهم المختلفة فبالنسبة للمسلمين تعد مكة المكرمة والمدينة المنورة أكبر شاهد على أهمية هذه المدينتين بالنسبة للمسلمين الذين يتوافرون إليها في موسم الحج والعمرة بالملايين لإبداء فريضة الحج كذلك القدس الشريف بالنسبة للمسلمين والمسيحيين والفاثيكان بالنسبة للمسيحيين علاوة على مرافد الأنبياء عليهم السلام والأئمة الأطهار والصحابه الكرام في كل من العراق والأردن والمملكة العربية السعودية ، كذلك بالنسبة للديانات الأخرى الهندية والصينية هنالك أماكن ومقدسات تعد مزارات هامة بالنسبة إليهم.

10. العواصم الحكومية :

جمال العواصم وما تتميز به من معالم تاريخية وحضارية وخدمات متعددة كالمسارح والمتاحف والسينما والفنادق الشهيرة والأنشطة المختلفة تحسب عامل جذب واستقطاب بالنسبة للعديد من السياح وتعتبر روما ولندن وباريس وطوكيو وموسكو والقاهرة وبغداد وغيرها مناطق جذب سياحية هامة.

11. مناطق جذب أخرى من صنع الإنسان :

ويتمثل ذلك في المحميات الطبيعية والمراكز الرياضية وحدائق الحيوانات في شتى دول العالم فهذه تقدم بجهود المعنيين على تطوير وتنشيط السياحة والحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها من الضرر وحماية الحيوانات البرية، ويوجد في عُمان على سبيل المثال محمية المها وفي جدة الحراسيس ومحمية السلاحف ومحمية جبل سمحان التي ما زالت تضم أعداداً من الحيوانات البرية التي انقرضت في معظم مناطق الجزيرة العربية. (أوعياش، والطائي، 2004: 162)

تطور النشاط السياحي واتجاهاته العالمية:

السياحة أصبحت جزءاً من حياة الأفراد وقد تنامي الاهتمام بهذا القطاع غير أن ذلك جاء متبايناً من دولة إلى أخرى ولاشك أن الدول المتقدمة كان لها السبق في هذا المجال نظراً لوعيها وإدراكها مبكراً لفوائد ومزايا التي يمكن أن تجنيها من جراء تشجيعها لقطاع السياحة، وطبقاً لتقارير منظمة السياحة العالمية فإنها تعد القطاع الأول في العالم وتنمو السياحة بمعدل نمو قدره (23%) أسرع من الاقتصاديات العالمية مجتمعة ويتوقع أن يصل عدد السياح إلى (1.5) مليار سائح بحلول عام (2020) وهذا يجلب عائداً مادياً قدره (2) تريليون دولار سنوياً (WTO, 2003).

وما يميز الدول المتقدمة عن النامية أن الدول المتقدمة تضخ مبالغ طائلة في بند الترويج السياحي إضافة إلى ما تزخر به من أنشطة وفعاليات متعددة على مدار العام وما يتوفر لديها من وسائل إعلامية متعددة تجعلها في قلب الأحداث ويمكن أن تشهد ذلك بوضوح على مستوى القنوات الإعلامية المتعددة. ناهيك عن زيادة دخول الأفراد في هذه البلدان ووجود خيارات وعروض متعددة تقدمها الشركات العملاقة كل ذلك أتاح المجال للسياحة والسفر وتتسابق الدول في الفوز بتنظيم الفعاليات العالمية مثل الأحداث الرياضية الكبيرة، المؤتمرات وإقامة متاجر التسوق العملاقة وأسواق المال والأعمال وهو ما تعجز الدول النامية من الدخول في هذه المنافسة نظراً لقلة الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهلها لذلك ومع ذلك فإن الله سبحانه وتعالى قد حبا العديد من الدول النامية بطبيعة متميزة وطقس بديع وشواطئ

جذابة إضافة إلى العادات والتقاليد الخاصة بكل شعب وانخفاض تكلفة السفر ولذلك فإن هذه الدول تثير الكثير من الإعجاب وتوفر خبرة وخلفية مثيرة للسياح وخاصة للسائح الأمريكي والأوروبي وهذا جعل بعض الدول النامية تحظى بنصيب جيد من نسبة السياح الوافدين إليها كما هو الحال في كل من مصر وسريلانكا وتايلاند وغيرها من الدول التي تسعى جاهدة إلى تطوير بنيتها التحتية والفوقية إضافة إلى الخدمات المكملة وقد أصبحت هذه الدول تعول على السياحة باعتبارها جزءاً مهماً من اقتصادياتها الواعدة، ويوضح الجدول رقم (1) ترتيب الدول المتقدمة في العوائد السياحية ونسبة إسهام كل منها في الناتج العالمي لعام 2002 ويلاحظ أن الإقليم الأوروبي والصين وأستراليا قد حققت المراكز الأولى في نسبة العوائد ولم تأت أي من الدول العربية أو الشرق أوسطية ضمن هذه القائمة. وفيما يلي جدول يبين ترتيب الدول المتقدمة في العوائد السياحية ونسبة إسهام كل منها في العوائد العالمية لعام (2002) (WTO, 2003).

الجدول رقم (1)

ترتيب الدول حسب العوائد السياحية

الدولة	جملة العوائد السياحية بالبلليون دولار 2002	نسبة إسهام الدولة في السوق العالمي %
الولايات المتحدة	72.3	15.6
اسبانيا	32.9	7.1
فرنسا	30	6.5
إيطاليا	25.8	5.6
الصين	17.8	3.8
ألمانيا	17.2	3.7
المملكة المتحدة	16.3	3.5
كندا	10.8	2.3
النمسا	10.1	2.2
اليونان	9.2	1.9
تركيا	8.9	1.9
المكسيك	8.4	1.8
هونغ كونج (الصين)	8.2	1.8
أستراليا	7.6	1.6
سويسرا	7.6	1.6

المصدر: World Tourism Organization (WTO), 2003

غير أن ذلك يبقى مرهون بالعديد من العوامل التي تعكر صفو هذه الجهود بين فترة وأخرى ويتمثل ذلك في التغيرات المفاجئة في حالة حدوث الهزات السياسية والاقتصادية والإقليمية وهذا يؤدي إلى إحجام الشركات الأجنبية (Touropoperator) من إرسال الأفواج السياحية إلى هذه الدول حرصا على حياة السياح ولذلك فإن هذه الدول تبقى معرضة للانتكاسات في أعداد السياح وتوجد أمثلة كثيرة على وجود هذه الانتكاسات خاصة في دول الشرق الأوسط أثناء فترة الحروب والتوترات في هذه المنطقة ولعل حرب الخليج الأولى والثانية وغزو العراق وحادث الأقصر في مصر وعالميا أحداث الحادي عشر من سبتمبر والأعاصير في كاترينا وفيضانات بيلوكسي في وسط أوروبا وتسونامي في المحيط الهندي، وانتشار مرض الإيدز وظهور فيروس سارس (SARS) عام 2003 وأنفلونزا الطيور عام 2005 كلها أدلة توضح بجلاء مدى تأثير النشاط السياحي والضرر الذي لحق بالوجهات السياحية ، ومدى حساسية واستجابة النشاط السياحي للأحداث العالمية (فرنجيالي ، 2005) .

السياحة والعولمة

تعد السياحة أحد أدوات العولمة والتي يمكن أن تساهم في تدعيم هذا التوجه الجديد الذي يرمي إلى جعل العالم قرية صغيرة Global Village وقد استطاعت السياحة أن تتخطى كل الحدود والحوجز اللغوية والثقافية وتعتبر إلى المجتمعات البعيدة جدا لتخلق نوع من التبادل الثقافي Culture Exchange الذي يسمح بالتقاء الأفراد وهم يحملون عادات وثقافات وألوان متعددة والتعرف على ما يحمله كل شعب من سمات، والسياحة تعمل على دمج المناطق السياحية المختلفة ضمن الأنماط الثقافية العالمية (Mccewar, 2001: 160) فضلا عن ما ينتج عن السياحة من تبادل تجاري حيث بينت دراسة جرت في منطقة الكاريبي أن نسبة (82%) من اللحوم المستوردة كانت من الخارج وفي الجانب الآخر تسعى معظم الفنادق والمطاعم إلى تقديم نوعية الوجبات من بلد منشأ السياح إضافة إلى الوجبات المحلية، ويلاحظ كذلك أن معظم الدول النامية تستقدم خبراء في مجال السياحة من الخارج لوضع الأسس الأولى للتطوير السياحي وكيفية استثمار الإمكانيات السياحية المتوفرة فيها

ووضع خطط الترويج والتقليل من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع (الجلاد، 2004: 84) .

وكما يعبر رين (Ryan) فإن السياحة تعد عاملاً مساعداً على التغيير الضروري لتأثير العولمة وهناك عوامل أخرى تدعم هذا الاتجاه كنظام التوزيع العالمي (GDS Global Distribution System) وثورة المعلومات التي أصبحت متوفرة عبر شبكة الانترنت (Ryan . 1991 : 146 – 148) ويشير الجدول رقم (2) إلى أن السياحة سوف يكون لها دور هام في تدعيم اتجاهات العولمة من خلال الأعداد الكبيرة للسياح العالميين الذين يجولوا العالم سنوياً، ومع تزايد هذه الأعداد فإن ذلك يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في مجال تأهيل البنية الأساسية وتحسين خدمات الضيافة (Hospitality) وبناء على ذلك ستظل السياحة في العقد القادم قطاعاً اقتصادياً مولداً للعمالة بشكل كبير، وتسهم في القيمة المضافة العائدة منها حسب التوقعات المأمولة حتى عام (2010).

الجدول رقم (2)

معدل النمو السنوي في عدد الزوار الدوليين (1950 – 2010)

السنوات	معدل النمو السنوي
1970 – 1950	9.9
1980 – 1970	5.7
1990 – 1980	4.8
2000 – 1990	3.8
2010 – 2000	3.5

المصدر: World Tourism Organization (WTO), 2003

وفي ما يتعلق بإسهام أقاليم العالم في سوق السياحة العالمية بين عام 1970 – 2010 بالنسبة لعدد الزوار الدوليين الواصلين كما جاء في تقرير منظمة السياحة العالمية.

السوق السياحي :

إن اقتصاد السوق هو نظام تقوم الأسواق وحدها بالتحكم فيه وتنظيمه وتوجيهه ، والسوق بشكل عام عبارة عن (التفاوض بشأن معاملات التبادل التي تشتمل عادة

على النقود وتحديد الأسعار التي تتم بها هذه المعاملات (.
ويختلف السوق السياحي عن الأسواق الأخرى لبعض الصناعات ، فالموقع
السياحي الذي تتوفر فيه كافة الخدمات والتسهيلات السياحية بالنسبة للسياح وتخدمه
عملية الترويج والإعلان مع ما يوفره الموقع من مزايا يعتبر أساسا مهما ومؤهلا
للدخول في منافسة الأسواق الأخرى (المشهداني، 1992: 144) .

ويشتمل السوق السياحي على مجموعة من البائعين الذين يمثلون الصناعة
السياحية بينما المشترون هم الذين يشكلون السوق، فالبايعون يوفرون المنتجات
والخدمات والمعلومات المطلوبة والمعروضة، للبيع وتتضمن حزمة من المنافع
والتسهيلات، ويتكون السوق من الفنادق، ووكالات السفر السياحية، والمروجون
للسياحة، الذين يقدمون العرض السياحي، طبقا للطلب السياحي الذي يتناسب
ورغبات وحاجات السياح، ويخرج في شكل المنتج السياحي الذي يتكون من تشكيلة
أو مزيج من الخدمات الملموسة وغير الملموسة لغرض الإشباع تقدم بواسطة
المنافذ والقنوات التوزيعية وتتمثل في :

1. منظمي الرحلات Tour operators (باعة بالجملة)
2. وكالات السياحة والسفر Travel Agencies (باعة بالتجزئة) .
3. مندوبي الفنادق Hotel Representatives (الطائي ، 2003) .

إدارة العرض السياحي :

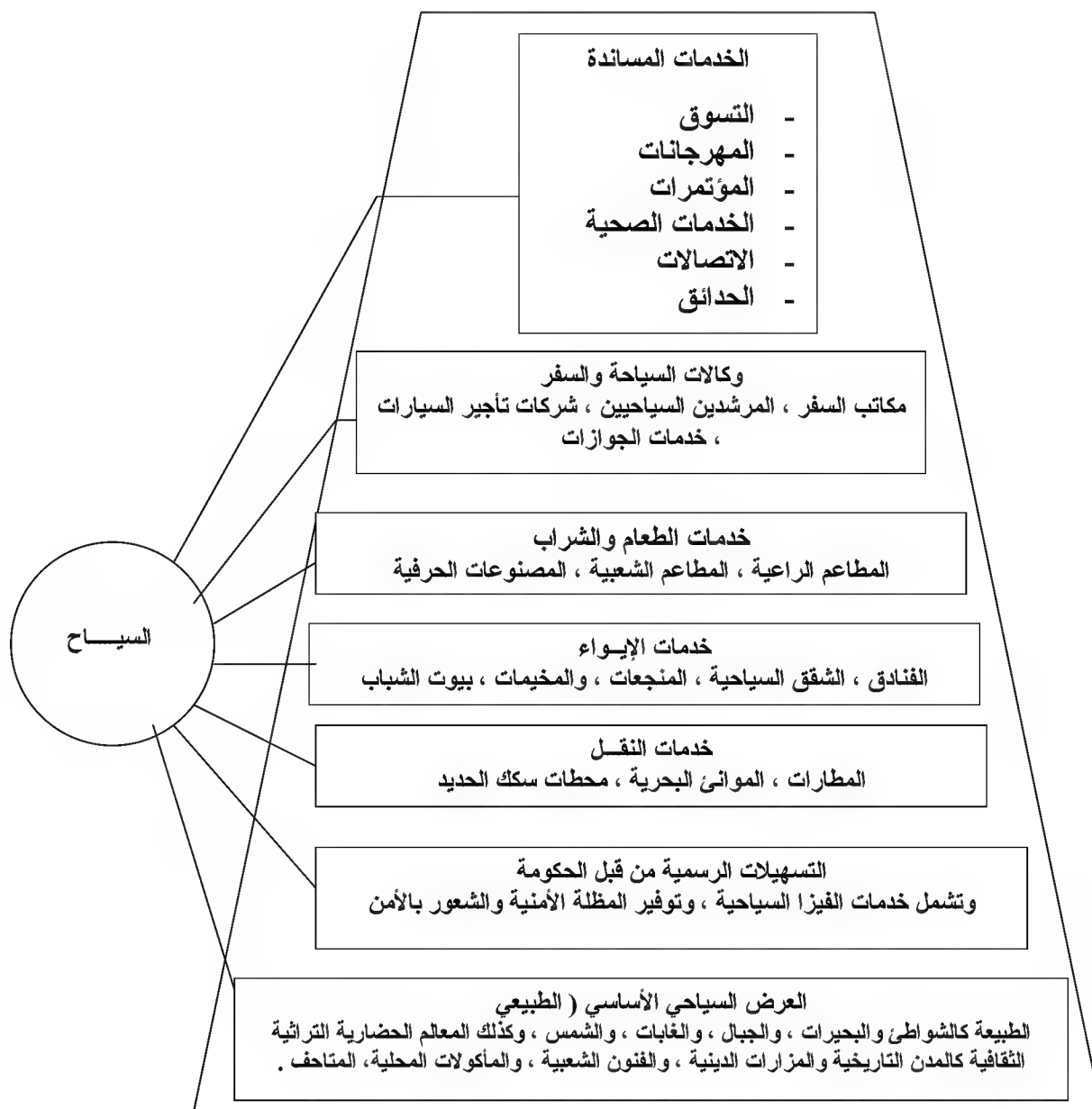
وينطلق العرض السياحي من أن هناك جانب طبيعي يتمثل في المصادر الطبيعية
التي وهبها الله عز وجل للإنسان لكي يستثمرها ويستمتع بها مع أهمية المحافظة
عليها ويتكون من الغابات والجبال والأنهار والبحيرات والشلالات والشواطئ
والمناظر الطبيعية إضافة إلى المنجزات الحضارية كالمعالم والمواقع التاريخية
والثقافية والمرافق الدينية المقدسة ، بينما العرض السياحي الخدمي يتمثل في
الخدمات الناتجة عن العمل الإنساني ويتم إنتاجها وفقا لحاجة الطلب عليها مثل
الفنادق والمطاعم والشقق السياحية وأماكن الترفيه والمخيمات، ويشمل كذلك على
البنى الفوقية والتحتية كالمطارات، والاتصالات والموانئ، ويرتبط طرفا العرض
الطبيعي والخدمي ببعضهما ارتباطا وثيقا ولا يغني وجود أحدهما على الآخر،

ويسعى السائح إلى الحصول على أكبر إشباع من خلال الصناعة السياحية المتكاملة للعرض السياحي الأساسي الذي ينتج عن المزيج بين الطبيعة الخلابة والخدمة الممتازة. (أورباح، 1987)

ويعرض الشكل رقم (3) العرض السياحي الذي يتضمن مجموعة من الخدمات المترابطة التي تؤدي كلا منها دوراً ضمن حلقات متصلة حسب المستويات الآتية.

1. المستوى الأول: ويشمل العرض الأساسي الذي يتضمن البيئة الطبيعية والإرث الحضاري الذي خلفته الحقب التاريخية المتوالية، ويتمثل في الآثار التاريخية، والمزارات الدينية، وطبيعة الحياة والعادات، والتقاليد.
2. المستوى الثاني: الذي يتعلق بمدى التسهيلات والخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية، والذي ينبع من إيمانها، وقناعتها بأهمية السياحة وما تقدمه من مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فإن ذلك يترجم إلى تهيئة المعوقات التي تتعلق بإعطاء التأشيرات السياحية وتوفير أجواء من الراحة والاطمئنان والشعور بالأمان.
3. المستوى الثالث : يتعلق بخدمات الإقامة والسكن Accommodation Services وتقدم هذه الخدمات من خلال خيارات متعددة من أنواع السكن الذي يتراوح بين فئات متعددة من الفنادق تبدأ من الدرجة الممتازة ذات الخمسة نجوم ووصولاً إلى فندق النجمة الواحدة، وتوجد أنواع متدنية من المساكن كالموتيلات وكذلك المنتجعات الضخمة والمخيمات والبيوت العائلية ، وبيوت الشباب التي تخدم الطلبة ومن ذوي الدخل المحدود .
4. المستوى الرابع : خدمات الأطعمة والمشروبات Food And Beverage Services وتشمل المطاعم التي تتواجد عادة ضمن خدمات الفنادق وتتبعها إدارياً ، وكذلك المشروبات بأنواعها ، والجمعيات التي تخدم الجانب الثقافي والاجتماعي ، وخدمات تحضير الأطعمة كالتى تمد الطيران والقطارات والحافلات .

5. المستوى الخامس : خدمات النقل : Transportation Services
- ويمكن تقسيمها إلى خدمات النقل الخارجي وتكون خارج الحدود السياسية للبلد وخدمات النقل الداخلي، داخل البلد نفسه. ومن أهم وسائل النقل؛ الطائرات، البواخر السياحية، الحافلات، القطارات، وحتى السيارات السياحية .
6. المستوى السادس : خدمات المحلات التجارية: وهي محلات الهدايا والتذكارات والمصنوعات اليدوية والأثرية، والمتحف والملابس الفلكلورية والصناعات الخزفية، والبرونزية، والخرائط السياحية والأدلة والأفلام ... الخ. وتكون عادة من إنتاج محلي وتشتهر بها الأسواق الشعبية، إضافة إلى مراكز التسوق العالمية والمجمعات الكبيرة .
7. المستوى السابع : الخدمات التكميلية: وهي خدمات مساندة، مثل خدمات التسلية والترفيه، كالأندية الرياضية وحضور الفعاليات والمناسبات المختلفة، وخدمات الاتصالات، كالانترنت والفاكس والبريد، وكذلك خدمات المؤتمرات والندوات والاجتماعات والخدمات الصحية ، والبنوك وأماكن الصرافة، وتخليص الشحن والجمارك . (الطائي، 2003)



شكل رقم (3)

مستويات العرض السياحي

المصدر: الطائي،(2003) مدخل السياحة والسفر والطيران، مكتبة الوراق للنشر والتوزيع، عُمان،

المملكة الأردنية الهاشمية ، ص116

المعوقات السياحية :

على الرغم من النمو المضطرد لقطاع السياحة والتوجيهات المستمرة لتطويره من خلال تذليل كل القيود والمعوقات أمام هذا القطاع إلا أنه ما زالت هناك الكثير من الجهود المطلوبة للتخفيف من هذه المعوقات، وقد صنفت معوقات السياحة إلى قسمين، معوقات طبيعية، ومعوقات غير طبيعية:

1- المعوقات الطبيعية :

ما زال هناك العديد من المناطق التي تتمتع بالجذب السياحي العالي يتعذر على السياح الوصول إليها والاستمتاع بإمكانيتها الجذابة ، رغم أن هواية المغامرة وتسلق الجبال والوصول إلى القمم العالية وقطع الفيافي يعتبر من صميم هوايات بعض الفئات السياحية ، ومع ذلك يحاول الإنسان دائماً تهيئة اللاندسكيب الطبيعي Physical Landscape وتحويله إلى أرضية حضرية خالصة Cultural Landscape ويقبل السياح على زيارة القرى والجبال البعيدة لما فيها من جوانب ثقافية وطرز تقليدي ومصنوعات حرفية ومأكولات شعبية(المشهداني، 1992: 138).

2- معوقات غير طبيعية:

ويشمل ذلك: المعوقات الثقافية مثل اللغة والعقيدة التي تمنع الاندماج والتفاعل بين السائحين، والسكان الأصليين، والشعور بنوع من عدم الراحة، والاطمئنان نتيجة البعد الثقافي كاختلاف الألبسة، والبشرة، وهناك من يتخوف من الآثار السلبية للسياحة على الهوية الثقافية والقيم الدينية .

ومن المعوقات أيضاً عدم القدرة الاقتصادية لدى معظم سكان الدول النامية على السفر والانتقال، ويخلف ذلك نوعاً من الفجوة بين الشعوب الغنية والفقيرة، والشعور بالإحباط وعدم المساواة في الفرص عندما تنتقل الشعوب الأخرى بينما يعجز البعض حتى عن القيام بالسياحة الداخلية، ويظهر تأثير العامل الاقتصادي في حركة السياحة والسفر بجلاء عندما يحدث الكساد الاقتصادي Economic Depression أو مع ارتفاع معدلات التضخم حيث تنخفض معدلات السفر (Cole et al, 1997: 415).

الحروب ومناطق الصراع ، تعد من المعوقات الأساسية لحركة السياحة كون قطاع السياحة يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية ويتفاعل بشكل مباشر مع الأحداث العالمية والإقليمية وتصبح المناطق المشتعلة بالحروب ومناطق التوتر عامل طرد وغير جاذبة للأفواج السياحية وقد تكون هذه الحروب بين السكان أنفسهم كالحروب الأهلية كما حدث في لبنان ويوغسلافيا السابقة أو ذات طابع دولي كما حدث في البلقان والعراق والكويت ويطلق عليها النقاط الساخنة Hot Spots ، ولا ينصح السياسيون رعاياهم بالسفر إليها (جابر، 2004: 75) .

المعوقات الإدارية والفنية، وهذا البعد يتعلق بالإمكانيات والقدرات الخاصة بكل دولة فقد يكون عدم القدرة على وضع إستراتيجية لتطوير، السياحة ووجود متخصصين قادرين على الترويج السياحي والدعاية ، وتوجد أمثلة كثيرة على وجود مناطق سياحية جذابة لم تتل حصتها من التطوير، والتهيئة، ومعظمها تقع في الدول النامية ، كما إن إهمال السائح الداخلي والتركيز على السائح الدولي يعتبر من المآخذ التي تتعلق بالجانب الإداري في هذه الدول ، ناهيك عن سوء التدريب وقلة الكوادر المؤهلة للاضطلاع بالخدمة السياحية ، وما يترتب عليه من إشكاليات تؤدي إلى فقدان نسبة كبيرة من عوائد السياحة كعدم الانتظام في جداول رحلات الطائرات وطول فترة الانتظار في المطارات أو المغالاة في الإجراءات الروتينية (جابر، 2004: 76) .

وفي شأن المعوقات أو التحديات المتعلقة بسلطنة عُمان جاء في التقرير الفني المنبثق من الخطة الخمسية السادسة (2001-2005) أن قطاع السياحة في سلطنة عُمان يعاني من مجموعة من المعوقات أو التحديات كما سماها أدت إلى بطء نمو هذا القطاع وأوصى التقرير بتكاتف جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة للتغلب عليها وتمثلت في:

- 1- ضعف البنية التحتية وعدم توفرها في بعض المناطق السياحية وبالأخص فيما يتعلق بالطرق والكهرباء إضافة إلى نقص في المرافق الترفيهية، الأمر الذي يحد من حركة السياحة الداخلية والخارجية .

2-محدودية الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي والنقص في الكادر الوظيفي المهني والخبرات التخصصية العاملة بالجهاز المؤسسي المشرف على قطاع السياحة من حيث الكم والنوع .

3-افتقار القطاع الخاص إلى التنظيم المهني الفعال بسبب غياب الكوادر الفنية العُمانية المتخصصة وزيادة الإجراءات والمتطلبات الحكومية غير المدروسة الأمر الذي يحد من فعالية القطاع الخاص للقيام بدوره في المجال السياحي .

4-عدم كفاية مصادر التمويل، وطول الإجراءات، الخاصة بالحصول على القروض السياحية الحكومية وقلة المخصصات، والإمكانات المتوفرة لبرامج وأنشطة الترويج .

5-ارتفاع الفاقد السياحي كون مدخلات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات السياحية مقارنة ببعض الدول السياحية في كلٍّ من إفريقيا وآسيا وهذا يؤثر على حجم الحركة السياحية الوافدة .

6-عدم توفر بيانات وإحصائيات دقيقة عن حركة التدفق السياحي إلى السلطنة مثل عدد السياح ، مدة إقامتهم ، معدل الإنفاق ، عدم دقة معدل مساهمة القطاع في الناتج المحلي .

دور الدولة في إدارة القطاع السياحي :

لا شك أن دور الدولة (الإدارة العامة) في رسم السياسة السياحية وإعطاء التسهيلات اللازمة وتنسيقها يأتي في ذروة الواجبات التي ينبغي أن تضطلع بها، وبالتالي فإن توجيه ثمار المردود الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتربوي، والإعلامي، والسياسي، وتحديد دور الأجهزة السياسية الرسمية يدخل في صميم هذه الاختصاصات، فالدولة المعنية بتوجيه النشاط الاقتصادي كونها الممول والمراقب والمرجع الأخير في تنمية البنى الأساسية (الهيكليّة) والمسؤولة عن حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة والمشرفة على تنظيم النقل والاتصالات وطريقة عمل مكاتب السفر والسياحة والفنادق وأنظمة الدخول والإقامة والخدمات المختلفة، ناهيك عن تحديدها للأولويات في استخدام المال العام والاستثمارات الخارجية والموارد

الأخرى كالأرض والمياه، ومع اختلاف دور الدولة من بلد إلى آخر إلا أن أهداف التنمية السياحية تقع ضمن أولى اختصاصاتها تحديد فلسفة السياحة ونمطها والاستثمارات المطلوبة ومصادر التمويل وأساليبه وحوافزه، والالتزام بالخدمات والتسهيلات المناسبة في إطار خطة متكاملة ضمن الخطة العامة للدولة. (الطائي، 2003 : 114)

وقد بدأ النشاط السياحي في الدول السياحية المتقدمة وكان ذلك بمبادرات فردية تمثل في الاستثمار في المشاريع السياحية وكانت معظمها جهود من قبل القطاع الخاص غير أن الحكومات تنبعت سريعا إلى ما يشكله قطاع السياحة من أهمية في رفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بدأ ذلك بإصدار القوانين، والأنظمة المتعلقة بتنظيم قطاع السياحة، وتصدر الاهتمام بوضع السياسة العامة لتحقيق من خلالها مصلحة الدولة أولا وتحديد الإطارات التنظيمية للعلاقات التي تتولد عنها، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة المتعلقة بهذا القطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة تفاديا لأي تنازع أو ازدواجية قد تنشأ بين هذه الأجهزة في عملية التعاطي مع النشاط السياحي. ونظرا لتعاظم أهمية صناعة السياحة وما توفره من عائد اقتصادي مجزي فقد أصبحت هدفا لكل الدول بمختلف انتماءاتها ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية ولم يعد يقتصر ذلك على الدول المتقدمة؛ لذا سعت الحكومات إلى وضع الأسس والقواعد للتنمية السياحية لزيادة فعاليتها وعوائدها ولتجنب إي معوقات قد تتجم عن هذا النشاط في إطار سياسات شاملة وخطط قصيرة وطويلة الأجل لإحداث تنمية متوازنة ومستدامة (أبو العينين، 2002).

إن الخطوة الأولى التي يجب إيضاها بجلاء قبل الدخول في تحديد دور الدولة وواجباتها تجاه صناعة السياحة هي تأكيدها وإيمانها بأهمية هذا القطاع وما يمكن أن يمثله من دعم ومساهمة في الاقتصاد القومي بناءا عليه يمكن تحديد الأولوية التي ينبغي أن تمنح لقطاع السياحة من بين القطاعات الإنتاجية الأخرى ومكانته ضمن الخطة القومية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية فمما لاشك فيه أن النظرة إلى هذا القطاع تتباين من دولة إلى أخرى طبقا لخصوصية وإمكانيات وموارد كل دولة عندها يمكن تحديد المسؤولية التي يضطلع بها الجهاز الرسمي للسياحة على

المستوى الإقليمي والقومي والمحلي والوقوف على جميع التسهيلات والخدمات السياحية الضرورية كجزء من منظومة العرض السياحي وبناء التشريعات والقوانين والقواعد اللازمة لتوفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة وإيجاد القنوات التحويلية لهذه المشروعات مع توفير البنية الأساسية (Infrastructure) كمشاريع الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات والخدمات التكميلية (وزارة التنمية، عمان، الخطة الخمسية، 1980-1985).

السياسة العامة للسياحة:

تعتبر السياسة العامة السياحية جزءاً من السياسة الاقتصادية لدولة معينة، حيث أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتحققة من قبل الدولة ومن ضمنها النشاط السياحي، ويعرف (كلود كاسبر) السياسة السياحية على أنها "حصيلة تأثير القوانين والمؤسسات التشريعية والاتحادات والشركات على المعطيات المتعلقة بالقواعد والعمليات السياحية". إلا أنه قد أخذ على هذا التعريف أنه أغفل بعض الجوانب الأساسية لقاعدة السياحة كونه لم يتطرق إلى عملية تسويق الخدمات السياحية وخصائص السياحة المميزة والأمور الإدارية المتعلقة بتطوير السياحة كالتخطيط والإدارة ناهيك عن المنطلق الدولي في تعريف السياسة السياحية وما ينطوي تحتها من ضرورة الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره يتضمن الجانب الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والبيئي. (مسعد، 2001)

وعند الأخذ بالاعتبار جميع الجوانب التي يجب أن تتضمنها السياسات السياحية فإنه يمكن الوصول إلى تعريف أشمل مفاده أن السياسات السياحية هي مجموعة من الأنظمة والقوانين والأنشطة ذات أشكال اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية تتحقق من قبل أجهزة الدولة المختصة والمؤسسات ذات العلاقة بهدف تنظيم كامل العمليات السياحية من (تنبؤ وتخطيط وتنظيم وإدارة)، وتوفير الظروف لتطوير السياحة الداخلية والخارجية وتسويق الخدمات والبضائع، والمواقع، السياحية. وتتبع ضرورة وجود مناطق سياحية من الأمور التالية:

1. اشتراك دول كثيرة في العرض السياحي واحتدام المنافسة في السوق السياحي الدولي.
 2. زيادة قوة الدور الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، للسياحة على الساحة الوطنية والعالمية.
 3. زيادة اهتمام الشعوب بالسياحة لمساهمتها في ارتفاع المستوى المعيشي للسكان والأفراد والتطور العالمي الهائل لوسائل النقل ووجود عوامل مساعدة أخرى(مسعد، 2001).
- وتتأثر السياسة السياحية بعدة عوامل لا بد من وضعها في الاعتبار عند وضع أي توجه تخطيطي للسياحة باعتبارها محفزات هامة وأساسية يتم الانطلاق منها نحو التفكير بوضع سياسة سياحية تتناسب وقدرات وإمكانيات البلد وتراعي الفروق الداخلية والخارجية التي تدخل كمتغيرات تؤثر سلبا أو إيجابا على منطلقات السياسة السياحية وهي:
1. العوامل الطبيعية: حيث أن المناخ والتضاريس، والموقع الجغرافي، والمياه، وأماكن الجذب الطبيعية تعد عاملا هاما للتفكير في استغلالها لتطوير النشاط السياحي.
 2. عوامل اقتصادية: وترتبط بإنشاء بنية تحتية اقتصادية للسياحة، وعلاقات اقتصادية خارجية.
 3. عوامل قانونية: وترتبط بمدى وجود القوانين، والأنظمة السياحية المنظمة لجميع أشكال النشاط السياحي.
 4. عوامل سياسية: وترتبط بالسياسة التي تنتهجها الدولة داخليا وخارجيا ومدى رغبتها واهتمامها بالنشاط السياحي وينعكس ذلك على عوامل الطلب والعرض السياحي.
 5. عوامل اجتماعية: وتتمثل في طبيعة الحياة والعادات والتقاليد ووقت الفراغ ومدى تقبل الشعب لفكرة السياحة.
 6. طبيعة وسائل النقل: وتحدد أنشطة السياسة السياحية بمدى توفر وسائل النقل وقدرتها وملاءمتها للقيام بدورها في العملية السياحية.(السكر، 1994) .

وتتخصص السياسات التي يمكن أن تلعبها الدولة في القطاع السياحي في أربعة وظائف رئيسية هي الوظيفة التنسيقية، والتشريعية، والتخطيطية، والتمويلية على النحو التالي:

أولاً: الوظائف التنسيقية:

تعد من الوظائف الأساسية للدولة وواجباتها للوصول إلى إحداث تنمية سياحية متوازنة كون السياحة قطاع إنتاجي مركب من عدة عناصر بعضها يمثل صناعة متكاملة وبعضها يدخل في اختصاصات وزارات السيادة في الدولة كوزارة الخارجية (التوجيهات العامة للدولة) ووزارة الداخلية (إجراءات وتسهيلات الدخول) ووزارة المالية (الإجراءات الجمركية) ووزارة الصحة (الإجراءات الصحية) وكذلك وزارة النقل والمواصلات والاتصالات، كذلك النقل الجوي والطيران ووزارة الأشغال ووزارة الكهرباء، والطاقة وكذلك وزارة التعمير، والإدارات المحلية والثقافية.

لذا فإن جميع هذه الأجهزة الرسمية لها علاقات متداخلة مع النشاط السياحي ويتوقف عليها إلى حد كبير عملية تطوير وتنشيط السياحة كل حسب اختصاصه لذا فإن التنسيق بين مختلف هذه الأجهزة الرسمية يتطلب تنسيقاً متكاملاً ويتطلب جهود حثيثة من السلطة الحكومية المعنية وهي بالتأكيد ضمن اختصاص وزارة السياحة أو أي جهاز يناط به هذا الدور الأمر الذي يتطلب رسم سياسات عامة وواضحة يحدد فيها دور كل جهة بدقة لتنفيذ السياسات بشكل سليم للحصول على التوقعات المرجوة.

ثانياً: الوظيفة التشريعية:

بما أن قطاع السياحة يعد قطاعاً عابراً للحدود وسجلت الإحصائيات تضايف أعداد السياح لذا وجب إيجاد السبل والأعراف التي تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول والشركات والأفراد بحيث ترسخ الحقوق والواجبات والالتزامات لكل عناصر السياحة والعاملين عليها ومن لهم صلة بتنشيط السياحة، ونتيجة لهذا التطور الكبير في مجال السياحة العالمية أدى إلى إيجاد نظام علاقات دولية منظمة لغرض التنسيق فيما بينها في مجال التخطيط والبحوث والتسويق العالمي للسياحة تمخض عن ذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ونشأت منظمات جديدة مثل اتحاد النقل الجوي الدولي

(أيأتا) ومنظمة السياحة العالمية (WTO)، السوق الأوروبية المشتركة، الاتحاد الدولي لوكالات السفر (فياف) وبلغ ذروة الاعتراف بأهمية صناعة السياحة عندما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1967 عاما للسياحة، وفي عام 1980 تم اعتماد 27 أيلول من كل عام هو اليوم العالمي للسياحة والذي تحتفل به منظمة السياحة العالمية في مقرها في مدريد. (مكية، 2000: 19)

ثالثا: الوظيفة التخطيطية:

يجب أن يكون التخطيط السياحي جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل الذي يتضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فعند إجراء تخطيط عملي سليم سيكون له ثمار ملموسة وسريعة على صعيد انتعاش الاقتصاد القومي الكامل ويسعى التخطيط السياحي في المقام الأول إلى ضمان مواكبة وملاءمة المنتج السياحي للزوار المحتملين وتطويره بصورة تحقق الرضا الكامل ويلقى رواج وسمعة بين الأوساط السياحية الأمر الذي يعمل على زيادة أعداد السياح من جانب ويزيد من الفوائد المحققة للبلد، مع وضع في الاعتبار تلبية المطالب الاجتماعية والمحافظة على المفردات البيئية والثقافية التي تمثل الهوية الحضارية لأي مجتمع.(المشهداني، 1992: 71).

وتخطيط التنمية السياحية ينبغي أن يكون شاملا لجميع جوانب هذه المجالات أهمها:

1. تنويع المنتج السياحي والخدمات السياحية في الدولة بحيث يتم استغلال جميع موارد الثروة السياحية وضمان تنميتها بشكل متوازي وتلافي مشكلة التذبذب الموسمي ومركزية السياحة في أقاليم بعينها بحيث تعم الفائدة جميع أقاليم الدولة.
2. التحسب لأية احتمالات طارئة في المستقبل السياحي، ومن ثم لابد أن تكون الخطة مرنة وقادرة على التعامل مع النتائج غير المتوقعة.
3. الاستخدام الأمثل للموارد السياحية الطبيعية لمنع أي أضرار قد تنجم عن الاستخدام السيئ لهذه الموارد مما يؤدي إلى تدهورها سريعا.

4. حق الاستفادة من التراث الطبيعي والحضارة للدولة في التنمية السياحية واستخدامات الأراضي في أغراض السياحة والمشروعات الإنتاجية الأخرى من زراعة وصناعة وغيرها.
5. إعطاء التسهيلات الكافية في مجال العبور في الحدود والحصول على التأشيرات وتبسيط إجراءات الجمارك.
6. التنظيم الداخلي للسياحة بكافة جوانب صناعيتها ويشمل ذلك تنظيم الأجهزة الرسمية القومية والإقليمية والمحلية وشركات السياحة والفنادق وصناعة التذكارات السياحية والمحلات العامة بكافة أنواعها.
7. التعاون الدولي في مجال السياحة بكافة صورته.
8. تنظيم كل ما يتعلق ببرامج التسويق السياحي للدولة في الخارج بكافة عناصره (سهتم، 1993: 9) .

رابعاً: الوظيفة التمويلية:

يتطلب قطاع السياحة تدخلاً مباشراً من الدولة خاصة في الدول النامية التي تستدعي إقامة البنية التحتية الضرورية والتي عادة ما تكون ضعيفة ناهيك عن حجم الاستثمارات التي يتطلبها قطاع السياحة والتي يعجز معها القطاع الخاص عن الوفاء بجميع هذه الأموال، ولهذا يقع على الدولة وضع حجر الأساس لهذه المشاريع من خلال الاستثمار المباشر في المشروعات الكبيرة في المناطق المستهدفة بالتنمية السياحية بقصد تشجيع القطاع الخاص لكي يحذو حذوها بإقامة مشروعات أخرى كثيرة يترتب عليها وضع الخطة القومية والخطط الإقليمية طبقاً للأولويات التي ترتئها الجهات المسؤولة.

ومن المهمات التي يتوجب على الدول القيام بها تحديد الإجراءات التي ترمي إلى استقطاب القطاع الخاص، للمشاركة في هذه العملية منها منح القروض والتسهيلات المحفزة للقطاع الخاص ومنح الأراضي وتأجيرها للاستثمار السياحي والمشاركة بدراسات الجدوى الاقتصادية والخدمات الفنية ومسح المناطق المؤهلة لمثل هذا النوع من الاستثمار وإقامة مشاريع البنية الأساسية في المناطق المستهدفة بالتنمية السياحية (خربوطلي، 2004: 129)

العرض السياحي في سلطنة عُمان

انطلاقاً مما تتمتع السلطنة من مقومات سياحية عديدة ومتميزة سواء كانت مقومات طبيعية أو تاريخية أو أثرية كالقلاع والحصون والمساجد الأثرية التي يزيد عددها عن (550) معلماً منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات كذلك تنوع المناخ وتوفر مختلف البيئات الطبيعية الشواطئ الجميلة الممتدة وسياحة الغوص والمغامرات والمشى وتسلق الجبال والمنتجعات السياحية الحديثة وسياحة المهرجانات والمؤتمرات ومراكز التسوق الحديثة وغيرها. ومن هنا فإن السائح يتوقع أن يجد ما يحقق أهدافه وميوله ويتمثل ذلك في عوامل الجذب السياحي التي تتكون من العرض السياحي المتعدد الذي تفرزه برامج الترويج السياحي من خلال القنوات الإعلامية والوسائل الأخرى المتعددة الموجهة لهذا الغرض (المخيني، 2002). تتمثل أهم أهداف العرض السياحي في استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح لتعظيم الفائدة من قطاع السياحة بحيث يتم تسهيل اكتساب السائح للخبرات الحقيقية والأصلية عن كل ما تتمتع به السلطنة من مزايا سياحية وتنمية هذه الموارد باستمرار والحفاظ عليها من الاستخدام الجائر الذي يتعدى طاقتها ويحد من الآثار السلبية.

وتتبع السلطة في عرضها السياحي مجموعة من الوسائل الفعالة للترويج للمنتج السياحي العُماني وهي:

1- الإعلام: إن للإعلام دوراً هاماً أساسياً في الترويج للمنتج السياحي وإشهاره ولبلوغ هذا المقصد يتم استخدام وسائل الاتصال بكثافة وتكرارها لمخاطبة الجمهور المستهدف داخليا وخارجيا وباللغات المختلفة من خلال جميع وسائل الدعاية والإعلام كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والمطبوعات كالكتيبات والملصقات والصور والأفلام إضافة إلى تغطية المشاركة في المعارض والمؤتمرات والأسواق والمناسبات المختلفة وإنشاء مواقع على الانترنت لإيصال الرسالة إلى الأسواق المصدرة للسياح.

2- التمثيل الخارجي: التوسع في إنشاء المكاتب السياحية في الخارج وتدعيمها بتوفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تيسر لها القيام بمهامها لتدعيم عملية

التواصل المستمر مع جميع الفعاليات الخارجية وتنسيق المشاركات الدولية.

3- **المهرجانات:** تلعب المهرجانات دوراً هاماً في تنشيط حركة السياحة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية لكثرة مرتاديها وحجم التغطية الإعلامية التي تحظى بها.

4- **تأهيل الكوادر العُمانية لتقديم أفضل الخدمات السياحية:** وفي هذا الإطار تم افتتاح قسم السياحة في جامعة السلطان قابوس لتخريج الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات السياحية وجاءت الخطوة التالية بافتتاح الأكاديمية العُمانية للسياحة والضيافة التابعة لوزارة السياحة وتشمل هذه الأكاديمية العديد من التخصصات الهامة للسوق السياحي لرفده للعناصر القادرة على العمل في مختلف الأنشطة السياحية كالإرشاد السياحي ومكاتب السفر السياحية والفنادق والأماكن الثقافية والتراثية.

5- **تطوير المواقع السياحية وإنشاء البنية التحتية:**

يسعى هذا الشق إلى تأهيل وصيانة المواقع السياحية التاريخية والطبيعية ورفده بالتسهيلات والخدمات اللازمة وإقامة البنية التحتية كالمطرق والإنارة والخدمات الضرورية كدورات المياه واللوائح الإرشادية وأماكن الجلوس والمظلات (الحداد ونجم، 2002: 6) .

وتقسم الدراسة العرض السياحي إلى:

- 1- موارد طبيعية (مناظر طبيعية، محميات، شواطئ، كهوف).
- 2- موارد سياحية ثقافية وتاريخية (مواقع تاريخية، قلاع وحصون، الفنون الشعبية، المتاحف)
- 3- موارد سياحية أخرى (الخدمات السياحية العصرية، الحدائق والمنتزهات، التسوق، المهرجانات).

مع العلم أن التصنيف الذي تستند له السياحة في إقليم الشرق الأوسط يقسم الموارد السياحية. إلى:

- 1- الآثار.
- 2- التاريخ والحضارة.

3- الموارد الطبيعية.

4- قضاء الإجازات وممارسة الأنشطة الترفيهية (النوافلة ، 1999 : 63).

ويبدأ العرض السياحي بالمقومات الطبيعية التي تعتبر من أهم الموارد السياحية في السلطنة وسوف استعرضها على النحو التالي :

1- السياحة الطبيعية: وهب الله سلطنة عُمان بإمكانيات طبيعية خلابة ، وهي تستحق الزيارة والمشاهدة. والمواقع الطبيعية ذات الجذب السياحي توجد في كل محافظات ومناطق السلطنة، وهي متنوعة وتشمل: مياه البحر الممتدة والشواطئ النظيفة والجذابة. والأفلاج والوديان والينابيع المنسابة والجبال الشامخة التي تعانق السماء التي تكسوها الخضرة اللبنة، من أشجار وزهور ومزروعات وكذلك الأنواع المتعددة من حيوانات وطيور واسماك. واتساع الرمال الشاسعة والكهوف الجبلية (www.khareefsai.com).

أ- المحميات: تعرف المحميات الطبيعية بأنها مناطق محددة الأبعاد جغرافيا تفرض عليها الحماية بموجب قوانين خاصة بتحديد لأبعاد الجغرافية للمحميات وكذلك قوانين إدارة موارد هذه المحميات وفي السلطنة فإنها تصدر مراسيم سلطانية عند إشهار أية محمية طبيعية عُمانية من أجل المحافظة على ما تتميز به من التنوع البيئي الطبيعي حفاظا على تلك الموارد من الاستغلال الجائر أو الانقراض نتيجة المتغيرات الطبيعية والتنموية، فالسلطنة من أوائل الدول في المنطقة التي استحدثت نظم المحميات من حيث القوانين أو الإدارة وهي اليوم تتمتع بسمعة طيبة في الأوساط البيئية الدولية لهذا التقدم الكبير في فرض الحماية على المناطق التي تتميز بموارد حيوية أوفيزيائية هامة قد يكون بعض مكوناتها نادرا في حين أن البعض يمكن أن يكون قد تعرض لمخاطر الانقراض أو الاستغلال الجائر من قبل الإنسان وإضافة إلى المحميات الطبيعية هناك عشرات المناطق التي تتمتع بميزة المناطق المدرجة ضمن قائمة (مناطق صون البيئة). توجد بالسلطنة (77) محمية ومنطقة صون الطبيعة منها ست محميات طبيعية مصنفة دوليا بقائمة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وأهم هذه المحميات محمية السلاحف برأس الحد، محمية المها العربية (جدة الحراسيس)، حديقة السليل الطبيعية، محمية الجزر الطبيعية: الديمانيات، ومحمية

الخيران، ومحمية خور روري، ومحمية خور البليد، ومحمية خور صولي، ومحمية خور المغسيل، ومحمية خور القرم، ومحمية خور عوقد، ومحمية خور الدهاريز، ومحمية خور طاقة (www.omanet.om).

ب- كهوف عُمان: الكهوف هي عبارة عن فجوة ذات فتحة في الصخر يزيد قطرها على (5-15) ملم. وكهوف عُمان أو متاحفها الجيولوجية المخبأة في باطن الأرض، تتفرد بخصائص وتكوينات نادرة استغرق تكوينها وتزيينها آلاف السنين وهي كنوز طبيعية وتراث وطني يتطلب ضرورة صونها ورعايتها كجزء هام من تراث عُمان الطبيعي والبيئي (www.omanet.om).

2- موارد سياحية ثقافية وتاريخية: التراث يشكل دعماً رئيساً ورافداً مهماً للهوية بالتالي فهو يعزز الحس الوطني لإعطاء صورة ايجابية عن البلد وحضارتها وتركيباتها الاجتماعية ويتواصل مع الإرث الإنساني والفكر الحضاري العالمي حيث يمثل حلقة وصل بين الأمم والشعوب ويعد وسيلة هامة لتوسيع المعرفة والإدراك والترفيه وهو بذلك يعد مصدراً واعداداً لقطاع السياحة لذا فان المسؤولية الأخلاقية والأدبية تكمن في كيفية الحفاظ على هذا التراث وإبرازه وصيانتته وتأتي المسؤولية الأخرى ما يترتب من مسؤولية قانونية دولية حيث أن إعلان المبادئ للتعاون الثقافي الدولي في عام 1966 الذي أصبح أحد المحاور الأساسية لعمل اليونسكو والسلطنة عضو في المنظمات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحفظ التراث والثقافة باعتبار أن لديها بعض المواقع التراثية العالمية (www.mnhe.gov.om).

وبالتالي فان توظيف التراث الثقافي لتشجيع السياحة الثقافية تمثل في الآتي :

- 1- توظيف القرى والحارات العُمانية القديمة بصورة تحافظ على أصالتها وفي نفس الوقت تسمح للزائر بالتعرف عليها .
- 2- تحويل بعض القلاع إلى أماكن للإقامة على غرار ما هو قائم ببعض الدول الأوروبية .
- 3- تحويل بعض القلاع إلى متاحف وتزويدها بنظام الصوت والضوء .
- 4- إقامة قرية تراثية متكاملة بمحاكاة مسقط تعرض كافة العادات والتقاليد العُمانية.

5- إقامة متحف مركزي بمحافظة مسقط يضم كافة محتويات المتاحف الموزعة حالياً .

6- تشكيل فرق عُمانية محترفة للفنون الشعبية(عبد العزيز،2002) .

أ- المواقع الأثرية القديمة:

تزرخر السلطنة بالعديد من المعالم الأثرية التي تروي قصة حضارات ضربت جذورها في عمق النشأة الأولى للإنسان وتشير المكتشفات الأثرية التي تعود إلى الألف الخامس قبل الميلاد المتواجدة في مناطق متعددة من السلطنة وغيرها من المواقع تم التنقيب فيها على فترات مختلفة إلى الحقب الزمنية التي مرت بها عُمان عبر التاريخ وقد بدأت هذه المسوحات التاريخية مع بداية الخمسينيات حيث قامت البعثات العلمية بالتنقيب في مواقع مختارة وبلغت هذه الاكتشافات ذروتها بعد إنشاء وزارة التراث القومي والثقافة عام 1976 حيث قامت بتنظيم عملية البحث والتنقيب والتنسيق مع الجامعات والمؤسسات العلمية المتخصصة (www.omanet.om).

ب- المتاحف: تزرخر السلطنة بالعديد من المتاحف، وهي منتشرة في كافة محافظات ومناطق السلطنة. حينما نزرر تلك المتاحف ستحكي لنا صفحات من التاريخ والحضارة العُمانية على مر العصور. وسنجد فيها آلاف المقتنيات الأثرية والتي تمثل كافة أنواع النشاط البشري الاجتماعي والسياسي والعسكري والثقافي التي تلقي الضوء على مراحل هامة في التاريخ العُماني والحضارة الإنسانية بوجه عام، إضافة إلى معروضات من بيئة الإنسان العُماني الأرض والبحر والحيوان والنبات وقد تم تطوير المتاحف باستخدام الأجهزة والحاسبات الآلية ووسائل العرض المتطورة (www.omanet.om).

الجدول رقم (3)

عدد المتاحف والقلاع والحصون والزائرين

السنوات	عدد المتاحف	عدد القلاع والحصون	عدد الزائرين للمتاحف بالآلاف	عدد الزائرين للقلاع والحصون بالآلاف	أسماء القلاع والحصون السياحية	أسماء المتاحف العُمانية
1982	1	1	-	-	قلعة الجلال	المتحف العُماني
1983	1	1	-	-	قلعة الميراني	المتحف الوطني
1984	1	1	-	-	قلعة مطرح	متحف التاريخ الطبيعي
1985	1	2	7	12	قلعة قريات	متحف قلعة حماد
1986	2	4	11	11	قلعة حماد	متحف الطفل
1987	3	4	11	13	قلعة بركاء	متحف قوات السلطات المسلحة
1988	4	14	6	20	قلعة الرشاق	متحف صلالة
1989	4	14	25	41	قلعة الحزم	المتحف العُماني الفرنسي
1990	5	14	28	71	قلعة نخل	
1991	5	14	27	101	قلعة شناص	
1992	6	21	34	117	بيت النعمان	
1993	7	23	95	225	قلعة الخندق	
1994	7	23	120	164	قلعة نتروس	
1995	7	26	104	173	قلعة بهلا	
1996	7	26	115	174	قلعة جبرين	
1997	8	26	122	169	بيت الرديدة	
1998	8	26	112	212	قلعة السنسلة	
1999	8	26	107	185	قلعة البلاد	
2000	8	26	95	148	قلعة المنتدب	
2001	8	26	88456	136111	حصن بلا صور	
2002	8	26	85462	118972	حصن ريس الحد	
2003	8	26	87549	125794	قلعة الروضة	
2004	8	26	89623	133254	قلعة صغير	
					حصن طاقه	
					حصن مرباط	
					حصن سرح	

سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني، 2004، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار الثاني والثلاثون، ص 597.

ويوضح الجدول رقم (3) عدد المتاحف والقلاع والحصون وحجم الزائرين لهذه المعالم منذ 1982 إلى عام 2004 وتشير الأرقام إلى الزيادة الكبيرة في هذه المعالم من خلال ما تقوم به الجهات الرسمية من تهيئه وصيانة لتجهيزها لاستقبال السياح إضافة إلى الزيادة التي حصلت في عدد المتاحف العُمانية فبعد أن كان متحفا واحدا في مسقط عام 1982 أصبح اليوم عددها ثمانى متاحف موزعة في مختلف مناطق السلطنة وارتفع عدد السياح الزائرين للقلاع والحصون من 12 ألف سائح عام 1982 إلى 133 ألف سائح عام 2004 مما يدل على حجم الإقبال الكبير على زيارتها وما تشكله من أهمية في التاريخ العُماني (www.mnhe.gov.om).

ج- القلاع والحصون : تقف القلاع والحصون العُمانية شاهدة تردد صدى تاريخ عُمان الحافل بالأحداث في مراحلها التاريخية المتعاقبة تحي وقائع هامة وتقدم للزائر صورة معبرة عن وسائل الدفاع التي اتخذها العُمانيون ليتمكنوا من البقاء والسيطرة. وهناك ما يربو على الألف من القلاع والحصون وأبراج المراقبة تظل شامخة تحرس سهول وواديان وجبال عُمان، ولكل منها قصته الخاصة التي يرويها. إن هذه المباني التاريخية الضخمة بجانب توفيرها للحماية لعبت دورا حيويا في التعريف بتاريخ عُمان كونها تقف كنقاط التقاء للتفاعل السياسي والاجتماعي والديني، وكمراكز للعلم والإدارة والأنشطة الاجتماعية. وغالبا ما تكون متكاملة مع أسواق تضج بالحياة والحركة ومساجد وأحياء حرفية وسكنية جذابة توفر للسائح فرصة فريدة لتجربة ومعايشة التاريخ وفيما يلي أهمها: قلعتا الجاللي والميراني، وحصن مطرح، وحصن قريات، وقلعة نزوى، وقلعة بهلا، وحصن جبرين، وحصن بيت الرديدة، وقلعة الرستاق- وحصن الحزم، وقلعة نخل، وبيت النعمان، وحصن بركاء، وحصن السويق، وحصن المنترب، وحصن بلاد صور، وحصن السنيصلة، وحصن رأس الحد، وحصن جعلان بني بوحسن، وقلعة الرفصة، وحصن الحلة، وحصن الخندق، وحصن عبري، وحصن جبل الشحشاح، وحصن الأسود، وحصن الدريز، وحصن الغبي، وقلعة السليف، وحصن خصب، وحصن البلاد، وحصن طاقة، وحصن مرباط، حصن سدح (www.mnhe.gov.om) .

3- موارد سياحية أخرى:

أ. الفنون الشعبية العُمانية: أنشئ في السلطنة عام (1983) مركز عُمان للفنون التقليدية وهو عضو بالمجلس الدولي للموسيقى التقليدية ويعبر ذلك عن مدى اهتمام العُمانيين بالفنون ورغبتهم في المحافظة عليها ويقوم هذا المركز بالعمل على جمع وتوثيق جميع ألوان الموسيقى والغناء والرقص العُماني التقليدي، وتشارك الفرق الفنية في إحياء المهرجانات والمناسبات السياحية والفعاليات الأخرى داخل السلطنة وخارجها وهذا الجانب له من الرواد والمهتمين الكثير ويوفر ميزة تنافسية ويستمتع زوار عُمان بمختلف هذه الألوان الموسيقية التي تتعاقد معها الشركات السياحية لتقديم عروض الفلكلور العُماني في إطار البرنامج السياحي المخصص للأفواج السياحية الزائرة (الحداد ونجم، 2002).

ب. المراكز التجارية والأسواق الشعبية "التسوق":

توجد العديد من المراكز التجارية الضخمة في السلطنة ولكن يركز معظمها في العاصمة مسقط توفر للسائح جميع أنواع المقتنيات الحديثة والماركات العالمية إلى جانب ذلك هنالك الأسواق الشعبية الذي يشكل الماضي طابعاً وحضوراً واضحاً على الرغم من الحداثة القائمة حالياً . وتحفظ هذه الأسواق بجاذبية كبيرة لدى أهواء السياح وميولهم تجاه النكهة القديمة والبساطة والعفوية في عمليات البيع والشراء وتعد سوق الظلام بمطرح وسوق الجمعة وسوق نزوى التقليدي وسوق اللبان والبخور في الحافة أهم وأشهر الأسواق الشعبية وهي لا تخلو دائماً من السياح الأجانب التي تشكل بالنسبة لهم أهمية بالغة للإطلاع على المقتنيات الأثرية والطابع التقليدي للمعروضات (www.omanet.om).

ج. المهرجانات : دأبت الحكومة على إقامة العديد من المهرجانات موزعة على مختلف محافظات ومناطق السلطنة ومن أشهرها مهرجان مسقط ومهرجان خريف صلالة وتسعى من خلال إقامة هذه المهرجانات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1- أن تكون نافذة ترويجية ومدخلا للتواصل الثقافي والحضاري والفني داخليا وخارجيا.

2- تنشيط الحركة السياحية الداخلية والخارجية

3- يحرص المنظمون على إقامة هذه المهرجانات في مواعيد مناسبة حيث يلاحظ أن مهرجان مسقط يستمر عادةً لمدة شهر اعتباراً من 1/10 إلى 2/10 من كل عام وهذه المدة توافق موسم الأجازات بالنسبة للأسرة الخليجية كون المدارس تعطل في هذه المدة كذلك بالنسبة لمهرجان خريف صلالة الذي يقام في فترة الصيف في المدة من يوليو إلى سبتمبر وهذه أيضاً تتناسب مع موسم العطلات إضافة إلى الطقس الجيد الذي تنفرد به صلالة خلال هذه الفترة .

4- توفر متنفس تثقيفي وترفيهي للزوار واستحداث الفعاليات والبرامج الموجهة لذلك .

5- تشجيع عملية الاستثمار وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة في السلطنة.

6- تشجيع السياحة البينية مع دول الخليج العربية المجاورة.

7- تشغيل القطاعات الاقتصادية الأخرى كشركات الطيران والاتصالات والفنادق ومكاتب السفر والسياحة وتأجير السيارات والمعارض التجارية والبنوك ومتعهدي الحفلات والصناعات الحرفية (www.khareefsal.com).

د. **الحدائق والمنتزهات:** تنتشر مجموعة من الحدائق والمنتزهات في العديد من مناطق السلطنة غير أن أكبرها وأكثرها شهرة ورواجاً تقع في العاصمة مسقط ومحافظة ظفار ويرتادها السياح والمقيمون وتقام عليها عادة الأنشطة والفعاليات والمهرجانات والتي ترعاها الجهات الرسمية مثل مهرجان مسقط ومعارض الكتاب والتسوق. (www.omanet.om)

ثراء وتنوع المنتج العُماني:

إن ثراء وتنوع المنتج العُماني يعد عامل قوة للأداء السياحي المحلي مع وضع في الاعتبار ضرورة تحسين المهارات الحرفية والمهنية والمرتبطة بصناعة السياحة

وتحسين خدمات الزوار ورفع مستوياتها حيث أن الوضع التنافسي دولياً وإقليمياً ومحلياً يعتمد على المنتج السياحي فالجانب الإيجابي في هذا السياق كثرة المقومات البيئية والثقافية والتراثية في السلطنة والتي تؤدي إلى جذب المزيد من السياح لاستجابتها للعديد من شرائح ويوضح الجدول التالي صناعة السياحة وتصنيف الغرض من الرحلة (خطة العمل ذات الأولوية، 2002).

وتكمن أهمية هذا التصنيف في تحديد الوضع التنافسي لسياحة عُمان في كل الأسواق، السوق المحلي والإقليمي العربي والدولي حيث يوضح مدى نسبة اهتمام الأوروبيون وغيرهم بالنسبة للعرض السياحي.

مساهمة السياحة في الناتج القومي:

ورد في التقرير الفني الخاص بالخطة الخمسية السادسة (2001-2005) المتعلق بقطاع السياحة، الذي أعد من قبل وزارة التجارة و الصناعة أن احتساب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ما زال يعاني من مشكلة عدم وجود إحصائيات شاملة تستطيع أن تعطي المؤشرات الحقيقة عن جميع أنشطة السياحة على الرغم من أن وزارة الاقتصاد الوطني تقوم باحتساب هذه المساهمة في تقاريرها ونشراتها السنوي، وأكد التقرير على مشكلة ارتفاع الفاقد بسبب مدخلات الإنتاج في القطاع السياحي نظراً لاستيرادها من الخارج، سواءً من حيث العمالة الأجنبية أو المستلزمات والمعدات الأزمة للمشاريع السياحية، إضافة إلى إشكالية موسمية السياحة التي تؤثر في ربحية المشاريع، وعدم انسيابية حركة السياحة بشكل مستمر الأمر الذي يؤدي إلى الحد من توجه المستثمرين للاستثمار في قطاع السياحة، وبالرغم من ذلك فإن الجدول رقم (4) يؤكد أن قطاع السياحة يحقق نمواً حيث سجل عام (2003) نمواً مقدارها (3.9%) بيد أن ذلك يظل أقل من المعدل المستهدف في الخطة البالغ (6.1%) ويلاحظ أن المساهمة النسبية للقطاع في الناتج المحلي ظلت ثابتة تقريباً عن مستوى (0.7%) وقدرت القيمة المضافة لهذا القطاع في عام (2004) بـ (69) مليون ريال عُمانى حسب ما ورد في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر من وزارة الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى عدد السياح القادمين إلى السلطنة

ومتوسط إنفاق السائح الذي من خلاله يتم تقدير مساهمة القطاع في الناتج المحلي وبسبب إشكالية النقص في الإحصائيات المتوفرة فقد تم الاتفاق بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الاقتصاد الوطني على اعتبار مساهمة السياحة (1%) كسنة أساس لمساهمة السياحة في الناتج المحلي خلال الخطة الخمسية السادسة (2001-2005)

الجدول رقم (4)

مساهمة السياحة في الناتج القومي خلال الفترة (2000-2004)

البيان	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو السنوي
القيمة المضافة للقطاع (م.ر.)		52.7	55.9	59.3	62.9	-	
المخطط		54	56.8	59.1	60.5	69	6.3
الفعلي							
المساهمات النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي %							
المخطط		%0.7	0.8	0.8	08.	-	0.8
الفعلي		%0.7	0.7	0.8	0.7	-	0.7

"وزارة السياحة، قسم الإحصاء لعام 2004 الكتاب الإحصائي السنوي في عام 2004"

العوامل التي تؤثر في تنمية السياحة في عُمان:

أكدت خطة العمل ذات الأولوية التي أجريت في عُمان أن هناك عدة عوامل متداخلة تؤثر على تنمية السياحة في عُمان أخذين في الاعتبار الحاجة لحماية القيم التراثية والبيئية والثقافية وتم تصنيف هذه العوامل إلى عوامل صناعة السياحة وعوامل البنى التحتية وعوامل تتعلق بالسياسات العامة.

ويعتبر قبول الحكومة لدور التنمية السياحية ومساهمتها في التنمية الوطنية والمحلية ضرورة ملحة لقيام صناعة سياحية مزدهرة وهي المحرك الأول لسياسات التغيير العملي وإحداث هذا التغيير الإيجابي لا بد من تبني سياسة اتصالات مفتوحة وفعالة لإيجاد سياسات اتصالات فعالة بين مختلف الجهات الحكومية المرتبطة بصناعة السياحة وأحداث توعية مرافقة لهذه التوجهات لدى المجتمع المحلي وهذا التوجه ينبغي أن يلقي صدى لدى القطاع الخاص الذي يتوجب عليه القيام بدوره في

الشراكة مع الحكومة من خلال الإقدام على الاستثمار في المشاريع السياحية المختلفة يقابل ذلك ما تبديه الحكومة من مرونة اتجاه القطاع الخاص كعامل تحفيز واستقطاب وخلق مناخ من الثقة المتبادلة، والقيام بهذه الخطوة وسرعة المبادرة والتغيير تعد من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية صناعة السياحة كون السياحة تتداخل أنشطتها مع جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فبدون وجود القدرات المعرفية والمهارات الحرفية في بنية الموارد البشرية واجتذاب الخبراء فإن ذلك سيشكل نقصا واضحا وعدم القدرة في المضي قدما في تطوير الصناعة ويدخل في ذلك بناء مستويات من المهارة في تقديم الخدمات والمرشدين السياحيين ومنظمين الرحلات ووكالات السفر السياحية (إستراتيجية السياحة في عُمان، 1995).

التوزيع الجغرافي للطاقة الفندقية :

أن المتتبع للتوزيع الجغرافي للفنادق وعدد الاسره والغرف منذ عام 1975 إلى عام 2004 تجد من الصعوبة الحصول على هذه الإحصائيات بدقة عن جميع السنوات، وقد ورد في الخطة الخمسية الأولى (1976-1980) أن عدد الفنادق القائمة في آخر 1975 بلغت 4 فنادق بها 390 سرير وقد ارتفع هذا الرقم في عام 1980 إلى 11 فندق بها 1310 سرير وتوزع الفنادق الموجودة في عام 1980 بحيث يخص العاصمة مسقط 9 فنادق بها 1152 سرير ومحافظة ظفار فندقا واحدا به 108 سرير وفندقا واحدا في نزوى به 50 سرير وقد ورد ضمن أهداف الخطة في الفقرة الرابعة تشجيع السياحة في حدود مقتضيات المحافظة على البيئة والقيم الاجتماعية للمجتمع العُماني وأتباع نظام اقتصادي مفتوح بحيث يسمح بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها السياحة.

أن التركيز في تلك الفترة كان لتوفير الحد الأدنى من الفنادق في اكبر منطقتين في السلطنة هما محافظة مسقط ومحافظة ظفار باعتبار أن هاتين المنطقتين كانتا الواجهات المعبرة عن بداية التحديث والتطوير في العهد الجديد لذا كان لا بد من إنشاء عدد من الفنادق لإقامة الضيوف والوفود الرسمية ويأتي ذلك ضمن خطة بناء الهياكل الأساسية للقطاعات الاقتصادية فلم يكن القطاع الخاص في حالة تمكنه من

قيام بالدور المطلوب في تلك الفترة لذلك فأن كل ما أقيم من فنادق كان استثمار حكومي خالص " الخطة الخمسية الأولى والثانية (76-81، 80-86) " وجاءت فترة الثمانينيات إلى نهايتها بعض التقدم في هذا الاتجاه عندما دخل القطاع الخاص المحلي كمستثمر حذر في بناء بعض الفنادق الصغيرة ولم يكن نظام التصنيف والرقابة مفعّل في حينها نظرا لعدم صدور التشريعات الخاصة بالتصنيف الفندقي.

وزادت عدد الأماكن الايوائية في الفترة (2001-2004) ب(32) منشأة أي بمعدل نمو سنوي 8.5% شملت الزيادة جميع مناطق وولايات السلطنة ونالت محافظة مسقط النصيب الأكبر من هذه الزيادة حيث بلغ عدد المنشآت الفندقية 59 منشأة في عام 2004 أي ارتفعت بمعدل نمو قدره 6.4 عما كانت عليه في عام 2001 التي كان عددها 49 فندقا كذلك حدثت الزيادة في محافظة مسندم ومحافظة ظفار بنسب على التوالي 58.7% و 16.9% وعمت الزيادة أيضا بقية المناطق الأخرى بنسب متفاوتة.

أن التوزيع الفندقي جاء معبرا عن حجم الإمكانيات السياحية والتقدم في البنية التحتية وتوفر المطارات الدولية والداخلية في السلطنة وبذلك يستجيب لمتطلبات الحركة السياحية الوافدة سواء الأوروبية أو الخليجية فالمناطق الثلاث الأولى التي سجلت ارتفاعا كبيرا محافظة مسقط "العاصمة" وهي محافظة بحرية تطل على أجمل الشواطئ وفيها معظم المتاحف والخدمات العصرية كالمجمعات التسويقية والأسواق الشعبية والشمس المشرقة لذا فهي دائما تحظى بنصيب أكبر من عدد السياح ، وتأتي محافظة ظفار بالمرتبة الثانية وتقع في أقصى الجنوب العُماني على بحر العرب وتتصف باعتدال طقسها على مدار العام وأصبحت من أشهر المناطق السياحية في الخليج نظرا لتفردها بطقس غائم وجمال الطبيعة وخاصة في فترة الصيف من شهر يوليو إلى شهر سبتمبر عندما تتساقط الأمطار الموسمية مما يتوافد عليها السياح من جميع دول الخليج العربية في هذه الفترة هروبا من درجة الحرارة المرتفعة وعلى اثر ذلك يقام مهرجان الخريف لتقديم الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية وازدهرت السياحة في هذه المنطقة بعد تحويل المطار الداخلي في صلالة إلى مطار دولي يستقبل رحلات مباشرة من المصدر، أما المنطقة الشرقية فقد نمت أهميتها السياحية

في السنوات الأخيرة نظرا لما تزخر به من شواطئ يرتادها معظم الأفواج السياحية الوافدة إلى السلطنة ولكثرة المناطق الأثرية والتاريخية العريقة الواقعة فيها وتزامن ذلك مع إنشاء الطرق الحديثة والخدمات السياحية اللازمة.

ونظرا لأهمية السياحة وما تشكله من دعم للأنشطة الاقتصادية وزيادة القوة الشرائية وما تمثله من ازدهار والمطاعم والصناعات الحرفية وتشغيل قطاع المواصلات وسيارات الأجرة والسيارات السياحية وتنشيط حركة الإيجارات السكنية، فقد وضع ذلك مطلباً لدى الجهات السياحية الرسمية المسؤولة عن توزيع وتنشيط هذه الحركة وذلك بتوزيع النشاط السياحي للاستفادة منه في جميع مناطق السلطنة ليساهم بشكل عادل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق السلطنة على السواء وبدأت تلك المطالب تتراد مع تزايد الوعي السياحي لدى السكان المحليين الأمر الذي كان له صدى عند الجهات المسؤولة في السياحة من خلال محاولتها توجيه عملية الدعم المالي للمشاريع السياحية بشكل متوازن يلبي الحاجات الحقيقية لهذه التنمية ناهيك عما تقوم به من جهود لتنظيم الندوات والمعارض والمهرجانات في معظم المناطق لتوجيه أنظار السياح إلى زيارة جميع مناطق السلطنة لتحقيق الفائدة القصوى من خلال إطالة مدة الزيارة ولتعم الفائدة من هذا القطاع جميع مناطق السلطنة(المؤتمر السياحي للمنطقة الداخلية 13-14 ديسمبر، 2004).

2.2 الدراسات السابقة :

الدراسات العربية :

بعد الإطلاع والبحث في الدراسات السابقة لم يجد الباحث أن هذا الموضوع قد طرح عن السلطنة بصفة متكاملة باستثناء الدراسات التي أجريت من قبل بعض الشركات الاستشارية وبيوت الخبرة العالمية وكذلك بعض الأوراق التي أعدت للمؤتمرات السياحية والاقتصادية بيد أن هنالك دراسات أجنبية وأخرى عربية عديدة ذات الصلة ، ساعدت على تكوين فكرة هذا البحث وسوف يتم استعراضها بإيجاز على النحو التالي :

في دراسة قام بها(مقابله، 2005) بعنوان "ترويج السياحة الداخلية في الدول

النامية، دراسة تحليلية للتجربة الأردنية من وجهة نظر مجموعة من السياح الأردنيين في البتراء " حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية برامج ترويج السياحة الداخلية التي نفذتها وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة الأردنية بالتعاون مع عدد من الهيئات والمؤسسات السياحية في المملكة. تكونت العينة الفعلية للدراسة من (136) سائحاً من الأردنيين في البتراء أو ما نسبته 5% من العائلات التي شاركت في هذه البرامج. تم استخدام نظام التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية لاحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والتباين والعلاقات الإحصائية. وتبين أن حوالي (80%) من المشاركين هم من الكبار، وأن حوالي (80%) أقاموا في الفنادق المصنفة (3-5) نجوم. ومن أهم العوامل التي ساهمت في دفع المواطنين للمشاركة جاذبية المكان وقضاء الإجازة مع الأهل والأصدقاء والأقارب والاستفادة من عروض الأسعار. والجدير بالذكر أن حوالي 88% أقاموا لمدة ليلتين وحوالي 46% انفقوا 150 ديناراً فأكثر. وجاء تقييم السياح الأردنيين في البتراء إيجابياً نحو العوامل المتعلقة بالسياحة الداخلية في البتراء، خاصة جاذبية الموقع وخدمات الطعام والشراب، وجاء تقييم السياح الأردنيين متدنياً بخصوص النشاطات الترفيهية وتوفر خدمات التسلية والترفيه للأطفال.

وفي دراسة قام بها (الزعبي، 2005) بعنوان "تقييم الفرص والتهديدات الاستراتيجية في البيئة التسويقية الأردنية (دراسة تطبيقية في الشركات السياحية المساهمة)" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما هو متاح من الفرص الاستراتيجية في البيئة التسويقية الأردنية، وما يكمن فيها من تهديدات تواجه تلك الشركات، فضلاً عن محاولة وضع إطار عمل مرشد (نموذج) يساعد تلك الإدارات في تحليل الفرص والتهديدات الاستراتيجية بما يتناسب والبيئة الأردنية. أجريت الدراسة على الشركات السياحية المساهمة البالغ عددها (10) شركات وهي تمثل مجتمع الدراسة. أما عينة الدراسة من هذه الشركات فهي تمثل المدير العام، ونائب المدير العام، ومديري الإدارات الرئيسة وقد بلغ عددهم (48) فرداً من مجموع الشركات. لقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية في اختبار فرضيات الدراسة، مما وضع البحث أمام نتائج مهمة أفضت إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان من أهمها ما يتعلق بتوجيه

الشركات مستقبلاً نحو التركيز على الفرص التي تتاح أمامها أكثر من التهديدات المحتملة، فضلاً عن التحسب لتأثير نتائج المفاضلة بين العائد/المخاطرة، وما يفصح عنه التحليل البيئي؛ إذ أن هذا النسق التحليلي يضع المديرين أمام تأطير منهج المفاضلة.

وفي دراسة قام بها (الصلاح، 2004) بعنوان "تطور قطاع السياحة والآثار في الأردن: 1921-1946" حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات التنظيمية التي قامت بها حكومة شرقي الأردن في الفترة من سنة 1921م-1946م، وساهمت في تطوير قطاع السياحة والآثار، وذلك في إطار العلاقة التبادلية للسياحة والآثار مع ما تم تحقيقه من استقرار سياسي، واهتمام بالبيئة الجغرافية والطبيعية، وحماية وصيانة الآثار من التخريب، وإجراءات الدخول والإقامة والجمارك، وزيارة المواقع الأثرية، وتأمين الادلاء والمترجمين ووسائل النقل. أدت هذه الإجراءات إلى اجتذاب مئات السائحين، وزيادة دخل الحكومة مما يدفعه السائحون من رسوم الدخول والإقامة وزيارة المواقع الأثرية، وتأمين نفقات حرس السياح، وتحسين الخدمات في المواقع السياحية، وإثبات الهوية الحضارية والتاريخية لشرقي الأردن في نظر العالم المتمدن.

في دراسة قام بها (الفارس، 2003) بعنوان "القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية في ليبيا". حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإمكانيات السياحية المتوفرة في ليبيا وجهود الحكومة لاستثمار هذه الإمكانيات لتطوير السياحة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالقطاع السياحي من شأنه أن يعزز نصيب ليبيا من السياحة العالمية كذلك الاهتمام بالسياحة الداخلية يؤدي إلى حفظ رؤوس الأموال الليبية المتجهة إلى الخارج.

وفي دراسة قام بها (مقابلة، 2003) بعنوان "جودة الخدمات في المطاعم الفندقية". حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع صناعة السياحة في الأردن من خلال المطاعم الفندقية بشكل خاص وأساليب المنافسة في هذه الخدمة والاهتمام بالجودة والعملاء كمقياس للجودة، وخلصت الدراسة إلى أن الجودة منخفضة في هذه المطاعم مع أن العملاء كانوا يتوقعون جودة مرتفعة وأن هناك أولويات لدى مدراء

الفنادق حول رفع هذه الجودة.

أما الدراسة التي قام بها (أبو العينين، 2002) بعنوان "توقعات الطلب على السياحة في مصر"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس توقعات الطلب على السياحة في مصر حتى عام 2020 وذلك وفقاً لدراسة الزمن الواقع والمعاش واعتمد في ذلك على دراسة السلاسل الزمنية والمتغيرات المحددة للطلب على السياحة في العقدين القادمين وأساليب التنبؤ بالطلب السياحي والإنفاق السياحي وخلصت الدراسة إلى أن هنالك عناصر تشاؤم يمكن أن تؤثر على النشاط السياحي في مصر أهمها عدم الاستقرار، المنافسة الشديدة والتوترات التي تشوب المنطقة العربية بين الحين والآخر. وعناصر تفاؤل منها الإمكانيات الواسعة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الدعاية للسياحة وازدياد الوعي بأهمية السياحة وإقبال الشباب على الانخراط في هذا النشاط ورفع مستوى الخدمات السياحية.

وفي دراسة (سماوي، 2001)، بعنوان " اتجاهات الحركة السياحية وأنماطها في منطقة العقبة"، تطرقت الدراسة إلى أهمية التسويق السياحي وضرورة تنميته واستغلال مقوماته المتوفرة في منطقة العقبة كموقع سياحي متميز، يحتل المرتبة الثانية في الأردن بعد البتراء، وبيّنت الدراسة الواقع السياحي في العقبة ودوافع الحركة السياحية فيها والتي تمثلت بدوافع الراحة والاستجمام والاستمتاع بجمال منظر البحر والطبيعة، والدوافع الرياضية كالسباحة والغوص، والدوافع التاريخية والحضارية والاجتماعية، والدوافع الاقتصادية للاستفادة من العقبة كم منطقة خاصة حرة، وركزت الدراسة على ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية المقدمة لترقى إلى مستوى الطلب السياحي المنشود، وضرورة تناسبها مع أنواق ورغبات السياح وقدراتهم الشرائية، كما بينت تدني مستوى الخدمات السياحية المقدمة إلى السائح المحلي (السياحة الداخلية)، وعدم توافقها مع إمكانياته المادية وحاجته ورغباته، وتطرقت إلى وسائل الإعلام المختلفة ودورها في التسويق السياحي، وبيّنت ضعف دور هذه الوسائل وقصورها في تقديم السياحة الأردنية في منطقة العقبة، وعجزها في ترويج السياحة الخارجية والداخلية، فتبين أن معظم زوار العقبة قد اقتنعوا بزيارتها من خلال القنوات الاجتماعية.

وفي دراسة (الشورة، 2001) بعنوان " تقسيم السوق وبناء المكانة الذهنية للخدمات، دراسة في سوق السياحة الداخلية في الأردن "، تطرقت إلى دراسة مفهوم تجزئة السوق السياحي، ومفهوم المكانة المهنية للخدمات السياحية المقدمة للمواطنين الأردنيين، واهتمت بنوع جديد من السياحة وهو السياحة الداخلية، وهدفت إلى تحديد أجزاء وتقسيمات السياحة الداخلية في الأردن، والتعرف إلى طبيعة وخصائص كل سوق، ومعرفة الجوانب التي يفضلها السائح الأردني في كل سوق من مناطق الزيارة السياحية، والتعرف إلى أبعاد المكانة الذهنية للمنتج السياحي الأردني، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك ، نواحي القصور في الخدمات المقدمة، وانخفاض مستوى الصورة الذهنية للخدمة السياحية في ذهن السائح المحلي، وبيّنت أهمية التسويق السياحي ودراسة المضامين التسويقية المتعلقة بها، وضرورة إلمام القائمين على الخدمات السياحية بمعرفة وسائل الترويج المختلفة، والتي تبين عدم كفايتها في تسويق السياحة الأردنية، وخاصة التلفاز والإذاعة.

أما دراسة (الضمور والحمد، 2001) بعنوان " العوامل المؤثرة في رضا السائح في منطقتي البادية الأردنية الشمالية والوسطى "، هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة في رضا السائح في منطقتي الدراسة، وتحديد العلاقة بين المزيج التسويقي السياحي ومدى رضا السائح عن الخدمات السياحية المقدمة، وأثر الخصائص الديمغرافية لسائح (العمر، الجنس، الدخل، الحالة الاجتماعية، مستوى التعليم) على طبيعة تلك العلاقة، وبيّنت الدراسة أن هناك شعور بالرضا لدى السياح عند زيارتهم للمواقع السياحية، ووجود علاقة بين عناصر المزيج التسويقي الحالي والرضا، ولكن هناك ضعف في دور الترويج السياحي في التعريف بالبادية الأردنية، وعدم كفاية المعلومات المقدمة عن المواقع والخدمات والبرامج السياحية كما بيّنت ضعف دور البرامج الترويجية في تحقيق الرضا لدى السياح.

أما الدراسة التي قام بها (الخضير، 2000) بعنوان "السياحة الداخلية والتنمية السياحية" فهدفت إلى إبراز أهمية صناعة السياحة الداخلية وأهمية عائداتها وفرص العمل التي توفرها كما خصص جزء عن الأهمية الاقتصادية للسياحة السعودية من ناحية المبالغ المصروفة على سياحة السعوديين الخارجية والتقديرات الداخلية وأهمية

التركيز على السياحة الداخلية لخلق فرص عمل إضافية ولتنويع مصادر الدخل، وتوصلت الدراسة إلى أن التحولات المتوقعة في الطلب على السياحة الداخلية تعاني من ضعف للجهود المبذولة من الدولة والقطاع الخاص وأن السياحة الداخلية ليست لديها المقدرة في الخروج إلى حد كبير عن الأنماط التقليدية والنظرة الضيقة لصناعة السياحة وذلك بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية.

دراسة (سماوي، 1999) بعنوان "واقع مهنة الأدلاء السياحيين في الأردن وتقييم أدائهم الوظيفي"، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مهنة الدلالة السياحية وأهميتها، وأنواع الأدلاء السياحيين، وتطوير مهنة الدلالة السياحية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب؛ للمساهمة في تطوير العملية السياحية، وبينت أهمية متغير الرضا لدى السياح وأثره الإيجابي على الحركة السياحية وزيادة الإقبال عليها، وأن الأدلاء السياحيين الأردنيين نالوا درجات رضا جيدة من قبل السياح، مما يبشر بنتائج إيجابية تعود بالمنفعة على السياحة الأردنية بشكل عام، ويعود رضا السياح عن الأدلاء السياحيين الأردنيين لقدرتهم الجيدة على تقديم المعلومات السياحية بشكل دقيق وصحيح، وإتقانهم لمهارات اللغات المختلفة، وقوة الشخصية لديهم، والتعامل بكفاءة مع المشكلات والتغيرات الطارئة، والمظهر العام والتعامل الجيد، والأخلاقيات، واحترام الوقت والالتزام بالمواعيد، والقدرة على تقييم ودراسة أمزجة السياح المتنوعة والتعامل معها بمصداقية.

وفي دراسة قام بها (النوافله، 1999) بعنوان "أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في الأردن" حيث هدفت هذه الدراسات إلى التعرف على أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في الأردن، وأستخدم الباحث السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار المتعدد لأختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل السياحي يتأثر إيجابياً بالقروض المقدمة لقطاع السياحة، وعدد الأدلاء السياحيين، والقروض المقدمة لقطاع الإنشاءات السياحية وكانت هذه المتغيرات مجتمعة تفسر ما مقداره (95.4%) من التباين في الدخل السياحي.

وفي دراسة قام بها (سجيني، 1999) بعنوان "دور القطاع السياحي في توفير فرص العمل" حيث هدفت إلى التعرف على واقع القوى البشرية وأنواع العمالة

المطلوبة بالقطاع السياحي وأهم المشاكل التي تواجهها وأهم الصفات المطلوبة للعمل في المجال السياحي . والتعرف على مدى قدرة القطاعات السياحية بالمملكة على توفير فرص عمل ومدى النجاح الذي تحقق في خطط الإحلال والتأهيل بهذه القطاعات من أجل الوصول إلى أهم المتطلبات اللازمة لتوفير عمالة ملائمة للقطاع السياحي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن التنمية السياحية لها أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، وإلى أن قطاع أكثر قدرة على خلق فرص العمل بتكلفة أقل، وأن هنالك فرص عمل تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي مثل الزراعة والصناعات الغذائية وغيرها وتوصلت إلى أن هنالك مشاكل تعوق توفير العمالة المطلوبة للقطاع السياحي تتمثل في عدم توافر المعلومات عن العمالة السياحية وقلة برامج التدريب والتعليم المطلوبة للتأهيل السياحي.

وفي دراسة قام بها (التركستاني، 1998) بعنوان " اتجاهات سلوك المستهلك السعودي نحو السياحة الداخلية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات سلوك المستهلك السعودي نحو السياحة الداخلية عن طريق القيام باختبار العوامل المؤثرة (٤٠ عاملاً) في قرار السائح المحلي وعوامل الجذب السياحي وتم جمع المعلومات الخاصة عن طريق دراسة ميدانية بتوزيع (٤٥٠) استبانة في أربع مناطق سياحية، مدينة جدة، مدينة الطائف، منطقة الباحة، مدينة أبها. واعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات المتحصل عليها (٢٢٠) إجابة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج. أن أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات السائح المحلي هي العوامل الطبيعية والجغرافية، ويأتي بعدها العوامل الاقتصادية، ثم العوامل الترفيهية، والعوامل الأسرية، ثم العوامل الثقافية، وأخيراً العوامل الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أن العوامل السياحية تختلف باختلاف العمر والحالة الاجتماعية حيث يفضل العزاب الأماكن غير المكلفة مادياً في حيث يفضل المتزوجون توفر المناطق الترفيهية وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الدخل وبين قرار السياحة حيث لم يؤثر ارتفاع مستوى الدخل في قرار السياحة الخارجية وتفضيلها على السياحة الداخلية.

وفي دراسة قام بها (الصيعري، 1998) بعنوان " دور القطاع الحكومي في تنظيم

وتنمية القطاع السياحي وتطوير أنظمتها في المملكة العربية السعودية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الحكومي في تنظيم وتنمية القطاع السياحي وتطوير أنظمتها في المملكة، وتقديم مدخلا عاما للسياحة كظاهرة بشرية وهدفت أيضاً إلى التعرف على مقومات السياحة وعلى دور القطاع الحكومي في تنمية القطاع السياحي، وتوصلت الدراسة إلى ضعف التمويل الحكومي للمجالات السياحية وضعف الكوادر الوطنية العاملة في المجال السياحي وإلى وجود معوقات للسياحة الداخلية تتمثل في المنافسة الخارجية وانعدام الإدارة المركزية للقطاع السياحي بالإضافة إلى ضعف التمويل والكوادر البشرية.

دراسة (الحكير، 1998) والتي أجراها بعنوان "السياحة السعودية كمصدر هام للدخل الوطني" حيث ركزت على دراسة التقلبات المستمرة في اقتصاديات كثير من الدول النفطية بسبب تقلبات أسعار النفط مما يحتم عليها البحث عن تنويع مصادر الدخل . وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع السياحة يمكن أن يكون أحد الحلول الناجحة لتنويع مصادر الدخل. وذلك بالتركيز على استثمار المقومات الهامة المتوفرة في المنطقة والتي يمكن أن تساعد في زيادة الدخل الوطني ، وأوصت الدراسة إلى استثمار موسم الحج والعمرة وذلك بتوفير الخدمات السياحية مثل الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والسياحة وإمكانيات النقل والمواصلات والتسويق.

دراسة (الرحيمي، 1997) بعنوان " دور مكاتب السياحة والسفر في ترويج الخدمات السياحية في الأردن "، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الخدمات السياحية المقدمة في الأردن والجهات القائمة عليها والمستفيدة منها، مع التركيز على أهمية دور مكاتب السياحة والسفر في الترويج للسياحة الأردنية، والتأكيد على أهمية عنصر الترويج في التسويق السياحي وضرورة العمل على توضيح هذا المفهوم والتطبيق العملي له، وتوصلت إلى أهمية تنشيط التعاقدات السياحية من خلال المشاركة بالمعارض والمؤتمرات والندوات والمحاضرات والمسابقات والاحتفالات ، وتفعيل دور وسائل الإعلام في إظهار هذه النشاطات وإيصالها إلى السياح بما يتفق مع تصوراتهم .

الدراسات الأجنبية :

وفي دراسة (Aristeidis, et al, 2006) بعنوان : تطور الدخل السياحي المتأني من الفنادق في العاصمة اليونانية ، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع السياحي في التنمية وزيادة الدخل القومي والتعرف على دور قطاع الإيواء على وجه التحديد في اليونان ومساهمته في الدخل ، وركّزت الدراسة على دراسة خمسة فنادق عالمية من خلال الاطلاع على التقارير المالية المنشورة عنها الربع سنوية والسنوية ، وقد أظهرت المؤشرات أثراً إيجابياً لنشاط هذه الفنادق في دعم الدخل السياحي.

وفي دراسة (Bernerdin, 2006) بعنوان : التقديرات الاقتصادية للطلب على السياحة " دراسة حالة روسيا " ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثيرات الطلب على السياحة من خلال فحص العائد السياحي في روسيا خلال الفترة الزمنية (1993-2002) وركّزت الدراسة على الطلب السياحي وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تذبذب في الدخل السياحي وعدم استجابة سوق العملة لحاجة السياح وتقلبات الأسعار وتأثير العوامل السياسية الطارئة وعدم مناسبة طبيعة المواصلات.

وفي دراسة (Fei-ching wang , et al : 2006) بعنوان : قياس فعالية تكلفة فنادق السياح العالميين في تايوان ، هدفت هذه الدراسة إلى توظيف قاعدة بيانات لـ 49 فندقاً دولياً لقياس علاقة فعالية التكلفة ، واستخدمت الدراسة خمس مقاييس لهذه الفعالية وهي الفعالية الكلية ، والفعالية النسبية ، والفعالية التقنية ، وفعالية التكنولوجيا البحتة ، والفعالية المطبقة ، واستخدمت تحليل الانحدار لحساب العلاقات بين هذه المتغيرات ، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الفنادق غير فعالة وأن التطور التكنولوجي يكاد أن يكون معدوم الفعالية وأن هذه الفنادق صغيرة وغير قادرة على استيعاب حجم السياح الوافدين على الرغم من أن هذه الفنادق تقدم خدمة أفضل للسياح الأجانب وحديثة إلا أن عمرها وحدائتها ليس له علاقة بمستوى الفعالية في تقديم نوعية الخدمة.

وفي دراسة قام بها (Narayan 2005) بعنوان " الإنفاق السياحي في فيجي " هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات الإنفاق السياحي في فيجي ، وعلى الأزمات

التي تواجه قطاع صناعة السياحة وتأثيره على معدل الإنفاق السياحي من خلال دراسة الأزمات التي يتعرض لها قطاع السياحة في فيجي واستجلاء أثر هذه الأزمات على معدل حركة التدفق السياحي والمداخل المتأتية منه ، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تأثير للأزمات التي تواجه قطاع صناعة سياحة في فيجي على حجم الدخل السياحي ، وإن هذه الأزمات تؤدي إلى انخفاض العائدات السياحية.

أما دراسة (Skerritt, 2005) بعنوان "أثر السياحة العالمية على التطور الاقتصادي: تحليل تجريبي"، فهدفت إلى التعرف على التطوير التاريخي للسياحة العالمية، وإلى أهميتها في التطور الاقتصادي، وكانت أهميتها في أن توسع السياحة العالمية في تطوير الدول يعتبر بأنه يحسن التطور الاقتصادي، ومن نتائجها أنها أشارت أن السياحة العالمية تؤثر إيجاباً على التطور الاقتصادي.

وفي دراسة (Visser, 2004) بعنوان "التأثيرات التطورية للسياحة في جنوب إفريقيا" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القطاع السياحي في التطوير الاقتصادي في جنوب إفريقيا. وإلى دور الحوافز المقدمة لهذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوافز المقدمة من قبل الحكومة تسهم مساهمة فعالة في تطوير قطاع السياحة الأمر الذي ينعكس إيجابياً في الدخل السياحي من خلال البنى التحتية وتطوير المرافق السياحية.

أما دراسة (George, 2004) بعنوان "ملائمة الثقافة المحلية للتطوير السياحي: حالة إحدى المجتمعات الريفية في أطلنطا كندا" فهدفت هذه الدراسة إلى تحري العلاقات والروابط بين الثقافة المحلية والملائمة والمجتمع الريفي والسياحة وخصوصاً ضمن التسلسل المحلي العالمي والتحدي الحاصل للثبات، أما مجتمعها فقد كان ريفي في أطلنطا كندا، ومن نتائجها أنها تعكس عملية الملائمة المتشكلة مفاهيمياً في ظل أربعة مرافق رئيسية وهي: (الثقافة المحلية كأصل، الآليات التقليدية للتراكم والتحويل وإنتاج الثقافة الذي يفسح الطريق لأمزجة جديدة، تغيرات سياسية وثقافية واجتماعية ، انتقال سريع في أيديولوجية المجتمع).

وركزت دراسة (Cervený, 2004) بعنوان " السياحة والتحول في تختم

الأسكا: دراسة النمو السياحي وتأثيراته على مجتمعات جنوب شرق الأسكا " على أهمية الاستفادة من فهم دور السياحة في تشكيل المجتمعات والاقتصاديات والمصادر الطبيعية في ثلاثة مواقع ريفية من الأسكا، أما مجتمع الدراسة فقد تكون من ثلاثة مواقع ريفية من الأسكا، وهدفت الدراسة إلى فهم الكيفية التي يشارك بها متسلمي الرهان ذوي المستويات المتعددة في عملية التطوير السياحي ضمن المجتمعات المضيفة، وتحري الكيفية التي كانت فيها التأثيرات موزعة ما بين متسلمي الرهان المختلفين.

وتوصلت الدراسة إلى أن التأثيرات السياحة تكبر عندما تكون نماذج استخدام المصدر معدلة والسياحة ينتج عنها صراعات بين متسلمي الرهان المتنافسين على المصادر المشتركة ومع صيد السمك والانتعاش تحمل المستخدمين عبء السياحة ، وتقديم السياحة حوافز اقتصادية واضحة للأعمال والحكومات المحلية ، ولكن القليل جداً من الفوائد للعمال .

وفي دراسة قام بها (Krebs,2004) بعنوان " فاعلية شبكة الانترنت كأداة تسويق للسياحة ، هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من المهام أولها أهمية استخدام البحث على شبكة الانترنت ضمن السياق السياحي . وكيفية استخدام المعلومات المتوفرة للمساعدة في اتخاذ القرار السياحي وأهمية شبكة المعلومات في عملية التحضير للسفر وتخطيط الأنشطة ، حيث كشفت الدراسة عن أهمية شبكة المعلومات في التوصل إلى التفاصيل السياحية والاستفادة منها في تطوير النشاط السياحي.

أما دراسة (Raymond, 2004) بعنوان " فرص وقبول تطور السياحة التراثية في هونغ كونغ : دراسة حالة كام تن (الصين) . فهدفت إلى تقدير احتمالية التطور السياحي للأصول التراثية الموجودة في قرية كام تن بواسطة استخدام نموذج تدقيق يعرف باسم Robusticity Matrix – Appeal (منشأ شدة جاذبية السوق) ثم أنها تتحدى بشكل كامل العوامل المقيدة التي تعوق نشأة انتشار التراث في كام تن المقترح ، وتبين أن قرى كام تن لها احتمالية معينة للتطور التراثي السياحي لكن يبدو أن القرويين المحليين يعارضون تطور قراهم ، وتوصلت الدراسة إلى أهمية

مشاركة المجتمع ومشورته في عملية صنع القرار عن طريق تحليل المدى الذي يكون فيه التراث وسيلة مقيدة لتطوير السياحة في هونغ كونغ.

أما الدراسة التي قام بها (Bogarin, 2003) "الدافعية للسياحة المحلية دراسة حالة المملكة العربية السعودية". هدفت هذه الدراسة لفهم كلا من دافعية الدفع والجذب للسياحة المحلية والعلاقة بين الدافعتين لسياح السعودية، وأشارت الدراسة إلى وجود تسعة عوامل جذب ، (القيمة الثقافية ، المنفعة والمعرفة والاجتماع الأسري والاجتماعي والاقتصادي والاهتمام والاستجمام وراحة المرافق) وتسعة عوامل دفع (الأمان ، والنشاط، ورياضات الشاطئ والأنشطة الطبيعية والخروج والعوامل التاريخية والثقافية والدينية والميزانية والاستمتاع) وقد وجدت الدراسة أن أهم عوامل الدفع والجذب وكما هي مفهومة من قبل سياح السعودية هي القيمة الثقافية والدينية كما أكدت الدراسة على العلاقة بين عوامل الدفع والجذب .

أما دراسة (Nasser, 2000) بعنوان : الواقع الحضاري والثقافي كركن أساسي للسياحة الأردنية، هدفت إلى معرفة الواقع الحضاري والثقافي كركن أساسي للسياحة الأردنية، فبينت المواقع الأثرية والحضارية الموجودة في الأردن، والغنية بالموارد السياحية ودورها في الجذب السياحي، وتعرضت إلى أهمية السياحة على المستوى الثقافي والحضاري، وأثرها على تنمية وتطوير الاقتصاد الأردني؛ إذ تشكل رافداً رئيساً للدخل القومي، ومصدراً لتشغيل الأيدي العاملة الأردنية، ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة، والحفاظ على العملة الوطنية واستقطاب العملات الأجنبية، مما يعزز الموقف المالي للدولة، وتعرضت الدراسة إلى الأسواق الخارجية للسياحة الأردنية، وأهمية دور هيئة تنشيط السياحة الأردنية في ترويج السياحة الأردنية.

ملخص الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة العربية والأجنبية في مجملها السياسات السياحية وتطور القطاع السياحي، حيث استهدفت معظم الدراسات العربية الترويج السياحي الداخلي في الدول العربية. وتقييم الفرص والتهديدات الاستراتيجية التي تواجه قطاع السياحة سواءً القطاع العام أو الخاص، وإلى دور مكاتب السياحة والسفر والأدلاء

السياحيين في ترويج الخدمات السياحية، وإلى أهمية السياحة كمصدر هام للدخل الوطني.

أما الدراسات الأجنبية فقد جاءت بمجملها لتركز على أهمية السياحة كنشاط اقتصادي يسهم في زيادة الدخل القومي، وأهمية الدخل المتأتي من النشاط السياحي، واستعرضت المعوقات والأزمات التي تواجه هذا القطاع وكيفية مواجهتها، وأهمية استخدام شبكة الانترنت في السياق السياحي.

وفي ضوء ما سبق تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الهدف الرئيسي وهو أهمية السياسات العامة في دعم وتطوير النشاط السياحي وما يمثله هذا النشاط من أهمية اقتصادية لدعم الاقتصاديات للبلدان التي تتمتع بالمقومات السياحية. بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في دراستها لأثر السياسات العامة المتمثلة في (للقروض والتسهيلات، والاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة في النشاط السياحي. وتطوير الفنادق وأماكن الإيواء، والوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة، والسياسات المتبعة في إصدار التأشيرات السياحية) في النشاط السياحي في سلطنة عُمان وهذا ما يميز هذه الدراسة كونها الدراسة الأولى التي ناقشت السياسات السياحية العامة وأثرها على النشاط السياحي في سلطنة عُمان.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

3. 1 أسلوب الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الوصفي الذي ينطلق من دراسة وتحليل الأبعاد النظرية لمضامين السياحة ووصف الظاهرة السياحية، وذلك من خلال إجراء المسح المكتبي في سبيل بناء الإطار النظري والإطلاع على الدراسات السابقة، إلى جانب البحث التحليلي الميداني الذي انطلق من إجراءات المسح الشامل لجمع البيانات التي تضمنتها الإحصائيات المنشورة وتحليلها بالأساليب الإحصائية المناسبة، للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات وأرقام حقيقة لقياس متغيرات الدراسة (القروض والتسهيلات، الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة، تطوير الفنادق وأماكن الإيواء، الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة، السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات) خلال السنوات (1980-2004م) وتم الحصول على هذه البيانات عن طريق الوثائق الحكومية والتقارير الرسمية والإحصاءات المنشورة وغير المنشورة الصادرة من الجهات المعنية بقطاع السياحة (وزارة السياحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التجارة والصناعة، غرفة التجارة والصناعة، البنك المركزي العُماني، بنك التنمية العُماني، إدارة الجوازات والإقامة، وزارة الإعلام).

3. 2 النموذج الافتراضي للدراسة

$$Y_1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + e$$

المتغير التابع المتمثل في النشاط السياحي.	:	Y_1
القروض والتسهيلات.	:	X_1
الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة	:	X_2
تطوير الفنادق وأماكن الإيواء	:	X_3
الوكلاء السياحيون ومكاتب السفر والسياحة	:	X_4
السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات	:	X_5
الجزء الثابت من معادلة الانحدار .	:	B_0
معاملات الانحدار التي تبين درجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .	:	B_1, \dots, B_5
الخطأ العشوائي المتمثل في العوامل أو المتغيرات الأخرى التي لم يتمكن الباحث من حصرها ودراستها في هذه الدراسة .	:	E

3.3 أساليب التحليل الإحصائي :

- للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الآتية وذلك بالاعتماد على الرزمة الإحصائية (SPSS.10)
- 1 - مقياس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures بالاعتماد على النسب المئوية ولترتيب متغيرات الدراسة حسب أهميتها بالاعتماد على المتوسطات الحسابية للإجابة على أسئلة الدراسة .
 - 2 - تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (القروض والتسهيلات. الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة. تطوير الفنادق وأماكن الإيواء. الوكلاء السياحون ومكاتب السفر والسياحة. السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات) في المتغير التابع النشاط السياحي.
 - 3- دورين واتسون (D.W) ويستخدم كأسلوب لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (القروض والتسهيلات. الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة. تطوير الفنادق وأماكن الإيواء. الوكلاء السياحون ومكاتب السفر والسياحة. السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات).

3.4 التعريفات الاجرائية :

النشاط السياحي: ويعبر عنه (بالدخل السياحي ، 1980 -2004) (Tourism Income) يقصد به الإيرادات أو العوائد السياحية (Tourism Receipts) المتحققة للبلد نتيجة لإنفاق السياح الأجانب في داخل البلد .

الاعتمادات المالية لقطاع السياحة: ويقصد بها المخصصات المالية التي تحددها الحكومة في بنود الموازنة لإنشاء المشاريع السياحية الاستثمارية وتقوم بإنشائها الجهات المسؤولة عن قطاع السياحة في السلطنة .

وكالات ومكاتب السفر والسياحة : هي إحدى المنشآت السياحية المرخصة من قبل الجهات المعنية الحكومية للعمل في السلطنة ، وتقوم بتقديم الخدمات للمسافرين والسياح من خلال ما تقدمه من برامج سياحية خاصة أو كوسيط

لبيع البرامج وتذاكر السفر .

الفنادق ووسائل الإيواء : ويقصد به جميع الفنادق على مختلف درجاتها والاستراحات الإيوائية والشقق الفندقية المرخصة للعمل في هذا المجال والتي يرتادها السياح وتخضع للقوانين والأنظمة المحددة في هذا المجال .

التسهيلات والقروض الممنوحة لقطاع السياحة : ويقصد بذلك جميع القروض والتسهيلات التي تمنحها الحكومة لشركات ومؤسسات القطاع العام والخاص للاستثمار في المشاريع السياحية المختلفة وتصدر موافقة هذا القرض من دائرة الحوافز التنموية بوزارة التجارة والصناعة واللجان المختصة بهذا الشأن وفقاً للأنظمة والقوانين المنظمة للقروض السياحية.

التأشيرات السياحية : ويقصد بها عدد التراخيص (Visa) الصادرة من إدارة الجوازات والإقامة لدخول السياح إلى السلطنة والتي تكون بهدف زيارة السلطنة لأي غرض من أغراض السياحة وتكون عادةً محددة بمدة لا تتجاوز الثلاث أشهر .

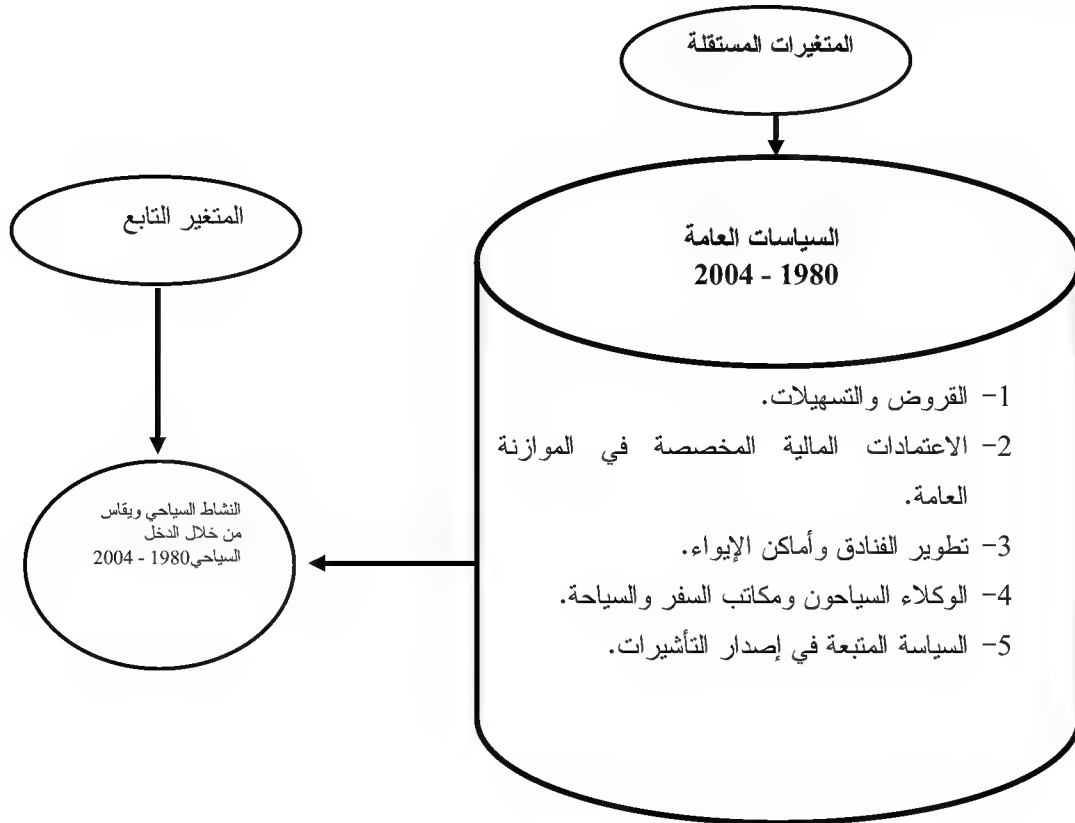
3.5 محددات الدراسة :

برز قطاع السياحة كأهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في عصرنا الحاضر نظراً لما يشكله من قيمة مضافة عالية k من هنا فإن دراسته من قبل الباحثين للوقوف على مختلف جوانب هذه الظاهرة أمراً جلياً، بيد أن التحديات التي تواجه الباحثين تكمن في ارتباطها الوثيق بكل القطاعات الأخرى من حولها لذا فإن هذه الدراسة سوف تقتصر على الجوانب التالية بالتحديد :

- 1- البيانات الإحصائية التي سوف تعبر عن السياسة العامة للسياحة في سلطنة عُمان وهي تتضمن المتغيرات المستقلة المشار إليها في الدراسة .
- 2- سيعتبر الدخل السياحي مؤشراً وحيداً للنشاط السياحي دون غيره .
- 3- لن يتم تناول الأحداث الدولية الهامة التي يمكن أن تكون ذات تأثير قوي على حركة النشاط السياحي داخلياً وخارجياً خلال الفترة المحددة للدراسة كحرب الخليج الأولى والثانية التي قد يكون لها تأثير كبير على حركة

السياحة وكذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر والأحداث الأخرى كالأعاصير والأمراض والأوبئة والتوترات التي تطرأ بين فترة وأخرى ، باعتبار أن هذه الأحداث تأتي في سياق عالمي خارج عن نطاق السياسات العامة الداخلية ، وسيتم الإشارة إليها في الأدب النظري بالرجوع إلى المصادر التي تناولتها واستجلاء تأثيرها إن وجد أثناء تحليل النتائج .

3. 6 نموذج الدراسة



الشكل رقم (4)

نموذج الدراسة

الفصل الرابع

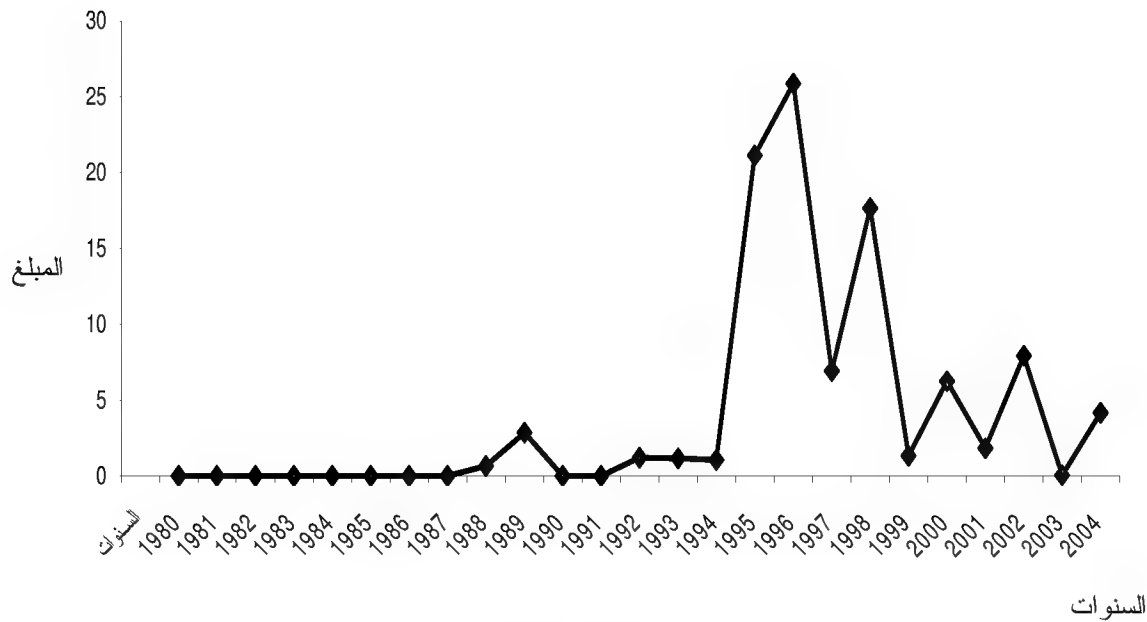
عرض النتائج

لقد تم استخدام بيانات حقيقة من واقع الإحصائيات الصادرة المنشورة من قبل الجهات الرسمية في الكتب الإحصائية الدورية التي تقوم بنشرها الوزارات الحكومية في السلطنة، إضافة إلى التقارير وأوراق المؤتمرات والندوات السياحية وذلك لتغطية جميع المتغيرات التي شملتها الدراسة (1980-2004)، لهدف الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

4. 1 الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما مدى مساهمة الحكومة من القروض المقدمة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004م)؟

بلغت مساهمة الحكومة العُمانية في مجال القروض المقدمة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004م) مبلغ (37.94) مليون ريال عُماني. ويلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن حجم القروض الممنوحة عام (1988م) قد بلغ (250) ألف ريال وتشكل ما نسبته (0.66%) بينما بلغت في عام (2004م) مبلغ (1.576) مليون ريال، وتشكل ما نسبته (4.15%). ولم تأخذ هذه القروض رقماً ثابتاً إنما جاءت متفاوتة من سنة لأخرى، ففي عام 1989م زاد حجم القروض الممنوحة حيث وصلت إلى (1.080) مليون ريال، استؤنفت بعد ذلك عملية منح القروض اعتباراً من عام (1992م) إلى عام 2004م متفاوتة بين سنة وأخرى فقد بلغت القروض الممنوحة عام (1995م)، (8.011) مليون ريال وشكل ما نسبته (21.12%) من قيمة هذه القروض وجاء العام التالي (1996م) بزيادة حيث سجل (9.8155) مليون ريال وشكل ما نسبته (25.87%) وشهدت السنوات الثلاث (95)، (96)، (97) أعلى نسبة قروض منحت خلال الفترة المحددة، وانخفضت قيمة القروض لعام 1999 بنسبة كبيرة فقد سجل هذا العام قروض بقيمة (507.8) ألف ريال فقط، بينما ارتفع بعد ذلك في كل من الأعوام التالية (2000م)، (2002م)، وجاءت هذه الأرقام على التوالي (2.363) مليون ريال، (3) مليون ريال.



الشكل رقم (5)

التسهيلات والقروض الممنوحة لقطاع السياحة للسنوات (2004 - 1980)

الجدول رقم(5)

مدى مساهمة الحكومة من القروض المقدمة للنشاط السياحي

للسنوات (1980-2004م)

السنة	التسهيلات والقروض	النسبة المئوية
1980	.	.
1981	.	.
1982	.	.
1983	.	.
1984	.	.
1985	.	.
1986	.	.
1987	.	.
1988	250000	%0.66
1989	1080000	%2.85
1990	.	.
1991	.	.
1992	460000	%1.21
1993	441750	%1.16
1994	400000	%1.05
1995	8011823	%21.12
1996	9815500	%25.87
1997	2625200	%6.92
1998	6696000	%17.65
1999	507800	%1.34
2000	2363000	%6.23
2001	695000	%1.83
2002	3000000	%7.91
2003	20000	%0.05
2004	1576147	%4.15

المصدر: سلطنة عُمان ، وزارة التجارة والصناعة (2004) دائرة الحوافز التنموية

الأرقام المحسوبة بالريال العُماني. 76

السؤال الثاني: ما مدى مساهمة الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة

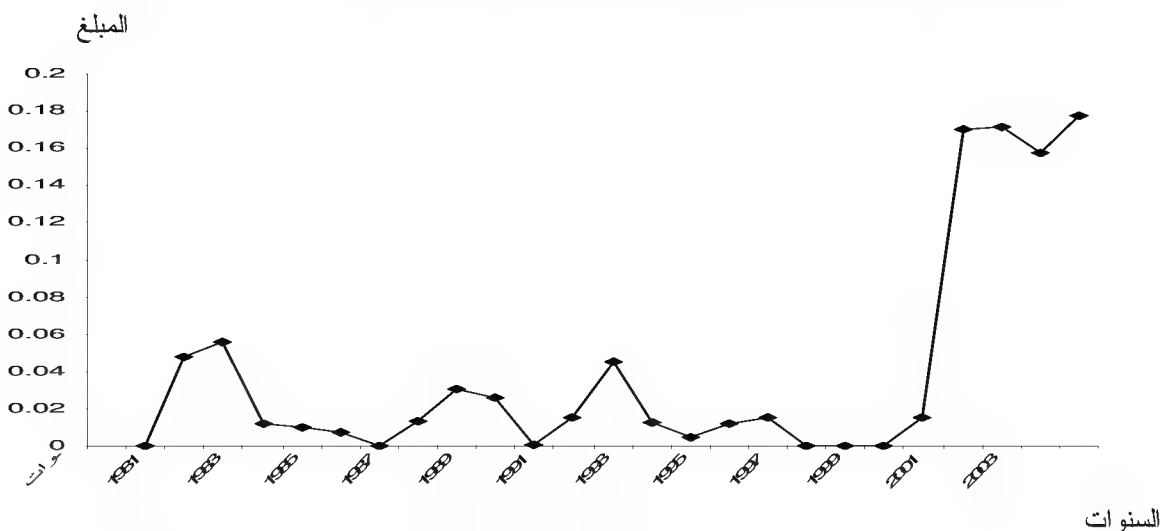
العامة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004م)؟

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004م) (65.324) مليون ريال عُُماني، وقد بلغ حجم الاعتمادات المالية المخصصة لعام (1981م) (3.110) مليون ريال عُُماني، بينما بلغ حجم الاعتمادات المالية المخصصة لعام (2004م) (11.600) مليون ريال عُُماني، يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن هذه المخصصات لم تأخذ رقما ثابتا سنويا إنما اختلفت بين سنة وأخرى طبقا للسياسات المعتمدة، ويبلغ إجمالي الاعتمادات المالية للخطة الخمسية الثانية (1981-1985م) المخصصة للمشاريع السياحية مبلغ (8.640) مليون ريال وتشكل ما نسبته (13.2%) من قيمة الاعتمادات المالية لقطاع السياحة وشملت مشروعات سياحية مختلفة بالعاصمة مسقط وفي بعض المناطق العُمانية الأخرى وإنشاء فندق جديد في نزوى، في حين يلاحظ أن قيمة هذه الاعتمادات قد انخفضت في الخطة الخمسية الثانية (1986-1990م) لتصل إلى (4.640) مليون حيث شكلت ما نسبته (7.1%)، ولم يشهد عام 1986 رصد أي مبالغ استثمارية وقد وزع هذا المبلغ على السنوات (1997) حيث كان نصيبه مبلغ (890) ألف ريال وعام 1988م مبلغ (2.030) مليون ريال عُُماني وكذلك عام 1989 مبلغ (1.670) مليون ريال أما في عام (1990م) فقد اعتمد مبلغ ضئيل وهو (50) ألف ريال وخصصت هذه المبالغ لإنشاء مشاريع سياحية شملت معظم مناطق السلطنة بلغ عددها أكثر من 10 تراوح حجمها بين المتوسطة والصغيرة.

وجاءت الخطة الخمسية (1991 - 1995م) بإعتمادات مالية جديدة بلغت (5.870) مليون ريال حيث شكلت ما نسبته (8.99%) وزعت على جميع السنوات الخطة حيث كان نصيب عام (1991) مبلغ (9.94) ألف ريال وعام 1992م مبلغ (2.957) مليون ريال وعام 1993م مبلغ (8.33) ألف ريال وعام 1994م مبلغ (3.10) ألف ريال وأخيرا عام 1995م مبلغ (7.77) ألف ريال توزعت هذه المشاريع على خمسة عشر منطقة عُمانية شملت مراكز استقبال سياحية وإنشاء فنادق جديدة ومراكز ارتحال وتطوير بعض المناطق وبرنامج

التسويق والترويج السياحي.

بينما إجمالي اعتمادات المشروعات السياحية الجديدة في الخطة الخمسية الخامسة (1996-2000م) بلغت (2) مليون ريال حيث شكلت ما نسبته (3.06%) وزعت على جميع السنوات الخطة حيث كان نصيب عام 1996م مبلغ (1) مليون ريال، ولم ترصد أي مبالغ للأعوام (1997، 1998، 1999م) أما عام 2000 فقد كان نصيب المشاريع مبلغ (1) مليون ريال وشهدت هذه الخطة انخفاضا ملحوظا في الاعتمادات الاستثمارية. أما الخطة الخمسية السادسة (2001 - 2005م) سجلت أفضل ارتفاع في هذه الاعتمادات حيث بلغت إلى عام 2004 (44.200) مليون ريال حيث شكلت ما نسبته (67.66%) وزعت على السنوات عام 2001 مبلغ (11.100) مليون ريال وعام 2002 مبلغ (11.200) مليون ريال بينما عام 2003 مبلغ (10.300) مليون ريال وإنهاء بعام 2004م حيث أنشئت خلالها بيوت الشباب، وبعض الفنادق، وإجراء الدراسات التخطيطية للمشاريع السياحية، ونظام الإحصاءات السياحية وتمويل برامج التسويق والترويج.



الشكل رقم (6)

يبين الاعتمادات الاستثمارية والقروض الممنوحة لقطاع السياحة للسنوات (2004-1988)

الجدول رقم (6)

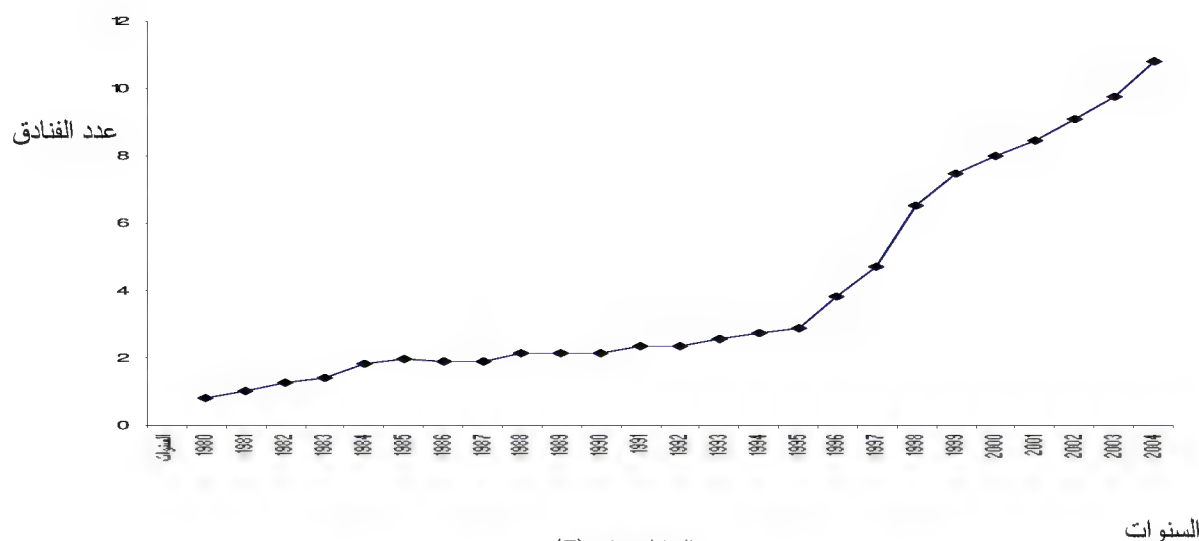
مستوى الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة للنشاط
السياحي للسنوات (1980-2004)

السنة	الاعتمادات المالية	النسبة المئوية
1980	.	.
1981	3110000	%4.76
1982	3650000	%5.59
1983	770000	%1.18
1984	640000	%0.98
1985	470000	%0.72
1986	.	.
1987	890000	%1.36
1988	2003000	%3.07
1989	1670000	%2.56
1990	50000	%0.08
1991	994000	%1.52
1992	2957000	%4.53
1993	833000	%1.28
1994	310000	%0.47
1995	777000	%1.19
1996	1000000	%1.53
1997	.	.
1998	.	.
1999	.	.
2000	1000000	%1.53
2001	11100000	%16.99
2002	11200000	%17.15
2003	10300000	%15.77
2004	11600000	%17.76

المصدر: سلطنة عُمان، وزارة التنمية، الخطط الخمسية (1981-2004).

السؤال الثالث: ما مدى مساهمة الحكومة في تطوير الفنادق وأماكن الإيواء السياحية للسنوات (1980-2004م).

بلغ عدد الفنادق وأماكن الإيواء في السلطنة (147) فندقاً في عام (2004م) بمختلف الدرجات، بينما كان عددها في عام (1980م) (11) فندقاً، أي بنسبة زيادة بلغت (92.5%)، ومن خلال الجدول رقم (7) يمكن أن يلاحظ بجلاء النمو في أعداد الفنادق ولتوضيح ذلك لعله من المفيد أن نتتبع ذلك كل خمس سنوات وهو ما يتفق مع ما تضعه السلطنة من خطط خمسية للمشاريع الإنمائية المختلفة، فقد بلغ عدد الفنادق عام 1985م عدد (27) فندقاً تحتوي على (1815) غرفة فندقية وزاد هذا العدد إلى (29) فندقاً تحتوي على (2059) غرفة فندقية في عام 1990م واستمرت الزيادة متوالية سنوياً ففي عام 1995 وصل عدد الفنادق إلى (39) فندقاً تحتوي على (2855) غرفة وقد زاد عدد الفنادق إلى أكثر من ضعف العدد السابق في عام 2000 عندما سجل ارتفاع عدد الفنادق إلى (109) فندقاً تحتوي على (5312) غرفة أما عام 2004م فقد سجل عدد الفنادق عدد (147) فندقاً تحتوي على (7045) غرفة.



الشكل رقم (7)

تطور فنادق ووسائل الإيواء للسنوات (1988-2004) الشكل رقم (7)

تطور فنادق ووسائل الإيواء للسنوات (1988-2004)

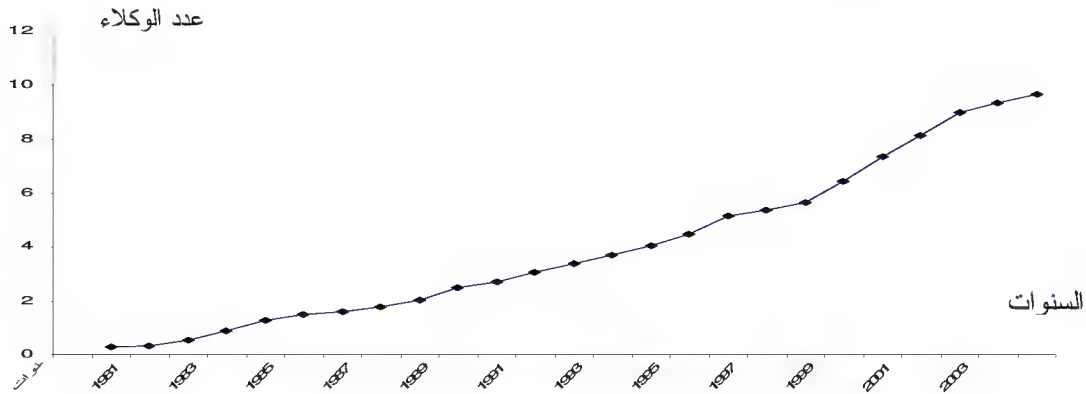
الجدول رقم (7)
مستوى تطوير الفنادق وأماكن الإيواء السياحية
للسنوات (1980-2004)

السنة	عدد الفنادق ووسائل الإيواء	النسبة المئوية
1980	11	%0.81
1981	14	%1.03
1982	17	%1.25
1983	19	%1.40
1984	25	%1.84
1985	27	%1.98
1986	26	%1.91
1987	26	%1.91
1988	29	%2.13
1989	29	%2.13
1990	29	%2.13
1991	32	%2.35
1992	32	%2.35
1993	35	%2.57
1994	37	%2.72
1995	39	%2.86
1996	52	%3.82
1997	64	%4.70
1998	89	%6.53
1999	102	%7.49
2000	109	%8.00
2001	115	%8.44
2002	124	%9.10
2003	133	%9.77
2004	147	%10.79

المصدر: سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني (2004)، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار الثاني والثلاثون، أكتوبر.

السؤال الرابع: ما مدى تطور الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة للسنوات (1980-2004م).

تشير الإحصائيات إلى ازدياد مضطرد في أعداد الوكالات ومكاتب السفر والسياحة للسنوات (1980-2004م)، حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن عدد هذه الوكالات بلغ (175) لعام (2004م)، بينما كان عددها عام (1980م) (5) شركات سياحية تزاوّل هذه المهنة وقد جاء هذا التطور متناسبا مع حجم النشاط السياحي الذي بدأ يخطو خطواته الأولى في السلطنة، وتزايد عدد المكاتب، والوكالات السياحية سنويا طيلة السنوات التالية وإن تفاوتت هذه الزيادة بين سنة وأخرى حيث سجل عام 1985م رقما بلغ (27) شركة بزيادة قدرها (22) منشأة عن عام 1980م وفي عام 1990م وصل عدد مكاتب السفر والسياحة إلى (49) مسجلا زيادة بلغت (22) شركة سياحية عن عام (1985م) بينما وصل عدد مكاتب السفر والسياحة في عام 1995م إلى (81) شركة سياحية بزيادة قدرها (32) شركة سياحية بنسبة (40%) تقريبا وهكذا توالى هذه الزيادة حيث حقق عام 2000م زيادة وصلت إلى (133) شركة سياحية عاملة في السوق سجل بذلك زيادة بلغت (52) شركة سياحية بنسبة (39%) من عام 1995م بينما وصل العدد الإجمالي لشركات ووكالات السفر والسياحة في عام 2004م عدد (175) شركة سياحية وكانت الزيادة عدد (42) شركة سياحية.



الشكل رقم (8)

يبين مستوى تطور الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر للسنوات (1980-2004)

الجدول رقم (8)

مستوى تطور الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة
للسنوات (1980-2004)

السنة	الوكلاء السياحيين	النسبة المئوية
1980	5	%0.28
1981	6	%0.33
1982	10	%0.55
1983	16	%0.88
1984	23	%1.27
1985	27	%1.49
1986	29	%1.60
1987	32	%1.77
1988	37	%2.04
1989	45	%2.48
1990	49	%2.71
1991	55	%3.04
1992	61	%3.37
1993	67	%3.70
1994	73	%4.03
1995	81	%4.47
1996	93	%5.14
1997	97	%5.36
1998	102	%5.63
1999	116	%6.41
2000	133	%7.34
2001	147	%8.12
2002	163	%9.00
2003	169	%9.33
2004	175	%9.66

المصدر: سلطنة عُمان، وزارة التجارة والصناعة (2004)، دائرة تقنية المعلومات.

السؤال الخامس: ما نسبة تطور أعداد إصدار التأشيرات في النشاط السياحي
للسنوات (1980-2004م)؟

تشير الإحصائيات الخاصة بعدد التأشيرات السياحية الصادرة خلال
الفترة (1983-2004م) إلى ازدياد عددها بشكل مستمر حيث بلغ إجمالي التأشيرات
الصادرة خلال الفترة المشار إليها (441411) تأشيرة، فمن خلال قراءة الجدول
رقم (9) يتضح أن عدد التأشيرات يتراوح بين الارتفاع والانخفاض طيلة هذه

السنوات فقد بلغت عام 1983م عدد(5020) تأشيرة سياحية، وارتفع في عام 1984 إلى(10123) تأشيرة بينما انخفض العدد في السنوات الثلاث التالية انخفاضاً شديداً، أما في عامي 1988م و 1989م فقد سجلت على التوالي (4201) و(6506) تأشيرة، بينما يلاحظ أن عقد التسعينات قد شهد ارتفاعاً مستمراً ففي عام 1990م كان عدد التأشيرات الصادرة(10703) وارتفع العدد في عام 1995 إلى(33187) تأشيرة بنسبة زيادة وصلت إلى(7.52%)، وكذلك استمرت الزيادة في عام 1999م حيث بلغت(44299) تأشيرة، غير أن الألفية شهدت ارتفاعاً غير مسبوق حيث وصل العدد إلى(47438) تأشيرة، وكان ذلك أكبر ارتفاع حتى بالنسبة للسنوات التالية التي شهدت انخفاضاً في حجم الأرقام المسجلة بلغت ذروتها في عام 2004م الذي لم يحقق إلا (5078) تأشيرة سياحية، بيد أن لهذا الانخفاض أسباباً بعضها يتعلق بالإجراءات الجديدة التي طالت هذه التأشيرات وصنفتها إلى عدة فئات وأخرى أسباب خارجية تتعلق بالوضع الإقليمي والدولي وما شابه من أحداث أثرت على حركة السياحة طيلة هذه السنوات. علماً بأن مواطني دول الخليج العربي لا يحتاجون إلى الحصول على تأشيرة لزيارة السلطنة، ويمكن تقسيم السياسات المتبعة في إصدار التأشيرات إلى مرحلتين، تبدأ المرحلة الأولى اعتباراً من عام 1980 إلى 1995م والمرحلة الثانية تبدأ من عام 1996م إلى 2004م ويستند هذا التقسيم إلى اعتبار مفاده أن كل مرحلة اتسمت بإتباع إجراءات مختلفة إلى حد ما عن المرحلة الأخرى من حيث نظرتها إلى السياحة والإجراءات المتبعة في إصدار التأشيرات وأنواع هذه التأشيرات، فلم تشهد المرحلة الأولى التسهيلات السياحية التي استحدثت في المرحلة الثانية والتي جاءت استجابة لأهداف الخطة الخمسية الخامسة والسادسة التي تم التركيز فيهما على أهمية دور القطاع الخاص ومشاركته الهامة في العملية التنموية لتنويع مصادر الدخل، وتمشياً مع توجهات هذه الخطط فقد استحدثت تسهيلات جديدة تتعلق بنظام التأشيرة السياحية وأهمها: (الخطة الخمسية الخامسة: 1996 - 2000 : 286)

- 1- السماح للأجانب المقيمين بدول مجلس التعاون بدخول السلطنة بدون تأشيرة سياحية مسبقة بحيث يتم منحها في المنافذ الحدودية.

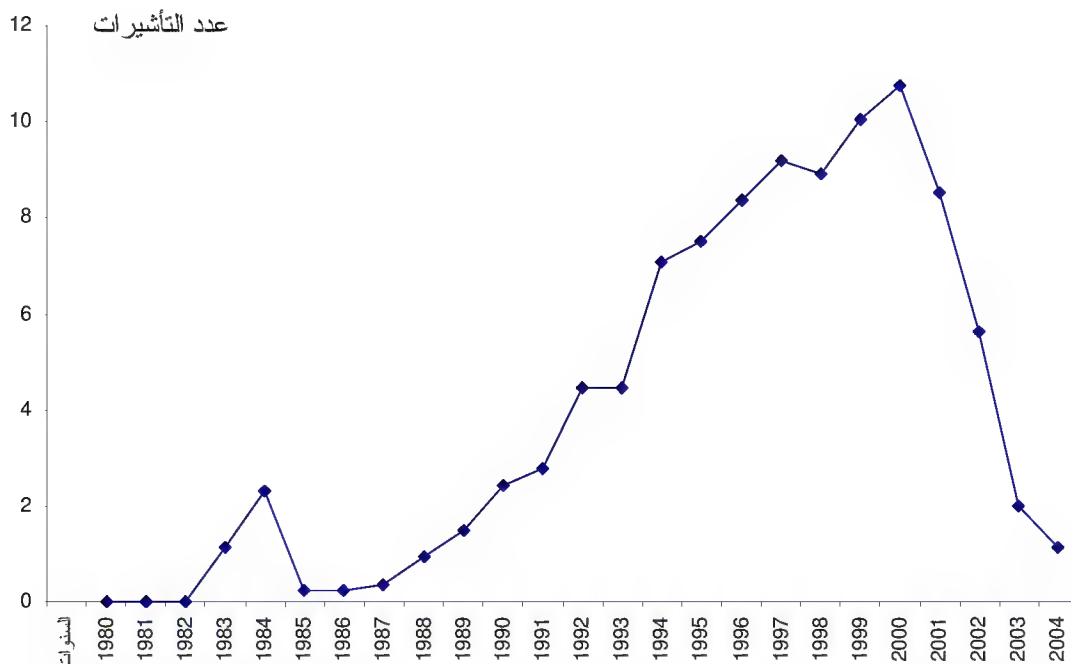
- 2- استحداث نظام التأشيرة السريعة لمدة 72 ساعة يحصل عليها الزائر بالمطار عند دخوله البلد.
 - 3- تسهيل إجراءات إصدار التأشيرات السياحية محليا عبر الإدارات المختصة وخارجيا عبر السفارات العُمانية بالخارج.
 - 4- استحداث تسهيلات مشتركة مع إمارة دبي وجاري التنسيق مع جميع الإمارات بدولة الإمارات بشأن السماح للسياح من كلا البلدين من دخول البلد الآخر دون الحاجة للحصول على تأشيرة أخرى.
 - 5- إقامة عدد من مراكز المعلومات السياحية وافتتاح مكاتب تجارية في الخارج والتنسيق مع السفارات للقيام بشرح وتسهيل عملية زيارة السلطنة.
- (www.Rop.Gov.com.)

الجدول رقم (9)

مستوى تطور أعداد إصدار التأشيرات في النشاط السياحي
للسنوات (1980-2004)

السنة	التأشيرات السياحية	النسبة المئوية
1980	.	.
1981	.	.
1982	.	.
1983	5020.00	%1.14
1984	10123.00	%2.29
1985	1119.00	%0.25
1986	973.00	%0.22
1987	1597.00	%0.36
1988	4201.00	%0.95
1989	6506.00	%1.47
1990	10703.00	%2.42
1991	12207.00	%2.77
1992	19707.00	%4.46
1993	19707.00	%4.46
1994	31235.00	%7.08
1995	33187.00	%7.52
1996	36904.00	%8.36
1997	40597.00	%9.20
1998	39428.00	%8.93
1999	44299.00	%10.04
2000	47438.00	%10.75
2001	37661.00	%8.53
2002	24905.00	%5.64
2003	8816.00	%2.00
2004	5078.00	%1.15

المصدر: سلطنة عُمان، إدارة الجوازات والإقامة (2004).



الشكل رقم (9)
يبين أعداد إصدار التأشيريات في النشاط السياحي
للسنوات (2004-1980)

4. 2 اختبار الفرضيات:

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distributions) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1). والجدول رقم (10) يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم (10)

أختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

Skewness	Tolerance	VIF	المتغيرات المستقلة
0.439	0.161	3.201	التسهيلات والقروض
0.603	0.213	2.865	الاعتمادات المالية
0.240	0.230	3.794	عدد الفنادق ووسائل الإيواء
0.530	0.575	1.738	الوكلاء السياحيين
0.354	0.469	2.132	التأشيرات السياحية

نلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات نقل عن 10 وتتراوح بين (1.738 - 3.794)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.161 - 0.575)، وهي أعلى من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت القيم أقل من (1)، وقيمة اختبار دوربن واتسون (Durbin-Watson=1.65)، وهذه القيمة تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

أما فيما يتعلق باختبار ثبات صلاحية النموذج باختبار فرضيات الدراسة فقد تم إجراء تحليل التباين للانحدار.

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج

لاختبار فرضيات الدراسة.

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	5	3.54E+15	7.08E+14		
الخطأ	17	3.84E+14	7.97 E+11	*261.556	0.000
الكل	22	3.83E+15			

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)معامل التحديد (R^2) = 0.937

يتبين من معطيات جدول رقم (11) ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (261.556) عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل (السياسات العامة) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (93.7%) من التباين في المتغير التابع (الدخل السياحي) وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبياً اعتماداً على قيمة معامل التحديد (R^2)، مما يدل على أن هناك أثراً هاماً للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبناءً على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل (التسهيلات والقروض، الاعتمادات المالية، عدد الفنادق ووسائل الإيواء، الوكلاء السياحيين، التأثيرات السياحية) في (الدخل السياحي).

المتغير المستقل	معامل التحديد (R^2)	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة *	مستوى دلالة T
التسهيلات والقروض	0.025	0.539	0.927	0.159	0.582	0.571
الاعتمادات المالية	0.481	2.23	0.561	0.694	*3.97	0.001
عدد الفنادق ووسائل الإيواء	0.818	282525.12	29069.66	0.904	*9.719	0.000
الوكلاء السياحيين	0.926	246088.3	15216.3	0.962	*16.17	0.000
التأثيرات السياحية	0.384	499.75	141.50	0.620	*3.53	0.002

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للقروض والتسهيلات في النشاط السياحي .

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (12) إلى عدم وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية للقروض والتسهيلات في النشاط السياحي، بدلالة قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0.582) وبمستوى دلالة ($\alpha = 0.571$) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يقتضي قبول الفرضية العدمية، ورفض البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (القروض والتسهيلات)، في المتغير التابع (النشاط السياحي).

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة في النشاط السياحي.

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (12) إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) (0.694) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (3.97) وبمستوى دلالة ($\alpha=0.001$) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)، وأن المتغير المستقل (الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (48.1%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة)، في المتغير التابع (النشاط السياحي).

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لتطوير الفنادق وأماكن الإيواء في النشاط السياحي .

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (12) إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (تطوير الفنادق وأماكن الإيواء)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) (0.904) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (9.719) وبمستوى دلالة ($\alpha=0.000$) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)، وأن المتغير المستقل (تطوير الفنادق وأماكن الإيواء) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (81.8%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (تطوير الفنادق وأماكن الإيواء)، في المتغير التابع (النشاط السياحي).

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة في النشاط السياحي .

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (12) إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (الوكلاء السياحيون ومكاتب السفر والسياحة)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) (0.962) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (16.17)

وبمستوى دلالة ($\alpha=0.000$) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)، وأن المتغير المستقل (الوكلاء السياحون ومكاتب السفر والسياحة) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (92.6%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة)، في المتغير التابع (النشاط السياحي).

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للسياسة المتبعة في إصدار التأشيرات في النشاط السياحي

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (12) إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) (0.620) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (3.53) وبمستوى دلالة ($\alpha=0.000$) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)، وأن المتغير المستقل (السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (38.4%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات)، في المتغير التابع (النشاط السياحي).

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

يتناول هذا الفصل الخاتمة والمناقشة والتوصيات التي توصلت لها الدراسة وفيما يلي استعراض لكل منها:

5. 1 الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات العامة في النشاط السياحي خلال الفترة (1980-2004)، والتعرف على مدى نجاعة الخطط التي تضعها وزارة السياحة لتطوير النشاط السياحي، وتمثل مجتمع الدراسة في السلاسل الزمنية خلال الفترة المحددة (1980-2004م). وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance)، وتحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)، وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

5. 2 المناقشة:

1. أشارت النتائج أن مساهمة الحكومة العُمانية في إجمالي القروض المقدمة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004م) قد بلغت (37.94) مليون ريال عُماني، و أن القروض التي تم منحها لقطاع السياحة عام 1988م شكلت ما نسبته (0.66%) وفي عام 1989م زاد حجم القروض الممنوحة حيث وصلت (1.080) مليون ريال عُماني، مشكلة ما نسبته (2.85%)، واستؤنفت بعد ذلك عملية منح القروض اعتباراً من عام 1992م إلى عام 2004م متفاوتة بين سنة وأخرى فقد بلغت القروض الممنوحة عام 1995م، (8.011) مليون ريال وشكل ما نسبته (21.12%) من قيمة هذه القروض وجاء العام التالي 1996م بزيادة حيث سجل (9.8155) مليون ريال وشكل ما نسبته (25.87%) وشهدت السنوات الثلاث (95)، (96)، (97) أعلى نسبة قروض منحت خلال الفترة المحددة، وانخفضت قيمة القروض لعام 1999م

بنسبة كبيرة فقد سجل هذا العام قروض بقيمة (507.8) ألف ريال، بينما ارتفع بعد ذلك في كل من الأعوام التالية (2000م)، (2002م)، (2004م) وجاءت هذه الأرقام على التوالي (2.363) مليون ريال، (3) مليون ريال ، (1.576) مليون ريال.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (Bernerdin, 2006) والتي أشارت نتائجها أن العوامل السياسية الطارئة هي من أهم معوقات السياحة. والتقت أيضاً مع دراسة (أبو العينين، 2002) والتي أشارت نتائجها أن المنافسة الشديدة والتوترات التي تشوب المنطقة العربية بين الحين والآخر، تؤثر على النشاط السياحي. والتقت مع دراسة (الخصيري، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أن التحولات المتوقعة في الطلب على السياحة الداخلية تعاني من ضعف للجهود المبذولة من الدولة والقطاع الخاص. والتقت مع دراسة (سجيني، 1999) والتي أشارت نتائجها أن التنمية السياحية لها أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، والتقت مع دراسة (الصيعري، 1998) والتي أشارت نتائجها إلى ضعف التمويل الحكومي وضعف الكوادر الوطنية العاملة في المجال السياحي هي أحد أهم معوقات السياحة. والتقت مع دراسة (الحكير، 1998) والتي أشارت نتائجها أن قطاع السياحة يمكن أن يكون أحد الحلول الناجحة لتنويع مصادر الدخل القومي.

وتفسر هذه النتيجة أن تذبذب عملية منح القروض بدليل عدم صرف قروض خلال عامي (90)، (91) نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها دول الخليج العربية قد أثر على فاعلية مساهمة هذه القروض في تطوير النشاط السياحي، إضافة إلى ما شاب هذه السنوات من توتر نتيجة حرب الخليج الأولى واحتلال دولة الكويت وما تمخض عن ذلك من فواتير إضافية داخلية وخارجية شملت منطقة الخليج برمتها. وشهدت السنوات الثلاث (95)، (96)، (97) أعلى نسبة قروض منحت خلال الفترة المحددة وذلك لتوجهات الحكومة في تعزيز دور قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني ورفع مساهمته خاصة بعد أن أظهر نجاحاً ملحوظاً في توفير فرص عمل جديدة للعُمانيين

وتزايد مساهمته في الدخل القومي، وأستمرت هذه القروض في الارتفاع، ففي سنة (2004م)، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط الأمر الذي يزيد من دخل الموازنة العامة ويتيح مجالاً لزيادة هذه القروض. وجاء ذلك وفقاً لتوجهات الحكومة العُمانية نحو تطوير قطاع السياحة والذي توج بإنشاء وزارة للسياحة لأول مرة في السلطنة في عام 2004م.

2. أشارت النتائج أن إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة للنشاط السياحي للسنوات (1980-2004م) بلغت (65.324) مليون ريال عُماني، وأن السنوات من (2001 - 2004م) سجلت أفضل ارتفاع في الاعتمادات المالية حيث شكلت ما نسبته (67.66%) في عام (2004م) وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي يزيد من دخل الموازنة العامة ويتيح مجالاً لزيادة هذه الاعتمادات والمنافسة الشديدة في السوق السياحي الإقليمي والدولي . والرغبة في تعزيز دور قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني ورفع مساهمته خاصة بعد أن أظهر نجاحاً ملحوظاً في توفير فرص عمل جديدة للعمانيين وتزايد مساهمته في الدخل القومي. وأن السنوات من (1981-1985م) حصلت على ما نسبته (13.2%) من قيمة الاعتمادات المالية لقطاع السياحة في حين أن السنوات من (1991-1995م) حصلت على اعتمادات مالية جديدة بنسبة (8.99%)، ويعود ذلك إلى توجه الأنظار إلى القطاع الخاص الذي اعتبر جزء أساسي من الإستراتيجية التنموية وهو ما جعل الحكومة تحاول استقطاب القطاع الخاص للدخول في عملية الاستثمار بدلاً من الحكومة ومنحه التسهيلات المناسبة وقد انخفضت في السنوات من (1986-1990م) لتصل إلى ما نسبته (7.1%) ذلك أن عام (1986م) قد شهد انهيار أسعار النفط وهذا أدى إلى انخفاض الدخل العام للسلطنة إلى النصف تقريباً بعد أن هبط سعر البرميل من (27) دولار إلى (8) دولارات حيث تم تخفيض جميع بنود الإنفاق بنسبة 10%، وشكلت اعتمادات المشروعات السياحية الجديدة في السنوات (1996-2000) ما نسبته (3.06%)، واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به

دراسة (Aristeidis, et al, 2006) والتي أشارت نتائجها أن نشاط الفنادق يدعم الدخل السياحي. والتقت مع دراسة (Skerritt, 2005) والتي أشارت نتائجها أن السياحة العالمية تؤثر إيجاباً على التطور الاقتصادي في هذه البلدان، والتقت مع دراسة (Visser, 2004) والتي أشارت نتائجها إلى أن الحوافز المقدمة من قبل الحكومة تسهم مساهمة فعالة في تطوير قطاع السياحة الأمر الذي ينعكس إيجابياً في الدخل السياحي. والتقت مع دراسة (Nasser, 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أن السياحة تؤثر على تنمية وتطوير الاقتصاد الأردني، حيث تشكل رافداً رئيساً للدخل القومي، ومصدراً لتشغيل الأيدي العاملة الأردنية، ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة، والحفاظ على العملة الوطنية واستقطاب العملات الأجنبية، مما يعزز الموقف المالي للدولة. واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الفارس، 2003) والتي أشارت نتائجها أن توفر الإمكانيات السياحية يساهم في التنمية الاقتصادية.

وتفسر هذه النتيجة على أن السياسة العامة في السلطنة قد انتهجت سياسة التدخل المباشر في إنشاء المشاريع السياحية في السنوات الأولى لبداية النهضة العُمانية فقد كان ذلك يشكل ضرورة ملحة نظراً لعدم توفر الحد الأدنى من الخدمات السياحية وغياب قطاع خاص قادر على الدخول في عملية الاستثمار السياحي ولهذا يلاحظ أن الدولة قد مولت العديد من المشاريع السياحية بشكل كامل خاصة في العاصمة مسقط ومحافظة ظفار اللتان تعتبران الواجهات العصرية للسلطنة ، وقد نفذت هذه المشاريع ولم يكن هناك جهاز مؤسسي للسياحة يقوم بالتخطيط والإشراف على إنشاء هذه المشاريع بدليل أن المشاريع التي نفذت في العاصمة كانت تتبع وزارة الإشغال وجاءت المخصصات المالية ضمن موازنتها ، والبعض الآخر قام بتنفيذه وزارة المواصلات وكذلك مكتب وزير الدولة ومحافظة ظفار وكان يشرف على المشاريع الواقعة في محافظة ظفار.

3. أشارت النتائج إلى أن عدد الفنادق وأماكن الإيواء في السلطنة بلغ (147) فندقاً

في عام (2004م) بمختلف الدرجات، بينما كان عددها في عام (1980) (11) فندقاً وفي عام (1985) ارتفع ليصل إلى (27) فندقاً، وزاد هذا العدد إلى (29) فندقاً تحتوي على (2059) غرفة فندقية في عام (1990) واستمرت الزيادة متوالية إلى أكثر من ضعف العدد السابق في عام (2000).

وتفسر هذه النتيجة أن الزيادة قد بدأت بشكل بسيط في فترة الثمانينات وإلى النصف الأول من عقد التسعينات بيد أن العدد بعد ذلك بدأ يزيد بنسبة تفوق الضعف وهذا يعود إلى عدة أسباب بعضها تتعلق بالشأن الاقتصادي الداخلي والبعض الآخر يمكن أن يكون له أسباب خارجية، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع السياحة يعتبر وليداً جديداً بالنسبة للسلطنة الأمر الذي يقتضي معه أن يحصل على العناية والرعاية الحكومية، وهو ما لم تلقاه بصورة كافية خلال الفترة الأولى ابتداء من عام 1980 إلى عام 1997 وهذا يعود إلى عدم توفر ربما الأموال اللازمة لتمويل هذه المشاريع خاصة إذا ما علمنا أن السلطنة تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط آنذاك. حيث شهدت أسعار النفط عام (1986) انهياراً، إضافة إلى ذلك فإن تلك الفترة لم تكن جيدة بالنسبة لقطاع السياحة الذي لديه حساسية مفرطة تتأثر بكل الأحداث من حوله فقد شهدت حرب الخليج الأولى (إيران، العراق) وهذا التوتر لاشك ألقى بظلاله على هذا القطاع بشكل واضح، بينما يمكن اعتبار عام 1997 عاماً مفصلياً بالنسبة للمشاريع السياحية في السلطنة عندما حظي بالدعم المالي من قبل الحكومة من خلال الحصول على القروض الميسرة وهو ما أدى إلى استفادة عدد من المشاريع الإيوائية في السلطنة من هذه الميزة الأمر الذي أدى إلى زيادة الفنادق وأماكن الإيواء بشكل واضح.

4. أشارت النتائج إلى ازدياد مضطرب في أعداد الوكالات ومكاتب السفر والسياحة للسنوات (1980-2004م)، وأن عدد هذه الوكالات بلغ (175) لعام (2004م)، بينما كان عددها عام (1980م) (5) شركات سياحية، ويلاحظ تزايد عدد المكاتب والوكالات السياحية سنوياً وإن تفاوتت هذه الزيادة بين سنة وأخرى حيث سجل عام (1985م) (27) شركة بزيادة قدرها (22) منشأة عن

عام (1980م) وفي عام (1995م) أرتفع ليصل إلى (81) شركة سياحية بزيادة (40%) تقريبا، بينما وصل العدد الإجمالي لشركات ووكالات السفر والسياحة في عام (2004م) إلى (175) شركة سياحية. واتفقت مع ما جاءت به دراسة (الصلاح، 2004) والتي أشارت نتائجها أن تأمين الادلاء والمترجمين ووسائل النقل. يؤدي إلى زيادة دخل الحكومة. واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع ما جاءت به دراسة (الفارس، 2003) والتي أشارت نتائجها أن توفر الإمكانيات السياحية يساهم في التنمية الاقتصادية.

وتفسر هذه النتيجة أن الزيادة المسجلة في هذا القطاع جاءت في ظل تطور النشاط السياحي في السلطنة على مستوى جميع الأنشطة السياحية بدءاً بالمنشآت الإيوائية وعدد السياح الوافدين ومنسجماً مع توجهات السياسة العامة التي أظهرت اهتماماً متزايداً بالنشاط السياحي اعتباراً من النصف الأخير من عقد التسعينات من القرن الماضي. إضافةً إلى أن وكالات ومكاتب السفر والسياحة بدأت عملها في العاصمة مسقط في بداية الثمانينات كونها تشمل المركز الرئيسي والواجهة الأولى للسلطنة ويتركز فيها معظم النشاط الاقتصادي والسياسي والفعاليات المختلفة بيد أنه مع تطور البنية التحتية في المناطق الأخرى من السلطنة وإيجاد الظروف الملائمة للسياحة واهتمام الحكومة بتنمية المحافظات والمناطق الأخرى كإنشاء الطرق والمنافذ البرية والجوية والبحرية والفنادق بدأت الشركات السياحية تمد أنشطتها في هذه المناطق طبقاً لمقتضيات حركة السفر والسياحة التي بدأت تصل إلى عموم مناطق السلطنة.

5. أشارت النتائج إلى أن عدد التأشيرات السياحية الصادرة خلال الفترة (1983-2004م بلغ (441411) تأشيرة، وأن عدد التأشيرات عام (1983م) بلغ (5020) تأشيرة سياحية، وارتفع في عام 1984م إلى (10123) تأشيرة، وأن عقد التسعينات قد شهد ارتفاعاً مستمراً ففي عام (1999م) بلغت (44299) تأشيرة، غير أن الألفية شهدت ارتفاعاً غير مسبوق حيث وصل العدد إلى (47438) تأشيرة.

وتفسير لهذه النتيجة إن انخفاض عدد التأشيرات في عقد الثمانينات يأتي متماشيا مع السياسات التي انتهجتها الحكومة آنذاك باعتبار أن البنية الأساسية للسياحة المتمثلة في الفنادق والمطاعم وتهيئة الأماكن والمرافق اللازمة للسياح لم تكن جاهزة بالشكل المطلوب لذا فإن استقدام أعداد كبيرة من السياح قد يأتي بآثار سلبية في الأوساط السياحية خصوصا إذا كان الانطباع عن مستوى هذه الخدمات غير مرض، الأمر الذي يمكن أن يأتي بنتائج سلبية على مستقبل السياحة في السلطنة، لذا فإن التعامل مع هذا الوضع أخذ طابع مرحلي، أما الجانب الآخر لهذا الوضع فيتمثل في نوع من التوجس أو الريبة تجاه هذا القطاع وما يمكن أن يحمله من آثار سلبية تجاه العادات والتقاليد والثقافة خاصة إذا لم يكن الوعي السياحي كافيا لدى أفراد المجتمع ومن هنا فليس من المستغرب أن يحتاط أي مجتمع محافظ كالمجتمع العماني للتأكد من أن درجة الوعي أصبحت كافية الأمر الذي يمكن من الاستفادة من الجانب الايجابي واحتواء الآثار السلبية التي تنجم عنه.

إلا أنه من المؤكد أن البعد الاقتصادي قد لعب دورا مؤثرا فيما بعد عندما بدأت السياسات تبحث في وسائل تنويع مصادر الدخل لذا فإن نهاية الثمانينات وعقد التسعينات وما حدث من اضطراب في أسواق النفط وانخفاض الأسعار وتدني دخل خزينة الدولة حتم على صانع السياسة العمانية أن يبدأ بالتعامل بنوع من الاهتمام مع جميع القطاعات البديلة بما فيها قطاع السياحة وهذا ما ظهر بجلاء في السياسات التي اتبعت في تلك الفترة وأبرزت عدة نتائج على مستوى التعامل مع النشاط السياحي أهمها رفع الجهاز الإداري الحكومي المسؤول عن السياحة واعتماد سياسات داعمة له وتشجيع الاستثمار واستحداث نظام جديد للتأشيرات السياحية في الخطة الخمسية السادسة تضمنت تطوير هذا النظام والسماح لرعايا بعض الدول التي لم تكن مشمولة ضمن هذا النظام بالحصول على التأشيرة السياحية، إضافة إلى إصدار أنواع جديدة من التأشيرات تدرج تحت تأشيرة الزيارة وهي التأشيرة الرسمية، والتأشيرة السياحية، وتأشيرة رجال الأعمال،

وتأشيرة العمل، والتأشيرة العائلية ومدة جميع هذه التأشيرات ثلاثة أشهر فقط.

لذا فإن التأشيرة السياحية قد اقتصرت على الأفواج السياحية فقط والتي تأتي عبر الشركات السياحية المختصة ولا يدخل ضمنها التأشيرات الأخرى المذكورة ومن هنا فإن انخفاض عدد التأشيرات السياحية في السنوات الأخيرة لا يفهم منه انخفاضاً في أعداد الزوار القادمين للسلطنة، إنما هذه الأعداد قد توزعت على أنواع التأشيرات المستخدمة ومصادقاً لذلك فإن عدد الزوار مجتمعين طبقاً لأنواع التأشيرات الصادرة في عام 2003م قد بلغ (63844) زائراً، بينما كان عدد التأشيرات السياحية كما هو موضح بالجدول، (8816) سائحاً في نفس العام لذا فإن تعدد أنواع التأشيرات السياحية طبقاً للنظام الجديد قد اعتبر عائفاً حقيقياً أمام وضع إحصائيات دقيقة للسائح كما جاء في التقرير الفني لقطاع السياحة 2001 - 2005م، وأحدث نوع من الالتباس في هذا الشأن.

6. أشارت النتائج إلى وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية للسياسات العامة في النشاط السياحي للسنوات (1980-2004)، وأن السياسات العامة تُفسر ما مقداره (93.7%) من التباين في المتغير التابع (الدخل السياحي) وقيمة اختبار دوربين واتسون ($Durbin-Watson=1.65$)، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبياً.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (Aristeidis, et al, 2006) والتي أشارت نتائجها أن نشاط الفنادق يدعم الدخل السياحي. واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (Bernerdin, 2006) والتي أشارت نتائجها أن سوق العملة، الأسعار، العوامل السياسية الطارئة، وأسعار المواصلات هي من أهم معوقات السياحة. والتقت مع دراسة (Skerritt, 2005) والتي أشارت نتائجها أن السياحة العالمية تؤثر إيجاباً على التطور الاقتصادي في هذه البلدان، والتقت مع دراسة (Visser, 2004) والتي أشارت نتائجها إلى أن الحوافز المقدمة من قبل الحكومة تسهم مساهمة

فعالة في تطوير قطاع السياحة الأمر الذي ينعكس إيجابياً في الدخل السياحي. والتقت مع دراسة (Nasser, 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أن السياحة تؤثر على تنمية وتطوير الاقتصاد الأردني، حيث تشكل رافداً رئيساً للدخل القومي، ومصدراً لتشغيل الأيدي العاملة الأردنية، ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة، والحفاظ على العملة الوطنية واستقطاب العملات الأجنبية، مما يعزز الموقف المالي للدولة. واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الفارس، 2003) والتي أشارت نتائجها أن توفر الإمكانيات السياحية يساهم في التنمية الاقتصادية. والتقت مع دراسة (أبو العينين، 2002) والتي أشارت نتائجها أن المنافسة الشديدة والتوترات التي تشوب المنطقة العربية بين الحين والآخر، تؤثر على النشاط السياحي. والتقت مع دراسة (الخضير، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أن التحولات المتوقعة في الطلب على السياحة الداخلية تعاني من ضعف للجهود المبذولة من الدولة والقطاع الخاص. والتقت مع دراسة (سجيني، 1999) والتي أشارت نتائجها أن التنمية السياحية لها أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، والتقت مع دراسة (الصيعري، 1998) والتي أشارت نتائجها إلى ضعف التمويل الحكومي وضعف الكوادر الوطنية العاملة في المجال السياحي هي أحد أهم معوقات السياحة. والتقت مع دراسة (الحكير، 1998) والتي أشارت نتائجها أن قطاع السياحة يمكن أن يكون أحد الحلول الناجحة لتنويع مصادر الدخل القومي. بينما اختلفت مع نتائج دراسة (النوافله، 1999) فيما يتعلق بتأثير القروض على الدخل السياحي.

7. أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية للقروض والتسهيلات في النشاط السياحي، بدلالة قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0.582) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

8. أشارت النتائج إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة، وأن المتغير المستقل

- (الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (48.1%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي).
9. أشارت النتائج إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (تطوير الفنادق وأماكن الإيواء)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة ($0.01 \geq \alpha$)، وأن المتغير المستقل (تطوير الفنادق وأماكن الإيواء) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (81.8%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي).
10. أشارت النتائج إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (الوكلاء ومكاتب السفر والسياحة)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة ($0.01 \geq \alpha$)، وأن المتغير المستقل (الوكلاء السياحيين ومكاتب السفر والسياحة) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (92.6%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي).
11. أشارت النتائج إلى أن هناك أثر للمتغير المستقل (السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات)، في المتغير التابع (النشاط السياحي)، بدلالة ارتفاع معامل (Beta) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة، وأن المتغير المستقل (السياسة المتبعة في إصدار التأشيرات) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (38.4%) من التباين في المتغير التابع (النشاط السياحي).

5. 3 التوصيات

لا شك أن خلق التوازن بين الإنسان وبيئته وبين التنمية السياحية والاقتصادية عن طريق التناسق بين التنمية السياحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية يأتي في مقدمة التوصيات قبل الدخول في تفصيل هذه التوصيات حسب اهتمامات ومتغيرات هذه الدراسة والتي سوف أوردتها على النحو التالي :

- 1- تحديد سياسة واضحة ومحددة للعمل السياحي المحلي والإقليمي ووضع خطة تنمية سياحية شاملة بالتعاون مع المجالس القومية للتخطيط وإدراجها

- ضمن خطط التنمية العامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .
- 2- العمل على زيادة أشكال الحوافز والقروض والمساعدات المادية والفنية لدعم قطاع السياحة، وتسهيل وتبسيط الإجراءات المشجعة للاستثمار السياحي من خلال تضمين قوانين الاستثمار العام، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمار السياحي بشكل أوسع لزيادة مساهمته في مشاريع التنمية السياحية.
- 3- عمل المهرجانات والمعارض والمناسبات الفنية والتاريخية والسياحية في المواقع الأثرية والسياحية بهدف تشجيع زيارتها والتعرف عليها وعلى معالمها وإنعاش هذه المناطق اقتصادياً .
- 4- قيام مكاتب ووكالات السفر السياحية يعمل برامج خاصة متكاملة ومتنوعة ومنظمة أفراداً أو مجموعات للمواطنين والزوار بأسعار خاصة ومعقولة بالتعاون مع الفنادق وشركات النقل .
- 5- ضرورة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة للدولة لإنشاء المشاريع الاستثمارية وتنفيذ برامج وأنشطة السياحة، لتمويل المشاريع والبرامج والأنشطة السياحية الهامة والتي يمكن أن يكون له تأثيراً إيجابياً هاماً على تطوير السياحة في السلطنة .
- 6- تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية وتخفيض التكلفة المتعلقة برسوم إصدار التأشيرات وتبسيطها للسماح بانسياب الحركة السياحية الوافدة بسهولة ويسر .
- 7- إجراء المزيد من الدراسات حول القطاع السياحي في السلطنة وإشراك متغيرات أخرى لم تتطرق لها هذه الدراسة مثل الترويج السياحي، المرشدين السياحيين، لما لهذا القطاع من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني.

المراجع

أ. المراجع العربية

- أبو العينين، سهير (2002). توقعات الطلب على السياحة في جمهورية مصر العربية إلى (2020)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث ، ص ص 114-143.
- أبو رباح، عبد الرحمن أحمد (1987) السياحة العربية سياسة واستراتيجية ، عمان، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية.
- أبو عياش ، عبدالاله والطائي ، حميد (2004). التخطيط السياحي مدخل استراتيجي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (2002). المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي. إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات .
- البناء، عادل محمود (1988). السياحة في عُمان بين الحلم والواقع، مجلة النهضة العُمانية، سلطنة عُمان، مسقط ، ص ص 19-21.
- التركستاني، حبيب الله محمد(1998) اتجاهات سلوك السائح السعودي نحو السياحة الداخلية، ندوة تنمية السياحة في منطقة مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- توفيق، ماهر عبدالعزيز(1997) صناعة السياحة ، دار زهران، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- جابر، محمد مدحت (2004). جغرافية السياحة والترويج، مكتبة الأنجلو المصرية، جمهورية مصر العربية.
- الجلاد، أحمد، (2004)، الآفاق التخطيطية لأنماط النقل السياحي، عالم الكتب، جمهورية مصر العربية.
- حجاب، محمد منير(2003) الإعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر.
- الحداد، فتحي ونجم ، أحمد (2002). دور مواقع التراث الثقافي المسجلة في سجل

- التراث العالمي لتنشيط السياحة، ورقة مقدمة إلى ندوة التراث الثقافي، سلطنة الحكير، عبد المحسن بن عبد العزيز (1998) السياحة السعودية كمصدر هام للدخل الوطني، ندوة تنمية السياحة في منطقة مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية.
- الحوري، مثني طه، الدباغ، إسماعيل محمد (2000) اقتصاديات السفر والسياحة، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- خربوطلي، صلاح الدين (2004). السياحة المستدامة "دليل الأجهزة المحلية" ، دار الرضا للنشر ، سوريا، دمشق، ط1.
- الخضير، عبد العزيز بن عبد الله (2000) السياحة الداخلية والتنمية السياحية، ندوة تنمية السياحة في منطقة مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- الدباس، نزية (2002) إدارة القرى السياحية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الرحيمي سالم (1997) دور مكاتب السياحة والسفر في ترويج الخدمات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.
- رضوان ، محمد (2001) "خدمات السياحة في إطار الاتفاق العام" ، بشأن التجارة في الخدمات ، ورقة موجزة للإعداد للمؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، الدوحة من 9 - 13 تشرين الثاني (2001). مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد الثامن والعشرين ، ص ص 2 - 23 .
- الزعبي ، حسن علي ؛ (2005) تقييم الفرص والتهديدات الاستراتيجية في البيئة التسويقية الأردنية (دراسة تطبيقية في الشركات السياحية المساهمة، العلوم الادارية، مجلة دراسات، المجلد: 32، العدد: 1، ص ص 77-99 .
- الزوكة، محمد خميس. (1998) . صناعة السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- سجيني، إسماعيل إبراهيم (1999) دور القطاع السياحي في توفير فرص العمل، ندوة تبوك للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية ، المملكة العربية السعودية .

- السكر، مروان محسن، (1994). السياحة مضمونها وأهدافها، المكتبة الوطنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- وزارة التجارة والصناعة (1995)، إستراتيجية السياحة في عُمان، سلطنة عُمان
- وزارة التجارة والصناعة (2004)، دائرة الحوافز التنموية، سلطنة عُمان
- إدارة الجوازات والإقامة (2004)، كشف بعدد التأشيرات السياحية الصادرة للسنوات (1983-2004)، سلطنة عُمان .
- المؤتمر السياحي للمنطقة الداخلية، (2004)، ديسمبر 13-14، سلطنة عُمان
- المديرية العامة للسياحة (2002).، خطة العمل ذات الأولوية لتطوير السياحة في عُمان، سلطنة عُمان
- الهيئة الوطنية للمساحة (2005)،، خارطة السياحة والمعلومات، سلطنة عُمان
- الموقع الإلكتروني (hsaom@omanet.om).
- بنك التنمية العُماني، (2005)، دليل التمويل المالي، إصدار بنك التنمية العُماني، سلطنة عُمان.
- شرطة عُمان السلطانية، إدارة الجوازات والإقامة (2005)، كشف بعدد التأشيرات السياحية الصادرة للسياحة (1983-2004)، سلطنة عُمان
- مجلس التنمية، الخطة الخمسية الثانية (1981-1985)، سلطنة عُمان،.
- وزارة الإعلام، (2005) كتاب عُمان، إصدار وزارة الإعلام، سلطنة عُمان،.
- سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني (2004)، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار الثاني والثلاثون، أكتوبر.
- وزارة الاقتصاد الوطني (2005)، الخطة الخمسية السادسة (2001-2005)، سلطنة عُمان.
- وزارة الاقتصاد الوطني، (2000) كتاب حقائق وأرقام، الجهود التنموية (1970-1999) سلطنة عُمان.
- وزارة التجارة والصناعة (2004) التقرير الفني للرؤية المستقبلية لقطاع السياحة للخطة الخمسية السابقة (2001-2005)، سلطنة عُمان.

- وزارة التجارة والصناعة (2005). كشف بعدد الوكالات ومكاتب السفر والسياحة المسجلة بالوزارة، دائرة تقنية المعلومات، سلطنة عُمان.
- وزارة التنمية، الخطة الخمسية الأولى والثانية (1976-1980 و 1981-1986)، سلطنة عُمان.
- وزارة التنمية، الخطط الخمسية (1981-2004)، سلطنة عُمان.
- وزارة السياحة (2004). تحليل البيانات الإحصائية للمنشآت الايوائية، تقرير قسم الإحصاء بالوزارة، سلطنة عُمان.
- وزارة السياحة، المؤتمر السياحي للمنطقة الداخلية (2004). ورقة مقدمة إلى المؤتمر من أعداد وزارة السياحة، سلطنة عُمان.
- سماوي، حابس (1999) واقع مهنة الأدلاء السياحيين في الأردن وتقييم أدائهم الوظيفي مجلة دراسات، المجلد (26)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، عمان، ص 81-117.
- سماوي، حابس (2001)، اتجاهات الحركة السياحية وأنماطها في منطقة العقبة مجلة دراسات، المجلد (28)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، عمان، ص 124-157.
- سهتم، حافظ (1993). القطاع السياحي في تونس، دار سراس للنشر والتوزيع، الجمهورية التونسية.
- الشورة، محمد (2001) بعنوان "تقسيم السوق وبناء المكانة الذهنية لخدمات، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد (4)، العدد (6)، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، عمان ص 183-211.
- الصلاح، محمد أحمد؛ (2004) "تطور قطاع السياحة والآثار في الأردن: 1921-1946" العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة دراسات، المجلد: 31، العدد: 1، ص 175-194.
- الصيعري، عامر عبد الله (1998) دور القطاع الحكومي في تنمية الصناعة السياحية بالمملكة (الواقع المأمول)، ندوة تبوك للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية- تبوك، المملكة العربية السعودية.

- الضمور، هاني وفواز الحماد (2001) العوامل المؤثرة في رضا السائح في منطقتي البادية الأردنية الشمالية والوسطى، مجلة دراسات، المجلد (28)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، عمان ، ص ص 295-321 .
- الطائي، حميد (2003). مدخل السياحة والسفر والطيران، مكتبة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الظاهر، نعيم وإلياس، سراب (2001)، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
- عبد العزيز، هبة الله (2004). القطاع السياحي العُماني، التحديات والآفاق، الإستراتيجية الوطنية للسياحة، ورقة مقدمة إلى ندوة القطاع السياحي العُماني، مسقط.
- عبد الوهاب ، صلاح الدين (1992) . نظرية السياحة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
- عبيدات، محمد (2005) التسويق السياحي، مدخل سلوكي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- غنيم، عثمان محمد، بنيتا نبيل سعد (1999) التخطيط السياحي، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان الأردن.
- الفارس ، عيسى احمد (2003) ، "القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية في ليبيا"، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ص ص 13-37 .
- فرنجالى، فرانسيسكو (2005). ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي للسياحة والسفر، الدوحة ، قطر " رئيس منظمة السياحة العالمية".
- مؤتمر اليوم العالمي للسفر والسياحة (2005). السفر والسياحة من خيال جولز فيرن مؤلف كتاب حول العالم في (80 يوماً) ، الدوحة، قطر.
- المخيني، أحمد علي (2002)، أهمية استمرار الجهود للمحافظة على التراث الثقافي ورقة مقدمة إلى ندوة التراث، الجمعية التاريخية العُمانية.
- مسعد، محي محمد (2001). المدخل للقوانين السياحية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، ط1، جمهورية مصر العربية.

- المشهداني، خليل ابراهيم (1992). التخطيط السياحي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المستنصرية، جمهورية العراق.
- مقابلة ، خالد ، (2003) "جودة الخدمات في المطاعم الفندقية" ، مجلة الإداري ، السنة 25 ، العدد 93 ، ص ص 156-182 .
- مقابلة ، خالد ؛(2005) ترويج السياحة الداخلية في الدول النامية؛ دراسة تحليلية للتجربة الأردنية من وجهة نظر مجموعة من السياح الأردنيين في البتراء، العلوم الاجتماعية و الانسانية ، مجلة دراسات ، المجلد: 32 ,العدد: 3، ص ص 135-194.
- مقابلة، خالد(2000) فن الدلالة السياحية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- مكية ، منال عبد المنعم (2000). السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- منظمة السياحة العالمية (2003). التقرير السنوي للنشاط السياحي في العالم، قسم الإحصاء السياحي.
- بلدية ظفار، مهرجان خريف صلالة (2005) ، خدمات المهرجان ، موقع المهرجان، متوفر عبر www.Khareefsalsal.com
- الموقع الإعلامي لسلطنة عُمان، (2006) ، السياحة الطبيعية في سلطنة عُمان ، متوفر عبر www.Omanet.Om
- وزارة التراث والثقافة، (2006)، المعالم الأثرية في سلطنة عُمان ، متوفر عبر www.Mnhe.Gov.om
- موقع وزارة الساحة ، (2006) ، الخدمات السياحية في سلطنة عُمان ، متوفر عبر www.Omantourism.gov.om
- النوافلة، أحمد هارون علي(1999)، أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- هدى، سيد لطيف، (1994). السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

- Akis, S - N. Peristianis - J. Warner (1996): Residents' Attitudes to Tourism Development: The Case of Cyprus; **Tourism Management** 17(7):481-494
- Allen, L.R - P.T. Long - R.R. Perdue - S. Kieselbach (1988): The Impact of Tourism Development on Residents' Perceptions of Community Life; **Journal of Travel Research**, 27(1):16-21
- Archer, B. (1989): Tourism and Island Economies: Impact Analyses; In: C. Cooper ed.: Progress in Tourism, **Recreation and Hospitality Management**; Belhaven Press, London, UK
- Aristeidis G. Samitas and Dimitris F. Kenourgios(2006) Financing Tourist Development Through Stock Capital: Evidence From the Greek Hotel Sector, **Tourism Economic**, Vol 12 No 1.pp98 -116.
- Bernardina Algieri(2006) An Econometric Estimation of the Demand for Tourism: the Case of Russia , **Tourism Economic**, Vol 12 No 1.pp.226-248.
- Bogarin . B , Crowtherg , Marrn, (2003) Motivation for Domestic Tourism , Cognizant Communication Corporation, **Tourism Analysis** , vol. 8, no. 2, pp. 137 – 141 (5)
- Cervený , leek (2004). **Tourism and Transformations in the Alaska Frontier**. Syracuse University. DAIA 65/09 ip. 3435.
- Cole, D.N., A.E. Watson, T.E. Hall and D.R. Spildie. (1997). High-Use Destinations in Wilderness: **Social and Biophysical Impacts, Visitor Responses, and Management Options**. Research Paper INT-RP-496. Ogden, UT: USDA Forest Service, Intermountain Research Station.
- Entec Shankland cox. (1995) . Tourism Stratgy Review Oman**
- Fei-Ching Wang, Wei-Ting Hung and Jui-Kou Shang (2006) Measuring the Cost Efficiency of International Tourist Hotels in Taiwan, **Tourism Economic** Vol 12 No 1 , pp.167 -188 .
- Fei-Ching Wang, Wei-Ting Hung and Jui-Kou Shang(2006) Measuring the Cost Efficiency of International Tourist Hotels in Taiwan, **Tourism Economic**, Vol 12 No 1.pp.221 - 238
- George, Ellen wan da. (2004). **Commodifying Local Culture for Tourism Development**. University of Guelph Canada . Dal – A65 / 08 , p 3184 Feb 2005.

- Holloway, J.C. (1989) **The Business of Tourism** (2nd edition). Plymouth: McDonald and Evans, available on: <http://www.world-tourism.org/>
- krebs,Lorri katherina. (2004) . **The Effectiveness of the Internet as A marketing Tool in Tourism** . University of Waterloo , Canada . Dal – A 65/06, p. 2284
- Law , Rob. (2005). International Conference on Competitive Success and Challenges in Tourism Taipei, Taiwan , Jan 25 – 26 , 2004. Routledge , part of the Taylor and Francis Group , **Asia , Pacific Journal of Tourism Research** , vol. 10, no. 1 , pp. 121 – 123 (3)
- Naryan, Paresh Kumar, (2005). The Structure of Tourism expenditure Fiji, Routledge, **Part of the Taylor and Francis Group Applied Economics** , vol. 37 . no 10, pp 1157-1161 (5)
- Nasser, Nofa (2000) **Sustaining Cultural Tourism In Jordan : Petra and Jerash P Socio-Economic and Marketing Issues**, MA. Dissertation, (Un Pub) , University of London. London
- Raymond, Lo, Lab Bono. (2004) **Opportunities and Constrains of Heritage Tourism Development in Hong Kong. A Case Study of Kamtin (China)** University of Hong Kong (Peoples Republic of China . mal 43 / 01 . p. 118.
- Ryan, Chris. 1991. **Recreational Tourism: A Social Science Perspective**. Routledge: London.
- Skerritt, Dominic, Huybers, Twan. (2005). The Effect of International Tourism on Economic Development. Routledge , part of the Taylor and Francis Group. **Asia Pacific Journal of Tourism Research**. Vol.10 , no. 1 , pp. 23-43 (21)
- Sultanate of Oman, Ministry of Commerce & Industry, (1995) **Tourism Strategy Review**, Final Report.
- Visser, Gustav. (2004). The Developmental Impacts of a Backpacker Tourism in South Africa. **Kluwer Academic Publisher**. Geo Journal. Vol. 60 , no. 3, pp 283 – 299 (17)